الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معيار المحاسبة للقطاع العام 35

"القوائم المالية الموحدة"

وزارة المالية
Ministry of Finance

السجل التاريخي لمعيار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة* في 2022م.

English Version of Copyright Statement	Arabic Version of Copyright Statement
This [Consolidated Financial Statements] of the International Public Sector Accounting Standards Board (IPSASB) published by the International Federation of Accountants in [May2022] in the English language, has been translated into Arabic in [February2024], and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the [Consolidated Financial Statements] was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with "Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants." The approved text of International Public Sector Accounting Standards is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.	إن هذا المعيار [القوائم المالية الموحدة] الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSASB) المنشور من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في [مايو 2022] باللغة الإنجليزية، قد تُرجم إلى اللغة العربية في [فبراير2024]، وأعيد إخراجه بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في عملية ترجمة [القوائم المالية الموحدة] وأجريت الترجمة وفقا لـ "سياسة ترجمة منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين". النص المعتمد لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام هو ذلك المنشور من الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. لا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة الترجمة واكتمالها أو عن أي تصرفات قد تترتب عليها.
English language text of [Consolidated Financial Statements] © [2022] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.	النص الإنجليزي لـ [Consolidated Financial Statements] حقوق تأليفه ونشره [2022] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.
Arabic text of [القوائم المالية الموحدة] © [2023] by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved.	النص العربي لـ [القوائم المالية الموحدة] حقوق تأليفه ونشره [2023] للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.
Original title: [Consolidated Financial Statements] ISBN: [978-1-60815-491-3]	العنوان الأصلي: [IPSASConsolidated Financial Statements].
""International Federation of Accountants", "International Public Sector Accounting Standards Board", "International Public Sector Accounting Standards", "Recommended Practice Guidelines", "IFAC", "IPSASB", "IPSAS", "RPG" and their respective logos are trademarks or registered trademarks of the International Federation of Accountants (IFAC).	ردمك 978-1-60815-491-3 إن الأسماء "الاتحاد الدولي للمحاسبين" و"مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام" و"إرشادات الممارسات الموصى بها" والاختصارات "IFAC" و"IPSASB" و"RPG" والشعارات الخاصة بكل منها هي علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	2-1
النطاق	13-3
تجميع العمليات في القطاع العام	4
عرض القوائم المالية الموحدة	10-5
منشآت قطاع الأعمال الحكومية	13-11
تعريفات	17-14
الترتيب الملزم	15
الجهة الاقتصادية	17-16
السيطرة	37-18
السلطة	29-23
المنافع	34-30
العلاقة بين السلطة والمنافع	37-35
المتطلبات المحاسبية	55-38
إجراءات التوحيد	40
السياسات المحاسبية الموحدة	41
القياس	42
حقوق التصويت الممكنة	45-43
تواريخ القوائم المالية	46
الحصص غير المسيطرة	51-47
فقدان السيطرة	55-52
الجهات الاستثمارية: متطلب القيمة العادلة	64-56
تحديد ما إذا كانت جهة هي جهة استثمارية	60-59
الأحكام والافتراضات	62-61
المحاسبة عن تغير في وضع جهة استثمارية	64-63
أحكام انتقالية	78-65
تاريخ السريان	80-79
الدراسة المرفقة بالمعيار	

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 35 "لقوائم المالية الموحدة" في الفقرات 1-81. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 35 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 35 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 35 (طبعة 2022)، وأُبْقِيَّ على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم ايضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لعرض وإعداد القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر الجهة على واحدة أو أكثر من الجهات الأخرى.

2. لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة 1، فإن هذا المعيار:
   أ. يتطلب من الجهة (الجهة المسيطرة) التي تسيطر على واحدة أو أكثر من الجهات الأخرى (الجهات المسيطر عليها) عرض القوائم المالية الموحدة؛ و
   ب. يعرف مبدأ السيطرة، ويحدد السيطرة باعتباره أساس للتوحيد؛ و
   ج. يحدد كيفية تطبيق مبدأ السيطرة لتحديد ما إذا كانت الجهة تسيطر على جهة أخرى وبالتالي يتعين عليها أن تدرج هذه الجهة في قوائمها المالية الموحدة؛ و
   د. يوضح المتطلبات المحاسبية لإعداد القوائم المالية الموحدة؛ و
   ه. يعرف الجهة الاستثمارية ويحدد استثناء لتوحيد جهات معينة مسيطر عليها للجهة الاستثمارية.

النطاق

3. **يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية.**

تجميع العمليات في القطاع العام

4. لا يتناول هذا المعيار المتطلبات المحاسبية لتجميع العمليات في القطاع العام وتأثيرها على توحيد القوائم المالية، بما في ذلك الشهرة الناتجة عن تجميع عمليات في القطاع العام (أُنظر معيار المحاسبة للقطاع العام 40، *تجميع العمليات في القطاع العام*).

عرض القوائم المالية الموحدة

5. **يجب أن تعرض الجهة المسيطرة قوائم مالية موحدة. ينطبق هذا المعيار على جميع الجهات، فيما عدا أن الجهة المسيطرة لا تحتاج إلى عرض قوائم مالية موحدة إذا كانت تستوفي جميع الشروط التالية:**
   أ. الجهة في حد ذاتها جهة مسيطر عليها، وتُلَبَّى احتياجات المستخدمين من المعلومات من خلال القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة، وفي حال كانت الجهة المسيطر عليها مملوكة بشكل جزئي، يُبلَغ جميع الملاك الآخرين، بما في ذلك الملاك الذين لا يحق لهم التصويت، عن عدم قيام الجهة بعرض قوائم مالية موحدة، ولا يبدي الملاك أي اعتراض على ذلك؛ و
   ب. لا تُتَداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (سوق أسهم محلية أو أجنبية أو سوق غير مباشر، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)؛ و
   ج. كما أنها لم تودع، ولا هي في سياق إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة للأوراق المالية أو هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي فئة من الأدوات المالية في السوق العام؛ و
   د. تعد الجهة المسيطرة النهائية أو أي جهة مسيطرة وسيطة قوائم مالية متاحة للاستخدام العام تلتزم بمعايير المحاسبة للقطاع العام تُوَحَّد فيها الجهات المسيطر عليها أو تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لهذا المعيار.

6. لا ينطبق هذا المعيار على برامج منافع ما بعد نهاية الخدمة أو برامج منافع الموظفين طويلة الأجل الأخرى التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*.

7. **لا يجوز للجهة المسيطرة التي هي جهة استثمارية أن تعرض قوائم مالية موحدة، إذا كان يتطلب منها وفقًا للفقرة 56 من هذا المعيار، أن تقيس جميع الجهات المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.**

8. يجوز استثناء جهات القطاع العام التجارية وجهات القطاع العام ذات الشخصية الاعتبارية من التوحيد، والمحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. فيما عدا ذلك لا تستثنى الجهة المسيطر عليها من التوحيد بسبب أن أنشطتها تختلف عن أنشطة الجهات الأخرى ضمن الجهة الاقتصادية. تقدم المعلومات الملائمة عن طريق توحيد مثل هذه الجهات والإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة عن الأنشطة المختلفة للجهات المسيطر عليها. على سبيل المثال، تساعد الإفصاحات التي يتطلبها معيار المحاسبة للقطاع العام 18، *التقارير القطاعية*، في توضيح أهمية الأنشطة المختلفة ضمن الجهة الاقتصادية.

9. لا ينطبق الإعفاء من إعداد قوائم مالية موحدة في الفقرة 5 عندما لا تفي القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة باحتياجات مستخدمي الجهة المسيطر عليها من المعلومات. على سبيل المثال، قد لا تفي القوائم المالية الموحدة على مستوى الحكومة ككل باحتياجات المستخدمين من المعلومات فيما يتعلق بالقطاعات أو الأنشطة الرئيسة للحكومة. يوجد في العديد من الدول متطلبات تشريعية للتقرير المالي تهدف إلى تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات.

10. قد يتطلب من الجهة (على سبيل المثال، عن طريق التشريع أو بواسطة مستخدمين خارجيين) إعداد قوائم مالية مجمعة تخص جهة اقتصادية مختلفة عن تلك التي يتطلبها هذا المعيار. على الرغم من أن هذه القوائم المالية تقع خارج نطاق هذا المعيار، ولا تلتزم بالمتطلبات الواردة في هذا المعيار، فإنه يمكن للجهة أن تستخدم الإرشادات الواردة في هذا المعيار في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

منشآت قطاع الأعمال الحكومية

11. [حُذفت].

12. [حُذفت].

13. [حُذفت].

تعريفات

14. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المذكور قرين كل منها:

المنافع هي المزايا التي تحصل عليها الجهة من خلال ارتباطها بجهات أخرى. وقد تكون المنافع مالية أو غير مالية. ويمكن أن يكون للأثر الفعلي لارتباط الجهة بجهة أخرى جوانب إيجابية أو سلبية.

الترتيب الملزم: لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو ترتيب يُوجد حقوقاً قابلة للإنفاذ لأطرافه وواجبات قابلة للإنفاذ عليهم كما لو كان في شكل عقد. ويتضمن حقوقاً ناشئة عن عقود أو حقوقاً نظامية أخرى.

القوائم المالية الموحدة هي القوائم المالية لجهة اقتصادية تُعرض فيها الأصول، والالتزامات،

وصافي الأصول/حقوق الملكية، والإيراد، والمصروفات والتدفقات النقدية للجهة المسيطرة والجهات المسيطر عليها على أنها لجهة اقتصادية واحدة.

السيطرة: تسيطر جهة على جهة أخرى عندما تكون مُعرضه لمنافع متغيرة من ارتباطها بالجهة الأخرى أو لها حقوق في تلك المنافع، ويكون لديها القدرة على التأثير على طبيعة أو مقدار تلك المنافع من خلال سلطتها على الجهة الأخرى.

الجهة المسيطر عليها هي جهة تسيطر عليها جهة أخرى.

الجهة المسيطرة هي جهة تسيطر على واحدة أو أكثر من الجهات.

مُتخذ القرار هي الجهة التي لها حقوق اتخاذ القرارات والتي إما تكون أصيلاً أو وكيلاً لأطراف أخرى.

الجهة الاقتصادية هي الجهة المسيطرة وجهاتها المسيطر عليها.

الجهة الاستثمارية هي جهة:

أ. تحصل على الأموال من مستثمر واحد أو أكثر بغرض تزويد هؤلاء المستثمرين بخدمات إدارة الاستثمار؛ و
ب. يكون غرضها استثمار الأموال فقط لأجل العوائد من ارتفاع القيمة، أو إيرادات الاستثمار، أو من كليهما؛ و
ج. تقيس وتُقَوِّم أداء جميع استثماراتها – تقريباً – على أساس القيمة العادلة.

الحصة غير المسيطرة هي صافي أصول/حقوق الملكية في جهة مسيطر عليها التي لا تنسب إلى الجهة المسيطرة - بشكل مباشر أو غير مباشر.

السلطة هي الحقوق القائمة التي تمنح القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى.

حقوق حماية هي حقوق موضوعة لحماية مصالح الطرف الحائز على هذه الحقوق دون إعطاء ذلك الطرف سلطة على الجهة التي تتعلق بها تلك الحقوق.

الأنشطة ذات الصلة: لأغراض هذا المعيار، هي أنشطة الجهة التي يحتمل أن تكون مسيطر عليها والتي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع التي تحصل عليها الجهة من ارتباطها بتلك الجهة الأخرى.

حقوق العزل هي حقوق تجريد متخذ القرار من سلطته لاتخاذ القرارات.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرَّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. وتعرف المصطلحات التالية إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 37، *الترتيبات المشتركة*، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 38، *الإفصاح عن الحصص في الجهات الأخرى*: الجهة الزميلة، وحصة في جهة أخرى، والمشروع المشترك، والتأثير المهم.

الترتيب الملزم

15. يمكن إقامة الدليل على الترتيبات الملزمة بعدة طرق. ويكون الترتيب الملزم غالبًا، وليس دائمًا،

مكتوبًا، في شكل عقد أو مناقشات موثقة بين الأطراف. ويمكن – أيضًا – أن تنشئ الآليات الدستورية – مثل السلطة التشريعية[1] أو السلطة التنفيذية – ترتيبات قابلة للإنفاذ، على نحو مماثل للترتيبات التعاقدية، إما بحد ذاتها، أو مقترنة بعقود مبرمة بين الأطراف.

الجهة الاقتصادية

16. يستخدم مصطلح الجهة الاقتصادية في هذا المعيار لتحديد مجموعة من الجهات التي تتألف من الجهة المسيطرة وأي جهات مسيطر عليها لأغراض التقرير المالي. تشمل المصطلحات الأخرى التي تستخدم أحيانًا للإشارة إلى جهة اقتصادية، الجهة الإدارية، والجهة المالية، والجهة الموحدة، والمجموعة. قد تشمل الجهة الاقتصادية الجهات التي لها أهداف خاصة بالسياسة الاجتماعية وأهداف تجارية على السواء.

17. يتعين تحديد الجهة الاقتصادية أخذاً في الاعتبار الترتيبات الدستورية في الدولة، وعلى الأخص الطرق التي تكون بها السلطة الحكومية محدودة ومخصصة، وكيفية هيكلة النظام الحكومي وكيفية عمله. على سبيل المثال، في الدول التي لديها سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، قد تشكل هذه الأجهزة مجتمعةً جهة اقتصادية يحتاج المستخدمون إلى قوائم مالية موحدة لها. يُشار عادة إلى هذه القوائم المالية الموحدة بالقوائم المالية للحكومة ككل.

السيطرة (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 2-87)

18. يجب أن تحدد الجهة، بصرف النظر عن طبيعة ارتباطها بجهة أخرى، ما إذا كانت الجهة مسيطرة وذلك من خلال تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى أم لا.

19. تسيطر الجهة على جهة أخرى عندما تكون مُعرضة لمنافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة الأخرى أو لها حقوق فيها. يكون لديها القدرة على التأثير على طبيعة أو مقدار تلك المنافع من خلال سلطتها على الجهة الأخرى.

20. بناءً على ذلك، تسيطر الجهة على جهة أخرى فقط عندما يكون لدى الجهة جميع ما يلي:

أ. سلطة على الجهة الأخرى (أُنظر الفقرات 23-29)؛ و

ب. تعرضها لمنافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة الأخرى، أو حقوق للحصول على مثل تلك المنافع، (أُنظر الفقرات 30-34)؛ و

ج. القدرة على استخدام سلطتها على الجهة الأخرى للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع المترتبة على ارتباطها مع الجهة الأخرى (أُنظر الفقرات 35-37).

21. يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان كافة الحقائق والظروف عند تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى. يجب على الجهة أن تعيد تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى عندما تبين الحقائق والظروف أن هناك تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة في الفقرة 20 (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 82-87).

22. تسيطر جهتان أو أكثر بشكل جماعي على جهة أخرى عندما يجب عليهما العمل معا لتوجيه الأنشطة ذات الصلة. في مثل هذه الحالات، نظرا لأنه لا تستطيع أي جهة أن توجه الأنشطة دون تعاون الأخرين، لا تسيطر جهة بشكل منفرد على جهة أخرى. تقوم كل جهة بالمحاسبة

[1] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

عن حصتها في الجهة الأخرى وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام ذي علاقة، مثل معيار المحاسبة للقطاع العام 36 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 37، أو معايير المحاسبة للقطاع العام التي تتناول الأدوات المالية (معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30، الأدوات المالية: الإفصاحات، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*).

السلطة

23. يكون لدى الجهة سلطة على جهة أخرى عندما يكون لدى الجهة حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة، أي الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع المترتبة من ارتباطها مع الجهة الأخرى. يشير الحق في توجيه السياسات المالية والتشغيلية لجهة أخرى إلى أن الجهة لديها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى وهي غالبًا الطريقة التي تتجلى بها السلطة في القطاع العام.

24. تنشأ السلطة عن الحقوق ويكون تَقْويم السلطة في بعض الحالات واضحًا، كما هو الحال عندما تكتسب السلطة على جهة أخرى بشكل مباشر فقط من خلال حقوق التصويت الممنوحة بموجب أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم، ويمكن تَقْويمها مع الأخذ في الحسبان حقوق التصويت من حيازة تلك الأسهم. بالرغم من ذلك، غالبًا ما تحصل جهات القطاع العام على السلطة على جهة أخرى من حقوق أخرى بخلاف حقوق التصويت. يمكن أن تحصل أيضًا على السلطة على الجهة دون امتلاك أداة حق ملكية توفر دليلًا على استثمار مالي. يمكن أن تمتلك الجهة حقوقًا منحت لها عبر ترتيبات ملزمة وهذه الحقوق يمكن أن تمنح الجهة السلطة لتطلب من الجهة الأخرى استخدام الأصول أو تكبد الالتزامات بطريقة تؤثر على طبيعة أو مقدار المنافع التي تحصل عليها الجهة المذكورة أول مرة. يمكن أن يكون تقويم ما إذا كانت هذه الحقوق تؤدي إلى منح السلطة على جهة أخرى تَقْويما معقدًا وقد يتطلب أخذ أكثر من عامل واحد بعين الاعتبار.

25. يمكن أن يكون لدى الجهة سلطة على جهة أخرى حتى وإن لم تكن مسؤولة عن الأعمال اليومية للجهة الأخرى أو عن الأسلوب الذي تُنفذ به المهام المحددة من قبل تلك الجهة الأخرى. قد يمنح التشريع الهيئات النظامية أو موظفي الضبط النظامي صلاحيات وسلطات لتنفيذ مهامهم بشكل مستقل عن الحكومة. على سبيل المثال، عادة ما يتمتع المدقق العام والإحصائي الحكومي بسلطات نظامية للحصول على المعلومات ونشر التقارير دون اللجوء إلى الحكومة كما تتمتع السلطة القضائية في كثير من الأحيان بصلاحيات خاصة لتفعيل مفهوم استقلال القضاء. قد ينص التشريع أيضاً على ثوابت واسعة يتوجب على الهيئة النظامية العمل ضمنها، وتكون نتيجتها أن تعمل الهيئة النظامية بطريقة تتسق مع الأهداف المحددة من قبل البرلمان أو هيئة مماثلة. إن وجود السلطات النظامية للعمل بشكل مستقل لا يمنع، بحد ذاته، الجهة القادرة على توجيه السياسات التشغيلية والمالية لجهة أخرى أن تتمتع بسلطات نظامية وذلك للحصول على المنافع. على سبيل المثال، إن استقلالية البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية لا يحول دون إمكانية السيطرة على البنك المركزي. ولا تزال هناك حاجة لأخذ كافة الحقائق والظروف بعين الاعتبار.

26. إن وجود حقوق على جهة أخرى لا يؤدي بالضرورة إلى نشوء السلطة لأغراض هذا المعيار. ولا يكون للجهة سلطة على جهة أخرى فقط بسبب وجود:
    أ. السيطرة التنظيمية (أُنظر فقرة إرشاد التطبيق 12)؛ أو

ب. التبعية الاقتصادية (أُنظر فقرات إرشادات التطبيق 41-42).

27. الجهة التي تكون لديها قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة تتمتع بالسلطة حتى لو لم تُمارس بعد حقوقها في التوجيه. يمكن أن تساعد الأدلة التي تثبت قيام الجهة بتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها في تحديد ما إذا كانت الجهة تتمتع بالسلطة، إلا أن هذه الأدلة ليست حاسمة، بحد ذاتها، في تحديد ما إذا كانت الجهة تتمتع بالسلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها. في حالة تأسيس جهة ذات أنشطة محددة مسبقاً، قد يُمارَس الحق في توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي أسست فيه الجهة.

28. إذا كان جهتان أو أكثر تمتلك حقوقاً قائمة تمنحها القدرة من جانب واحد على توجيه أنشطة مختلفة ذات صلة، فإن الجهة التي تكون لديها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على طبيعة أو مقدار المنافع من تلك الجهة تكون لها السلطة على تلك الجهة الأخرى.

29. يمكن أن يكون للجهة سلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها حتى وإن كان لدى الجهات الأخرى حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على المشاركة في توجيه الأنشطة ذات الصلة، على سبيل المثال عندما تمتلك جهة أخرى تأثيرًا مهمًا. بالرغم من ذلك، فإن الجهة التي تمتلك حقوق حماية فقط ليس لها سلطة على جهة أخرى (أُنظر الفقرات إرشاد التطبيق 29-31)، وبالتالي لا تسيطر على الجهة الأخرى.

المنافع

30. تكون الجهة مُعرضة لمنافع متغيرة أو لها حقوق في الحصول على منافع متغيرة من ارتباطها مع الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، عندما تكون المنافع التي تسعى لتحقيقها من ارتباطها من الممكن أن تتغير نتيجة أداء الجهة الأخرى. ترتبط الجهات مع الجهات الأخرى عندما تتوقع الحصول على منافع إيجابية مالية أو غير مالية مع مرور الزمن. بالرغم من ذلك، ففي فترة محددة للقوائم المالية، يمكن أن يكون الأثر الفعلي لارتباط الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها إيجابياً فقط، أو سلبياً فقط، أو مزيج من الاثنين معا.

31. يمكن أن تكون منافع الجهة، الناتجة عن ارتباطها بالجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، مالية فقط، أو غير مالية فقط، أو كلتيهما مالية وغير مالية. تشمل المنافع المالية العوائد على الاستثمار مثل توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة ويشار إليها أحيانا باسم "العوائد ". تشمل المنافع غير المالية المزايا الناجمة عن الموارد النادرة التي لا تقاس من الناحية المالية والمنافع الاقتصادية التي يستلمها مباشرة متلقو الخدمة من الجهة. يمكن أن تحدث المنافع غير المالية عندما تكون أنشطة الجهة الأخرى متسقة مع، (أي أنها تتفق مع)، أهداف الجهة وتدعم الجهة في تحقيقها لأهدافها. على سبيل المثال، يمكن أن تحصل جهة على منافع عندما توفر جهة أخرى ذات أنشطة متوافقة خدمات كانت ستكون الجهة الأولى ملزمة هي بتقديمها. يمكن تنفيذ الأنشطة المتوافقة طوعاً أو قد تتمتع الجهة بصلاحية توجيه الجهة الأخرى لتنفيذ تلك الأنشطة. يمكن أن تحدث المنافع غير المالية أيضاً عندما يكون لدى جهتين اثنتين أهدافاً تكميلية (أي أن أهداف الجهة تكمل أهداف الجهة الأخرى، وتجعلها أكثر اكتمالا).

32. توضح الأمثلة التالية المنافع المالية التي قد تحصل عليها جهة من ارتباطها بجهة أخرى:
أ. توزيعات الأرباح والمنافع المتغيرة على سندات الدين والتوزيعات الأخرى للمنافع

الاقتصادية؛ و

ب. التعرض للزيادة أو النقص في قيمة استثمار في جهة أخرى؛ و

ج. التعرض للخسارة من الاتفاقيات لتوفير الدعم المالي، بما في ذلك الدعم المالي للمشاريع الرئيسة؛

د. التوفير في التكاليف (على سبيل المثال، إذا كانت الجهة ستحقق اقتصادات الحجم أو أوجه تآزر من خلال تجميع عمليات أو أصول الجهة الأخرى مع عملياتها أو أصولها الخاصة)؛ و

ه. الحصص المتبقية في أصول والتزامات الجهة الأخرى عند تصفية تلك الجهة الأخرى؛ و

و. التعرضات الأخرى للمنافع المتغيرة التي لا تتوافر للجهات الأخرى.

33. تشمل الأمثلة على المنافع غير المالية ما يلي:

أ. القدرة على الاستفادة من المعرفة المتخصصة للجهة الأخرى؛ و

ب. قيمة الجهة الأخرى التي تنفذ الأنشطة التي تساعد الجهة في تحقيق أهدافها؛ و

ج. تحسين النتائج؛ و

د. تحقيق نتائج أكثر كفاءة؛ و

ه. زيادة كفاءة أو فاعلية إنتاج وتسليم السلع والخدمات؛ و

و. الحصول على أصل وخدمات مرتبطة به متاحة مبكرا عما كان يمكن أن يكون عليه بخلاف ذلك؛ و

ز. الحصول على مستوى أعلى من جودة الخدمة مما كان يمكن أن يكون عليه بخلاف ذلك.

34. على الرغم من أن جهة واحدة فقط يمكنها السيطرة على جهة أخرى، إلا أنه بإمكان أكثر من طرف أن يشارك في منافع تلك الجهة الأخرى. على سبيل المثال، يمكن لحاملي الحصص غير المسيطرة المشاركة في المنافع المالية مثل الفوائض أو التوزيعات من الجهة أو المنافع غير المالية مثل توافق الأنشطة مع النتائج المأمولة.

العلاقة بين السلطة والمنافع

35. تسيطر الجهة على جهة أخرى إذا كانت الجهة تتمتع فقط بالسلطة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها ومُعرضة لمنافع متغيرة أو لها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى، ويكون لديها أيضًا القدرة على استخدام سلطتها للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع المتحققة من ارتباطها بالجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها.

36. لا يُعَدُّ وجود أهداف متماثلة فقط كافيا لكي تستنتج جهة أنها تسيطر على جهة أخرى. من أجل الحصول على السيطرة تحتاج الجهة أيضًا أن يكون لديها القدرة على استخدام سلطتها على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها لتوجيه تلك الجهة الأخرى للعمل معها لتعزيز أهدافها.

37. **يجب على الجهة التي تتمتع بحقوق اتخاذ القرار أن تحدد ما إذا كانت عبارة عن أصيل أو وكيل. يجب أن تحدد الجهة أيضًا ما إذا كانت جهة أخرى تتمتع بحقوق اتخاذ القرار تعمل باعتبارها وكيل للجهة. الوكيل هو طرف يُكلَّف بشكل رئيس للعمل نيابة عن ولصالح طرف أخر أو أطراف أخرى (الأصيل أو الأصلاء)، وبالتالي فهو لا يسيطر على الجهة الأخرى عندما تمارس سلطة**

اتخاذ القرار. بناءً على ذلك، يمكن أحيانًا أن يمتلك الوكيل سلطة الأصيل وأن يمارسها، ولكن نيابة عن الأصيل.

المتطلبات المحاسبية

38. يجب أن تعد الجهة المسيطرة قوائم مالية موحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى في ظروف مشابهة.

39. يجب أن يبدأ توحيد الجهة المسيطر عليها من تاريخ اكتساب الجهة السيطرة على الجهة الأخرى ويتوقف عندما تفقد الجهة السيطرة على الجهة الأخرى.

إجراءات التوحيد

40. القوائم المالية الموحدة:
أ. تجمع البنود المتماثلة للأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للجهة المسيطرة مع تلك الخاصة بالجهات المسيطر عليها.
ب. تُجْرِي مقاصة (تستبعد) القيمة الدفترية لاستثمار الجهة المسيطرة في كل جهة مسيطر عليها وحصة الجهة المسيطرة من صافي الأصول/ حقوق الملكية لكل جهة مسيطر عليها (يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 40 كيفية المحاسبة عن أي شهرة ذات صلة).
ج. تستبعد الأصول والالتزامات وصافي الأصول/ حقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات بين الجهات في الجهة الاقتصادية (تستبعد بالكامل الفائض أو العجز الناتج عن المعاملات داخل الجهة الاقتصادية المثبتة ضمن الأصول، مثل المخزون، والأصول الثابتة). قد تشير الخسائر داخل الجهة الاقتصادية إلى وجود هبوط يتطلب إثباته في القوائم المالية الموحدة.

السياسات المحاسبية الموحدة

41. عندما يستخدم عضو في الجهة الاقتصادية سياسات محاسبية بخلاف تلك المطبقة في القوائم المالية الموحدة للمعاملات والأحداث المماثلة في ظروف مشابهة، تُجْرَى التعديلات المناسبة على القوائم المالية لذلك العضو عند إعداد القوائم المالية الموحدة لضمان توافقها مع السياسات المحاسبية للجهة الاقتصادية.

القياس

42. تدرج الجهة إيرادات ومصروفات الجهة المسيطر عليها في القوائم المالية الموحدة من تاريخ اكتسابها للسيطرة وحتى تاريخ توقف الجهة عن السيطرة على الجهة المسيطر عليها. تعتمد إيرادات ومصروفات الجهة المسيطر عليها على مبالغ الأصول والالتزامات المثبتة في القوائم المالية الموحدة في تاريخ الاستحواذ. على سبيل المثال، مصروف الاستهلاك المثبت في القائمة الموحدة للأداء المالي بعد تاريخ الاستحواذ يكون مبنيا على قيم الأصول القابلة للاستهلاك ذات الصلة المثبتة في القوائم المالية الموحدة في تاريخ الاستحواذ.

حقوق التصويت الممكنة

43. عندما توجد حقوق تصويت ممكنة أو مشتقات أخرى تتضمن حقوق تصويت ممكنة، تُحدد نسبة الفائض أو العجز والتغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية المخصصة للجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة عند إعداد القوائم المالية الموحدة فقط على أساس حصص الملكية القائمة ولا تعكس الممارسة أو التحويل المحتمل لحقوق التصويت الممكنة

والمشتقات الأخرى، ما لم تنطبق الفقرة 44.

44. في بعض الظروف، يكون لدى الجهة من حيث الجوهر حصة ملكية قائمة نتيجة لمعاملة تمنح الجهة حالياً حق الوصول إلى المنافع المرتبطة بحصة ملكية. في مثل هذه الظروف، تُحدد النسبة المخصصة للجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة عند إعداد القوائم المالية الموحدة بالأخذ في الحسبان الممارسة النهائية لحقوق التصويت الممكنة تلك والمشتقات الأخرى التي تمنح الجهة حالياً حق الوصول للمنافع.

45. لا ينطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41 على الحصص في الجهات المسيطر عليها التي تُوَحَّد. عندما تمنح حاليًا أدوات تشتمل على حقوق تصويت ممكنة في جوهرها حق الوصول إلى المنافع المرتبطة بحصة ملكية في الجهة المسيطر عليها، فإن هذه الأدوات تكون غير خاضعة لمتطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41. في جميع الحالات الأخرى، تتم المحاسبة عن الأدوات التي تشتمل على حقوق تصويت ممكنة في الجهة المسيطر عليها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

تواريخ القوائم المالية

46. **يجب أن تعد القوائم المالية للجهة المسيطرة والجهات المسيطر عليها المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة في نفس تاريخ القوائم المالية. عندما تختلف نهاية فترة القوائم المالية للجهة المسيطرة عن تلك الخاصة بالجهة المسيطر عليها، فإن الجهة المسيطرة إما أن:**
   أ. تحصل، لأغراض التوحيد، على معلومات مالية إضافية في نفس تاريخ القوائم المالية للجهة المسيطرة؛ أو
   ب. تستخدم أحدث قوائم مالية للجهة المسيطر عليها بعد تعديلها بأثار المعاملات أو الأحداث المهمة التي تقع بين تاريخ هذه القوائم المالية وتاريخ القوائم المالية الموحدة.

الحصص غير المسيطرة

47. **يجب على الجهة المسيطرة أن تعرض الحصص غير المسيطرة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن صافي أصول/ حقوق الملكية، بشكل منفصل عن صافي أصول/ حقوق ملكية ملاك الجهة المسيطرة.**

48. تعد معاملات مع الملاك بصفتهم ملاك، تلك التغيرات في حصة الجهة المسيطرة في جهة مسيطر عليها، التي لا ينتج عنها فقدان السيطرة على الجهة المسيطر عليها.

49. **يجب أن تنسب الجهة الفائض أو العجز وكل مكسب أو خسارة تُثبت مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة. كما تنسب الجهة أيضًا المبلغ المجموع الذي أُثْبِتَ في قائمة التغيرات في صافي الأصول/ حقوق الملكية إلى ملاك الجهة المسيطرة والحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.**

50. **إذا كان لدى الجهة المسيطر عليها أسهم ممتازة مجمعة للأرباح قائمة مصنفة باعتبارها أدوات حقوق ملكية ويتم الاحتفاظ بها من قبل ملاك الحصص غير المسيطرة، تقوم الجهة بحساب حصتها من الفائض أو العجز بعد تعديلها بتوزيعات الأرباح على تلك الأسهم سواء أُعْلِن عن تلك التوزيعات أم لا.**

التغيرات في النسبة المحتفظ بها بواسطة أصحاب الحصص غير المسيطرة

51. عندما تتغير حصة صافي الأصول/ حقوق الملكية المحتفظ بها بواسطة ملاك الحصص غير المسيطرة، تقوم الجهة بتعديل القيم الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في الجهة المسيطر عليها. يجب أن تثبت الجهة مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية أي فرق بين المبلغ الذي تُعدل به الحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للعوض المسدد أو المستلم، وأن تنسبه إلى ملاك الجهة المسيطرة.

فقدان السيطرة

52. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على الجهة المسيطر عليها، فإن الجهة المسيطرة:
   أ. تلغي إثبات أصول والتزامات الجهة المسيطر عليها السابقة من قائمة المركز المالي الموحدة؛
   ب. تثبت أي استثمار محتفظ به في الجهة المسيطر عليها السابقة وتحاسب عنه لاحقاً وعن أي مبالغ مستحقة من أو إلى الجهة المسيطر عليها السابقة وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام ذات الصلة. ويعاد قياس الحصة المحتفظ بها، على النحو المبين في الفقرتين 54 (ب) (3) و55أ. يجب أن تعد القيمة المعاد قياسها في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للأصل المالي وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 أو التكلفة عند الإثبات الأولي للاستثمار في جهة زميلة أو مشروع مشترك، في حالة انطباق ذلك؛ و
   ج. إثبات المكاسب أو الخسائر المرتبطة بفقدان السيطرة المنسوبة إلى الحصص المسيطرة السابقة، كما هو مبين في الفقرات 54 -55أ.

53. قد تفقد الجهة المسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها في ترتيبين أو أكثر (معاملات). بالرغم من ذلك، تشير الظروف في بعض الأحيان إلى وجوب اعتبار الترتيبات المتعددة كمعاملة واحدة. عند تحديد ما إذا كان يجب أن يتم احتساب الترتيبات كمعاملة واحدة، فإنه يجب على الجهة المسيطرة أن تأخذ في الحسبان جميع بنود وشروط الترتيبات وآثارها الاقتصادية. يشير واحد أو أكثر مما يلي إلى أن الجهة المسيطرة يجب أن تحاسب عن الترتيبات المتعددة على أنها معاملة واحدة:
   أ. تُبرم في الوقت نفسه أو تُدرس مع بعضها البعض.
   ب. تشكل معاملة واحدة مصممة لتحقيق أثر تجاري عام.
   ج. يعتمد حدوث ترتيب واحد على حدوث ترتيب واحد آخر على الأقل.
   د. ليس للترتيب الواحد في حد ذاته ما يبرره اقتصاديًا، ولكن له ما يبرره اقتصاديًا عندما يؤخذ في الحسبان مع الترتيبات الأخرى. مثال ذلك عندما يُسعر استبعاد استثمار بأقل من سعر السوق ويعُوض عنه باستبعاد لاحق لاستثمار مسعر بسعر بأعلى من سعر السوق.

54. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها، فإنه يجب عليها:
   أ. إلغاء إثبات ما يلي:
      (1) الأصول (بما في ذلك أي شهرة) والتزامات الجهة المسيطر عليها بقيمها الدفترية في تاريخ فقدان السيطرة؛ و
      (2) القيمة الدفترية لأي حصص غير مسيطرة في الجهة المسيطر عليها السابقة في تاريخ فقدان السيطرة (بما في ذلك أي مكاسب أو خسائر تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية المنسوبة إليها).
   ب. إثبات ما يلي:

(1) القيمة العادلة للعوض الذي تم الحصول عليه، إن وجد، من المعاملة أو الحدث أو الظروف التي أدت إلى فقدان السيطرة؛ و
(2) التوزيعات التي تترتب على معاملة أو حدث ينتج عنه فقدان للسيطرة ويتضمن توزيعا لأسهم الجهة المسيطر عليها للملاك بصفتهم ملاك؛ و
(3) أي استثمار محتفظ به في الجهة المسيطر عليها السابقة بقيمته العادلة في تاريخ فقدان السيطرة.

ج. أن تحول مباشرة إلى الفائض/ العجز المتراكم-إذا كان مطلوبًا بموجب معايير محاسبة للقطاع العام أخرى، المبالغ التي تم إثباتها مباشرة في صافي الأصول/ حقوق الملكية فيما يتعلق بالجهة المسيطر عليها على الأسس المبينة في الفقرة 55.

د. إثبات أي فرق ناتج على أنه مكسب أو خسارة في الفائض أو العجز الذي ينسب إلى الجهة المسيطرة.

55. عندما تفقد جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها، فإنه يجب على الجهة المسيطرة المحاسبة عن جميع المبالغ المثبتة سابقًا مباشرةً في صافي الأصول/ حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك الجهة المسيطر عليها وفق الأساس نفسه الذي سيكون مطلوبًا إذا استبعدت الجهة المسيطرة مباشرة الأصول أو الالتزامات ذات الصلة. إذا كان فائض إعادة التقييم الذي تم إثباته سابقًا في صافي الأصول/ حقوق الملكية سيتم تحويله مباشرة إلى الفائض/ العجز المتراكم عند استبعاد الأصل، فإنه يجب على الجهة المسيطرة أن تحول فائض إعادة التقييم مباشرة إلى الفائض/ العجز المتراكم عندما تفقد السيطرة على الجهة المسيطر عليها.

55أ. إذا فقدت جهة مسيطرة السيطرة على جهة مسيطر عليها لا تحتوي على عملية - كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 - نتيجة لمعاملة مع جهة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، فإن الجهة المسيطرة تقوم بتحديد المكسب أو الخسارة وفقًا للفقرات 54-55. يُثبت المكسب أو الخسارة الناتج عن المعاملة في فائض أو عجز الجهة المسيطرة فقط في حدود حصص المستثمرين غير ذي الصلة في تلك الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. يُلغَى الجزء المتبقي من المكسب مقابل القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك. بالإضافة إلى ذلك، إذا احتفظت الجهة المسيطرة باستثمار في الجهة المسيطر عليها سابقًا وأصبحت الجهة المسيطر عليها سابقًا الآن جهة زميلة أو مشروع مشترك يتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، فإن الجهة المسيطرة تثبت الجزء من المكسب أو الخسارة الناتجة من إعادة القياس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في تلك الجهة المسيطر عليها سابقا في الفائض أو العجز فقط في حدود حصص المستثمرين غير ذي الصلة في الجهة الزميلة أو المشروع المشترك الجديد. يتم إلغاء الجزء المتبقي من هذا المكسب مقابل القيمة الدفترية للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا. وإذا احتفظت الجهة المسيطرة باستثمار في الجهة المسيطر عليها سابقًا والذي تتم المحاسبة عنه الآن وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإن الجزء من المكسب أو الخسارة الناتج عن إعادة القياس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقا يتم إثباته بالكامل في فائض أو عجز الجهة المسيطرة.

الجهات الاستثمارية: متطلب القيمة العادلة

56. باستثناء ما هو مبين في الفقرة 57، يجب ألا توحد الجهة الاستثمارية جهاتها المسيطر عليها،

أو أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 40 عندما تكتسب السيطرة على جهة أخرى. بدلًا من ذلك، يجب على الجهة الاستثمارية أن تقيس الاستثمار في الجهة المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

57. على الرغم من المتطلب الوارد في الفقرة 56، عندما يكون لدى جهة استثمارية جهة مسيطر عليها ليست هي ذاتها جهة استثمارية، والتي يكون غرضها وأنشطتها الرئيسة تقديم خدمات تتعلق بالأنشطة الاستثمارية للجهة الاستثمارية (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 98-100)، فإنه يجب عليها أن تقوم بتوحيد الجهة المسيطر عليها وفقًا للفقرات 38-55 من هذا المعيار وأن تطبق متطلبات معيار المحاسبة للقطاع العام 40 على الاستحواذ على أي من هذه الجهات المسيطر عليها.

58. يجب على الجهة المسيطرة على جهة استثمارية -والتي ليست في حد ذاتها جهة استثمارية - أن تعرض قوائم مالية موحدة تقوم فيها (1) بقياس استثمارات الجهة الاستثمارية المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، و(2) توحيد الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الأخرى للجهة الاستثمارية المسيطر عليها وفقًا للفقرات 38 -55 من هذا المعيار.

تحديد ما إذا كانت جهة هي جهة استثمارية

59. يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف عند تحديد ما إذا كانت جهة استثمارية، بما في ذلك الغرض منها والتصميم. وتصف الفقرات إرشادات التطبيق 89-106 جوانب التي ينطوي عليها تعريف الجهة الاستثمارية بمزيد من التفصيل. عندما تشير الحقائق والظروف إلى وجود تغييرات على واحد أو أكثر من العناصر الثلاثة التي تشكل تعريف الجهة الاستثمارية، فإنه يجب على الجهة المسيطرة إعادة تقويم ما إذا كانت تعد جهة استثمارية.

60. يجب على الجهة المسيطرة التي إما أن تتوقف عن كونها جهة استثمارية، أو تصبح جهة استثمارية، المحاسبة عن التغير في وضعها بأثر مستقبلي من التاريخ الذي حدث فيه التغيير في الوضع (أُنظر الفقرات 63-64).

الأحكام والافتراضات

61. يجب أن تفصح الجهة الاستثمارية عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 15 من معيار المحاسبة للقطاع العام 38 عن الأحكام والافتراضات المهمة التي تستخدم في تحديد كونها جهة استثمارية ما لم تتوافر فيها جميع الخصائص التالية:

أ. أن تكون قد حصلت على أموال من أكثر من مستثمر واحد (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 89-90)؛ و

ب. أن تكون لها حصص ملكية في شكل حقوق ملكية أو حصص مماثلة (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 91-92)؛ و

ج. أن يكون لديها أكثر من استثمار واحد (أُنظر فقرتي إرشادات التطبيق 96-97).

62. لا يؤدي غياب أي من هذه الخصائص بالضرورة إلى استبعاد جهة من تصنيفها باعتبارها جهة استثمارية. بالرغم من ذلك، إن غياب أي من هذه الخصائص يعني أنه يجب على الجهة الإفصاح عن المعلومات حول الأحكام والافتراضات المهمة التي اتُّخِذَت عند تصنيفها كجهة استثمارية.

المحاسبة عن تغير في وضع جهة استثمارية

63. عندما تتوقف الجهة عن كونها جهة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تطبق معيار المحاسبة

للقطاع العام 40 على أي جهة مسيطر عليها قِيست مسبقاً بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 56. يجب أن يكون تاريخ تغيير الوضع هو التاريخ المفترض للاستحواذ. يجب أن تعبر القيمة العادلة للجهة المسيطر عليها في تاريخ الاستحواذ المفترض عن العوض المفترض المحول عند قياس أي شهرة أو مكسب من صفقة الشراء التي تنشأ عن الاستحواذ المفترض. يجب توحيد جميع الجهات المسيطر عليها وفقاً للفقرات 38-51 من هذا المعيار من تاريخ تغيير الوضع.

64. عندما تصبح الجهة جهة استثمارية، فإنه يجب عليها أن تتوقف عن توحيد الجهات المسيطر عليها في تاريخ التغير في الوضع، باستثناء أي جهة مسيطر عليها يجب أن يستمر توحيدها وفقًا للفقرة 57. يجب أن تطبق الجهة الاستثمارية متطلبات الفقرتين 52 و53 على تلك الجهات المسيطر عليها التي تتوقف عن توحيدها كما لو كانت الجهة الاستثمارية قد فقدت السيطرة على تلك الجهات المسيطر عليها في ذلك التاريخ.

أحكام انتقالية

65. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي، وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* باستثناء ما هو محدد في الفقرات 66-78.

66. على الرغم من متطلبات الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، عند تطبيق هذا المعيار لأول مرة، تحتاج الجهة فقط أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33 (و) في معيار المحاسبة للقطاع العام 3 للفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار ("الفترة السابقة مباشرة"). يجوز أن تعرض الجهة أيضًا هذه المعلومات للفترة الحالية أو فترات مقارنة أبكر، ولكنها ليست مطالبة بالقيام بذلك.

67. لأغراض هذا المعيار، يكون تاريخ التطبيق الأولي هو بداية فترة القوائم المالية السنوية التي يُطبق فيها هذا المعيار للمرة الأولى.

68. في تاريخ التطبيق الأولي، لا تكون الجهة مطالبة بأن تجري تعديلات على المحاسبة السابقة عن ارتباطها بأي من:

أ. الجهات التي كان سيتم توحيدها في ذلك التاريخ وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، *القوائم المالية الموحدة والمنفصلة*، وما زالت موحدة وفقًا لهذا المعيار؛ أو

ب. الجهات التي من شأنها أن لا تُوَحَّد في ذلك التاريخ وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، وليست موحدة وفقًا لهذا المعيار.

69. في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تُقَوِّم ما إذا كانت جهة استثمارية على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ. إذا خلصت الجهة، في تاريخ التطبيق الأولي، إلى أنها تعد جهة استثمارية، فإنه يجب عليها تطبيق متطلبات الفقرات 70-73 بدلًا من الفقرتين 77-78.

70. باستثناء أي جهة مسيطر عليها يتم توحيدها وفقًا للفقرة 57 (التي تنطبق عليها الفقرة 68 أو الفقرات 77-78، أيها يكون ملائما للتطبيق)، يجب على الجهة الاستثمارية أن تقيس استثماراتها في كل جهة مسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز كما لو كانت متطلبات هذا المعيار دائمًا سارية. يجب أن تعدل الجهة الاستثمارية بأثر رجعي كلاً من الفترة

السنوية التي تسبق مباشرةً تاريخ التطبيق الأولي وصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين:

أ. القيمة الدفترية السابقة للجهة المسيطر عليها؛ و

ب. القيمة العادلة لاستثمار الجهة الاستثمارية في الجهة المسيطر عليها.

ويجب أن يُحول المبلغ التراكمي لأي تعديلات في القيمة العادلة سبق إثباتها مباشرة ضمن صافي الأصول/ حقوق الملكية، إلى الفائض/ العجز المتراكم في بداية الفترة السنوية التي تسبق تاريخ التطبيق الأولي مباشرة.

71. يجب على الجهة الاستثمارية أن تستخدم مبالغ القيمة العادلة التي تم التقرير عنها مسبقًا للمستثمرين أو للإدارة.

72. عندما يكون من غير العملي (كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) قياس الاستثمار في جهة مسيطر عليها وفقًا للفقرة 70، فإنه يجب أن تطبق الجهة الاستثمارية متطلبات هذا المعيار في بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق الفقرة 70، والتي قد تكون الفترة الحالية. يجب أن يعدل المستثمر بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي، مالم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة هي الفترة الحالية. وفي هذه الحالة، يجب إثبات التعديل على صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.

73. عندما تستبعد جهة استثمارية أو تفقد سيطرتها على استثمار في جهة مسيطر عليها قبل تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار، لا تكون الجهة الاستثمارية مطالبة بإجراء تعديلات على المحاسبة السابقة عن تلك الجهة المسيطر عليها.

74. عندما تخلص الجهة، في تاريخ التطبيق الأولي، إلى أنه يجب توحيد جهة أخرى لم يتم توحيدها وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، فإنه يجب على الجهة أن تقوم بقياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة في تلك الجهة غير الموحدة سابقًا كما لو كانت الجهة الأخرى قد وُحِّدَت من التاريخ الذي اكتسبت فيه الجهة السيطرة على تلك الجهة الأخرى على أساس متطلبات هذا المعيار. يجب على الجهة أن تعدل بأثر رجعي الفترة السنوية السابقة مباشرة لتاريخ التطبيق الأولي. عندما يكون التاريخ الذي اكتسبت فيه السيطرة هو تاريخ يسبق بداية الفترة السابقة مباشرة، على الجهة أن تثبت -كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة-بأي فرق بين:

أ. مبلغ الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و

ب. القيمة الدفترية السابقة لارتباط الجهة مع الجهة الأخرى.

75. عندما يكون من غير العملي قياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة للجهة المسيطر عليها وفقًا للفقرة 74 (أ) أو (ب) (كما هو مُعرَّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3)، فإنه يجب على الجهة أن تقوم بقياس الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة في تلك الجهة غير الموحدة سابقًا كما لو كانت هذه الجهة قد وُحِّدَت من تاريخ الاستحواذ المفترض. يكون تاريخ الاستحواذ المفترض هو بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة، والتي قد تكون هي الفترة الحالية.

76. يجب على الجهة أن تعدل بأثر رجعي الفترة السنوية السابقة مباشرةً لتاريخ التطبيق الأولي، ما لم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها من الممكن عمليًا تطبيق هذه الفقرة هي الفترة الحالية.

عندما يكون تاريخ الاستحواذ المفترض أبكر من بداية الفترة السابقة مباشرةً، تثبت الجهة، تعديلا لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين:

أ. مبلغ الأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و

ب. القيم الدفترية السابقة لارتباط الجهة بالجهة الأخرى.

عندما تكون أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة عمليًا هي الفترة الحالية، يجب أن يثبت في صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.

77. عندما تخلص الجهة، في تاريخ التطبيق الأولي، إلى أنها لن توحد بعد الآن الجهة التي كانت تُوَحَّد وفقًا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 6، فإنه يجب أن تقيس الجهة حصتها في الجهة الأخرى بالمبلغ الذي كانت ستُقاس به لو كانت متطلبات هذا المعيار سارية عندما أصبحت الجهة مرتبطة مع الجهة الأخرى، أو عند فقدانها السيطرة على الجهة الأخرى. يجب أن تعدل الجهة بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرةً تاريخ التطبيق الأولي. عندما يكون التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة مرتبطة بالجهة الأخرى (ولكنها لم تكتسب السيطرة وفقًا لهذا المعيار)، أو عند فقدانها السيطرة على الجهة الأخرى، هو تاريخ سابق لبداية الفترة السابقة مباشرةً، فإنه يجب على الجهة أن تثبت، كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرةً، بأي فرق بين:

أ. القيمة الدفترية السابقة للأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و

ب. المبلغ المثبت لحصة الجهة في الجهة الأخرى.

78. عندما يكون من غير العملي قياس الحصة في الجهة الأخرى وفقًا للفقرة 77 (كما هو معُرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3)، فإنه يجب على الجهة تطبيق متطلبات هذا المعيار في بداية أبكر فترة يكون فيها تطبيق الفقرة 77 ممكن عمليًا، والتي قد تكون هي الفترة الحالية. يجب أن تعدل الجهة بأثر رجعي الفترة السنوية التي تسبق مباشرة تاريخ التطبيق الأولي، ما لم تكن بداية أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة ممكن عمليًا هي الفترة الحالية. عندما يكون التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة مرتبطة مع الجهة الأخرى (ولكنها لم تكتسب السيطرة وفقًا لهذه المعيار)، أو فقدت السيطرة على الجهة الأخرى هو تاريخ سابق لبداية الفترة السابقة مباشرة، يجب أن تثبت الجهة، كتعديل لصافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة السابقة مباشرة، بأي فرق بين:

أ. القيمة الدفترية السابقة للأصول والالتزامات والحصص غير المسيطرة؛ و

ب. المبلغ المثبت لحصة الجهة في الجهة الأخرى.

عندما تكون أبكر فترة يكون فيها تطبيق هذه الفقرة ممكنًا عمليًا هي الفترة الحالية، يجب إثبات التعديل في صافي الأصول/ حقوق الملكية في بداية الفترة الحالية.

تاريخ السريان

79. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبكر. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 37، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38 في الوقت نفسه.

79أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

79ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

79ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

79د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

79هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35].

80. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعَرَّفَة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، تطبيق معايير المحاسبة *للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب واستبدال معيار المحاسبة للقطاع العام 6 (ديسمبر 2006)

81. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 35]

1. إرشادات التطبيق

إرشادات التطبيق
يُعد هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 35.
1. توضح الأمثلة الواردة في هذا الملحق حالات افتراضية. بالرغم من أن بعض جوانب الأمثلة قد تكون موجودة في أنماط الواقع الفعلية، يجب تقويم جميع الحقائق والظروف لنمط واقع معين عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة*.
تَقْويم السيطرة
2. لتحديد ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى، فإنه يجب على الجهة أن تُقَوِّم ما إذا كان لديها كل ما يلي: أ. سلطة على الجهة الأخرى؛ و ب. تتعرض لمنافع متغيرة أو تكون لديها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى؛ و ج. القدرة على استخدام سلطتها على الجهة الأخرى للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع من ارتباطها بالجهة الأخرى.
3. يمكن أن يساعد أخذ العوامل التالية في الحسبان عند إجراء ذلك التحديد: أ. الغرض من الجهة الأخرى وتصميمها (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 5 – إرشادات التطبيق 8")؛ و ب. ما هي الأنشطة ذات الصلة وكيفية اتخاذ القرارات بشأن تلك الأنشطة (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 13 – إرشادات التطبيق 15")؛ و ج. ما إذا كانت حقوق الجهة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 16 – إرشادات التطبيق 56")؛ و د. ما إذا كانت الجهة معرضة لمنافع متغيرة أو تكون لديها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى، (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 57 – إرشادات التطبيق 58")؛ و ه. ما إذا كانت الجهة لديها القدرة على استخدام سلطتها على الجهة الأخرى للتأثير على طبيعة أو مقدار المنافع من ارتباطها بالجهة الأخرى (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 60 – إرشادات التطبيق 74").
4. عند تقويم ما إذا كانت تسيطر على جهة أخرى، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 75 – إرشادات التطبيق 76").
الغرض من الجهة الأخرى وتصميمها
5. يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان غرض وتصميم الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها بهدف تحديد الأنشطة ذات الصلة، كيفية اتخاذ القرارات حول تلك الأنشطة، من لديه القدرة الحالية على توجيه تلك الأنشطة ومن يستفيد من تلك الأنشطة.
6. عندما يؤخذ في الحسبان غرض وتصميم الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، قد يتضح أن الجهة التي يتم تقويم وجود سيطرة عليها تخضع للسيطرة عن طريق أدوات حقوق الملكية التي تمنح حاملها حقوق تصويت متناسبة، مثل الأسهم العادية. في هذه الحالة، في غياب أي ترتيبات إضافية من شأنها أن تعدل عملية اتخاذ القرار، يركز تَقْوِيم السيطرة على ماهية الطرف الذي يكون قادرا، إن وجد، على ممارسة حقوق تصويت كافية لتحديد السياسات التشغيلية والتمويلية للجهة التي يتم تقويم وجود سيطرة عليها (أُنظر الفقرات "إرشادات تطبيق 32-إرشادات تطبيق 52"). في الحالة الأكثر وضوحًا، تسيطر الجهة التي تمتلك أغلبية حقوق التصويت تلك، في غياب أي عوامل أخرى، على الجهة الأخرى.
7. ولتحديد ما إذا كان الجهة تسيطر على جهة أخرى في حالات أكثر تعقيدًا، قد يكون من الضروري الأخذ في الحسبان بعض أو كل العوامل الأخرى الواردة في الفقرة "إرشادات التطبيق 3".

إرشادات التطبيق
8. قد لا تعد حقوق التصويت هي العامل المهيمن في تحديد من الذي يسيطر على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها. وإذا كانت هناك حقوق تصويت فإنها قد تكون محدودة النطاق. ويجوز توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها عن طريق ترتيبات ملزمة أو أحكام في وثائق تأسيسية مثل عقد التأسيس أو النظام الأساسي. وفي مثل هذه الحالات، يجب أن يشتمل أخذ الجهة في الحسبان غرض وتصميم الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها – أيضاً – على الأخذ في الحسبان المخاطر التي صُممت الجهة الأخرى لتكون معرضة لها، والمخاطر التي صُممت لتمررها إلى الأطراف المرتبطة بها، وما إذا كانت الجهة معرضة لبعض أو جميع تلك المخاطر. ولا يشتمل أخذ المخاطر في الحسبان فقط مخاطر الهبوط في قيمة أداة حقوق الملكية ولكن أيضاً إمكانية الصعود فى قيمة أداة حقوق الملكية.
السلطة
9. لكي يكون لديها سلطة على جهة أخرى، يجب أن تكون للجهة حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. ولغرض تَقْوِيم السلطة، يجب أن يؤخذ في الحسبان فقط تلك الحقوق الأساس والحقوق التى لا تعد حقوق حماية (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 25 –31).
10. يتوقف تحديد ما إذا كانت الجهة لديها سلطة على الأنشطة ذات الصلة، وعلى الطريقة التي تتخذ بها القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة، وعلى الحقوق التي لدى الجهة والجهات الأخرى فيما يتعلق بالجهة المحتمل السيطرة عليها.
11. يكون للجهة عادةً سلطة على جهة قامت بتأسيسها عندما تحدد وثيقة التأسيس أو التشريع المُمَكِّن الأنشطة التشغيلية والتمويلية التي ستُنَفَّذ من قبل تلك الجهة. بالرغم من ذلك، يتم تَقْوِيم أثر وثيقة التأسيس أو التشريع المطبق في ضوء الظروف السائدة الأخرى، حيث يجب أن تؤخذ جميع الحقائق والظروف في الحسبان عند تَقْوِيم ما إذا كانت جهة تملك سلطة على جهة أخرى. على سبيل المثال، قد لا تملك الحكومة أي سلطة على جهة بحث وتطوير تعمل بتفويض منصوص عليه ومحدد في تشريع معين إذا كان ذلك التشريع أو تشريع آخر ينص على تحويل السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة إلى جهات أخرى لا تخضع لسيطرة الحكومة.
السيطرة التنظيمية
12. لا تؤدي السيطرة التنظيمية عادةً إلى امتلاك سلطة على جهة لأغراض هذا المعيار. وقد تتمتع الحكومات وهيئات القطاع العام الأخرى، بما في ذلك الهيئات الوطنية، بصلاحيات واسعة لوضع إطار تنظيمي تعمل فيه الجهات، ولفرض شروط أو عقوبات على عملياتها ولإنفاذ تلك الشروط أو العقوبات. على سبيل المثال، قد تقوم الحكومات وغيرها من هيئات القطاع العام بسن لوائح لحماية صحة وسلامة المجتمع، وتقييد بيع أو استخدام السلع الخطرة أو تحديد سياسات تسعير الاحتكارات. بالرغم من ذلك، عندما تكون الأنظمة صارمة جدًا بحيث تملي على نحو فاعل كيفية تنفيذ الجهة لأعمالها، فقد يكون من الضروري حينها الأخذ فى الحسبان ما إذا كان غرض وتصميم الجهة هو من النوع المسيطر عليه من قبل الجهة التنظيمية.
الأنشطة ذات الصلة وتوجيه الأنشطة ذات الصلة
13. بالنسبة لكثير من الجهات، يؤثر نطاق الأنشطة التشغيلية والتمويلية بشكل مهم على المنافع التي تولدها. وقد يؤثر أي نشاط يساعد في تحقيق أو تعزيز أهداف الجهة المسيطر عليها في المنافع التي تعود على الجهة المسيطرة. ومن أمثلة الأنشطة التي يمكن أن تعد أنشطة ذات صلة، بحسب الظروف، ما يلي (وليست قاصرة عليها): أ. استخدام الأصول وتكبد الالتزامات لتقديم الخدمات لمتلقي الخدمة؛ و ب. توزيع أموال على أفراد أو مجموعات محددة؛ و ج. تحصيل الإيرادات من خلال المعاملات غير التبادلية؛ و د. بيع وشراء بضائع أو خدمات؛ و ه. إدارة الأصول المادية؛ و

إرشادات التطبيق
و. إدارة الأصول المالية خلال عمرها (بما في ذلك عند التخلف عن السداد)؛ ز. اختيار الأصول أو اقتنائها أو استبعادها؛ و ح. إدارة محفظة من الالتزامات؛ و ط. البحث والتطوير لمنتجات أو عمليات جديدة؛ و ي. تحديد هيكل تمويل أو الحصول على التمويل.
14. من أمثلة القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة ما يلي، ولكنها لا تقتصر عليها: أ. اتخاذ قرارات تشغيلية ورأسمالية للجهة، بما في ذلك الموازنات؛ و ب. تعيين ومكافأة كبار موظفي الإدارة أو مقدمي الخدمة وإنهاء خدماتهم أو توظيفهم.
15. في بعض الحالات، قد تعد الأنشطة قبل وبعد نشوء مجموعة معينة من الظروف أو قبل وبعد وقوع حدث معين، أنشطة ذات صلة. وعندما يكون لدى اثنتين أو أكثر من الجهات القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وتحدث هذه الأنشطة في أوقات مختلفة، فإنه يجب على تلك الجهات أن تحدد ما هي الجهة التي تكون قادرة على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على تلك المنافع بشكل يتسق مع معالجة حقوق اتخاذ القرار المتزامنة (أُنظر الفقرة 28). ويجب على الجهات المعنية أن تعيد النظر في هذا التَقْوِيم مع مرور الوقت في حال تغير الحقائق أو الظروف ذات الصلة.
16. تنشأ السلطة من الحقوق. ولكي يكون للجهة سلطة على جهة أخرى، يجب أن يكون لديها حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى. وقد تختلف الحقوق التي قد تمنح جهة ما السلطة.
17. ومن أمثلة الحقوق التي يمكن أن تمنح جهة بصورة منفردة أو مجتمعة السلطة، ما يلي (والتي لا تقتصر عليها): أ. حقوق إعطاء توجيهات متعلقة بالسياسات إلى الهيئة الحاكمة للجهة الأخرى التي تعطي حاملها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى؛ و ب. حقوق في شكل حقوق تصويت (أو حقوق تصويت ممكنة) للجهة الأخرى (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 32 – إرشادات التطبيق 52)؛ و ج. حقوق تعيين أو إعادة تعيين أو عزل أعضاء من كبار موظفي الإدارة في الجهة الأخرى الذين لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و د. حقوق تعيين أو عزل جهة أخرى توجه الأنشطة ذات الصلة؛ و ه. حقوق اعتماد -أو الاعتراض على -الموازنات التشغيلية أو الرأسمالية المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة للجهة؛ و و. حقوق توجيه الجهة الأخرى للدخول في معاملات لصالح الجهة، أو الاعتراض على أي تغييرات في تلك المعاملات؛ و ز. حقوق الاعتراض على التغييرات الرئيسة في الجهة الأخرى، مثل بيع أصل رئيس أو بيع الجهة الأخرى ككل؛ و ح. الحقوق الأخرى (مثل حقوق اتخاذ القرار المحددة في عقد الإدارة) التي تمنح حاملها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.
18. عند الأخذ في الحسبان ما إذا كانت لها سلطة، سيتعين على الجهة أن تأخذ في الحسبان الترتيبات الملزمة القائمة والآلية (الآليات) التي حصلت بموجبها على السلطة. وتشمل الطرق التي يمكن لجهة ما أن تحصل فيها على السلطة -إما بصورة فردية أو بالاقتران مع ترتيبات أخرى -ما يلي: أ. السلطة التشريعية أو التنفيذية؛ و ب. الترتيبات الإدارية؛ و

إرشادات التطبيق
ج. الترتيبات التعاقدية؛ و د. الوثائق التأسيسية (على سبيل المثال، عقد التأسيس)؛ و هـ. حقوق التصويت أو حقوق مماثلة.
19. ولتحديد ما إذا كان لدى جهة حقوق كافية لمنحها السلطة، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان أيضًا غرض وتصميم الجهة الأخرى (أُنظر الفقرات تطبيق 5 – تطبيق 8) والمتطلبات الواردة في الفقرات تطبيق 53 – تطبيق 56 إلى جانب الفقرات تطبيق 20 – تطبيق 22.
20. قد يكون من الصعب في بعض الظروف تحديد ما إذا كانت حقوق جهة ما كافية لمنحها السلطة على جهة أخرى. وفي مثل هذه الحالات، وحتى يمكن إجراء تَقْوِيم للسلطة، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان الأدلة التي تثبت ما إذا كان لديها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من جانب واحد. وتؤخذ العوامل التالية في الحسبان -ولكنها قاصرة عليها -والتي يمكن أن توفر عند أخذها في الحسبان إلى جانب الحقوق والمؤشرات الواردة في الفقرتين "تطبيق 21" و "تطبيق 22"، أدلة على أن حقوق الجهة هي حقوق كافية لمنحها السلطة على الجهة الأخرى: أ. تستطيع الجهة -دون أن يكون لها حق تعاقدي للقيام بذلك -أن تعين أو توافق على تعيين كبار موظفي الإدارة للجهة الأخرى الذين تكون لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ أو ب. تستطيع الجهة -دون أن يكون لها حق تعاقدي للقيام بذلك -أن توجه الجهة الأخرى للدخول في معاملات مهمة لصالح الجهة، أو أن تعترض على أي تغييرات في تلك المعاملات المهمة؛ أو ج. تستطيع الجهة أن تهيمن إما على عملية الترشيح لاختيار أعضاء الهيئة الحاكمة في الجهة الأخرى أو على عملية الحصول على توكيلات من ملاك آخرين لديهم حقوق التصويت؛ د. يكون كبار موظفي الإدارة في الجهة الأخرى هم أطراف ذوي علاقة بالجهة (على سبيل المثال، يكون المدير التنفيذي الرئيس للجهة الأخرى والمدير التنفيذي للجهة هما الشخص نفسه)؛ أو هـ. تكون غالبية أعضاء الهيئة الحاكمة في الجهة الأخرى أطرافاً ذوي علاقة بالجهة.
21. في بعض الأحيان، ستكون هناك مؤشرات على أن للجهة علاقة خاصة مع الجهة الأخرى، الأمر الذي يشير إلى أن الجهة تمتلك أكثر من حصة غير فاعلة في الجهة الأخرى. ولا يعني بالضرورة وجود أي مؤشر منفرد أو مزيج معين من المؤشرات، أنه قد استُوفيَ ضابط تحقق السلطة. بالرغم من ذلك، قد يبين امتلاك أكثر من حصة غير فاعلة في الجهة الأخرى أن لدى الجهة حقوقاً أخرى ذات صلة كافية لتمنحها السلطة، أو تقدم دليلاً على وجود السلطة على الجهة الأخرى. على سبيل المثال، يشير ما يلي إلى أن الجهة تمتلك أكثر من حصة غير فاعلة في الجهة الأخرى، وقد تشير مجتمعة مع الحقوق الأخرى إلى السلطة: أ. العلاقة بين الجهة وعمليات الجهة الأخرى هي علاقة تبعية، كما هو الحال في الحالات التالية: (1) تمول الجهة جزءا مهما من عمليات الجهة الأخرى، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. (2) تضمن الجهة جزءا مهما من واجبات الجهة الأخرى، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. (3) توفر الجهة خدمات أو تقنية أو لوازم أو مواد خام أساسية للجهة الأخرى، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. (4) تسيطر الجهة على أصول مثل التراخيص والعلامات التجارية التي تعد أساسية لعمليات الجهة الأخرى، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. (5) توفر الجهة كبار موظفي الإدارة للجهة الأخرى. (على سبيل المثال، عندما يكون لدى الجهة موظفون لديهم معرفة متخصصة بعمليات الجهة الأخرى)، وتعتمد الجهة الأخرى على ذلك. ب. جزء مهم من أنشطة الجهة الأخرى إما تشارك فيه الجهة أو ينفذ لصالحها. ج. تعرض الجهة لمنافع أو تكون لها حقوق فيها من ارتباطها مع الجهة الأخرى، أكبر بشكل لا يتناسب مع حقوقها التصويتية أو حقوقها الأخرى المشابهة. على سبيل المثال، قد يكون هناك حالة يحق فيها لجهة أو تتعرض فيها لأكثر من نصف منافع الجهة الأخرى ولكنها تحتفظ بأقل من نصف حقوق تصويت الجهة الأخرى.

إرشادات التطبيق
22. غالبًا ما يكون لدى جهات القطاع العام علاقات خاصة مع الأطراف الأخرى نتيجة للمؤشرات الواردة في الفقرة إرشادات التطبيق 21. وغالبًا ما تمول جهات القطاع العام أنشطة الجهات الأخرى. تناقش الفقرات إرشادات التطبيق 41 – إرشادات التطبيق 42 قضية التبعية الاقتصادية.
23. كلما زاد تعرض الجهة لتقلب المنافع أو حقوقها في تلك المنافع المتحققة من ارتباطها مع الجهة الأخرى، كلما زاد دافع الجهة للحصول على حقوق كافية لمنحها السلطة. وبالتالي، فإن التعرض الكبير لتقلب المنافع يُعد مؤشراً على أن الجهة قد يكون لديها سلطة. بالرغم من ذلك، لا يحدد مدى تعرض الجهة، بحد ذاته، ما إذا كانت للجهة سلطة على الجهة الأخرى.
24. عندما تؤخذ في الحسبان العوامل المبينة في الفقرة إرشادات التطبيق 20 والمؤشرات الواردة في الفقرات إرشادات التطبيق 21 – إرشادات التطبيق 23 إلى جانب حقوق الجهة، يجب إعطاء وزن أكبر للدليل على السلطة الموضح في الفقرة إرشادات التطبيق 20.
الحقوق الأساس
25. تأخذ الجهة في الحسبان، عند تقويم ما إذا كانت لها سلطة، الحقوق الأساس المتعلقة بالجهة الأخرى (التي تمتلكها الجهة وآخرون). وحتى يعد الحق أساسا، يجب أن يكون صاحب الحق لديه القدرة العملية على ممارسة هذا الحق.
26. يتطلب تحديد ما إذا كانت الحقوق أساس اتخاذ أحكام مهنية مع مراعاة جميع الحقائق والظروف. وتشمل العوامل التي يجب مراعاتها عند اتخاذ هذا القرار ولا تقتصر على: أ. ما إذا كانت هناك أي قيود (اقتصادية أو خلاف ذلك) تمنع صاحب الحق (أو أصحاب الحق) من ممارسة الحقوق. ومن أمثلة هذه القيود ولا تقتصر عليها: (1) العقوبات والحوافز المالية التي تمنع (أو تردع) صاحب الحق من ممارسة حقوقه. (2) سعر الممارسة أو التحويل الذي يخلق عائقًا ماليًا يمنع (أو يردع) صاحب الحق عن ممارسة حقوقه. (3) الشروط والأحكام التي تجعل من غير المحتمل ممارسة الحقوق، على سبيل المثال، الشروط التي تحدُّ من توقيت ممارستها. (4) غياب آلية واضحة ومعقولة في الوثائق التأسيسية للجهة الأخرى أو في القوانين أو الأنظمة السارية التي تسمح لصاحب الحق بممارسة حقوقه. (5) عدم قدرة صاحب الحقوق على الحصول على المعلومات اللازمة لممارسة حقوقه. (6) العوائق التشغيلية أو الحوافز التي تمنع (أو تردع) صاحب الحق عن ممارسة حقوقه (على سبيل المثال، عدم وجود مدراء آخرين لديهم الرغبة أو القدرة على تقديم خدمات متخصصة أو تقديم خدمات واستحواذ حصص أخرى محتفظ بها من قبل المدير الحالي). (7) المتطلبات النظامية أو التنظيمية التي تحد من الأسلوب الذي يمكن به ممارسة الحقوق أو التي تمنع صاحب الحق من ممارسة حقوقه (على سبيل المثال، عندما تتمتع الجهة الأخرى بسلطات نظامية تسمح لها بالعمل بشكل مستقل عن الحكومة أو عندما يحظر على الجهة الأجنبية ممارسة حقوقها). ب. الحالات التي تتطلب فيها ممارسة الحقوق موافقة أكثر من طرف واحد، أو التي تُمتلك فيها الحقوق من قبل أكثر من طرف واحد، سواء كانت هناك آلية توفر لتلك الأطراف القدرة العملية على ممارسة حقوقها مجتمعةً إذا اختارت القيام بذلك. ويعتبر عدم وجود مثل هذا الآلية مؤشرًا على أن الحقوق قد لا تكون أساس. وكلما كان عدد الأطراف المطلوب منها الموافقة على ممارسة الحقوق أكبر، كلما كان هناك احتمال أقل بأن تكون تلك الحقوق أساس. بالرغم من ذلك، يُعَدُّ مجلس الإدارة (أو هيئة حاكمة [2]أخرى) الذي يكون أعضاؤه مستقلين عن متخذ القرار بمثابة آلية للعديد من الجهات (أو الأطراف الأخرى) للعمل بشكل جماعي في ممارسة حقوقهم. وبالتالي، فمن المرجح، أن تكون حقوق الانتزاع التي يمكن ممارستها من قبل مجلس إدارة مستقل (أو هيئة حاكمة أخرى) هي حقوق أساس بشكل أكبر مما لو كانت نفس الحقوق قابلة للممارسة بشكل منفرد من قبل عدد كبير من الجهات (أو أطراف أخرى).

[2] يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "الهيئة الحاكمة".

إرشادات التطبيق
ج. ما إذا كان الطرف أو الأطراف التي تمتلك الحقوق تستفيد من ممارسة تلك الحقوق. على سبيل المثال، يجب على حامل حقوق التصويت الممكنة في جهة أخرى (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 49 – إرشادات التطبيق 52) أن يأخذ في الحسبان سعر الممارسة أو التحويل للأداة. ومن المرجح أن تكون شروط وأحكام حقوق التصويت الممكنة هي شروط أساس عندما تكون الأداة مربحة أو عندما تستفيد الجهة لأسباب أخرى (على سبيل المثال، عن طريق إيجاد علاقات تعاون بين الجهة والجهة الأخرى) من ممارسة أو تحويل الأداة.
27. حتى تعد الحقوق أساس، يلزمها أن تكون قابلة للممارسة عند الحاجة لاتخاذ القرارات بشأن توجيه الأنشطة ذات الصلة. وعادة، كي تعد الحقوق أساس، فإنها يجب أن تكون قابلة للممارسة في الوقت الحالي. بالرغم من ذلك، يمكن أن تعد الحقوق أساس في بعض الأحيان، بالرغم من أنها ليست قابلة للممارسة في الوقت الحالي.
28. ويمكن أن تمنع الحقوق أساس القابلة للممارسة من قبل أطراف أخرى الجهة من السيطرة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، والتي تتعلق بها تلك الحقوق. ولا تتطلب هذه الحقوق الأساس من حامليها أن يكون لديهم القدرة على اتخاذ القرارات. وطالما أن الحقوق ليست حقوق حماية (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 29 – إرشادات التطبيق 31)، يمكن أن تمنع الحقوق الأساس التي تمتلكها أطراف أخرى الجهة من السيطرة على الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها حتى وإن كانت الحقوق تمنح حامليها فقط القدرة الحالية على اعتماد أو رفض القرارات التي تتعلق بالأنشطة ذات الصلة.
حقوق الحماية
29. عند تقويم ما إذا كانت الحقوق تمنح الجهة السلطة على جهة أخرى، يجب على الجهة تقويم ما إذا كانت حقوقها، والحقوق التي يمتلكها الأخرون، تعد حقوق حماية. وترتبط حقوق الحماية بالتغييرات الأساسية في أنشطة جهة أخرى أو تطبق في الظروف الاستثنائية. بالرغم من ذلك، لا تعد جميع الحقوق التي تطبق في الظروف الاستثنائية أو المشروطة بأحداث هي حقوق حماية (أُنظر الفقرتين "إرشادات التطبيق 15 و "إرشادات التطبيق 55).
30. نظراً لأن حقوق الحماية مصممة لحماية مصالح مالكها دون منح ذلك الطرف السلطة على الجهة التي ترتبط بها تلك الحقوق، فإن الجهة التي تمتلك فقط حقوق حماية لا يمكن أن تمتلك السلطة أو تمنع طرف أخر من امتلاكه للسلطة على الجهة التي ترتبط بها تلك الحقوق (أُنظر الفقرة 29).
31. من أمثلة حقوق الحماية -وهي لا تقتصر على -ما يلي: أ. حق مقرض في تقييد مقترض من تنفيذ أنشطة يمكن أن تغير بشكل مهم من مخاطر الائتمان للمقترض على حساب المقرض. ب. حق طرف يمتلك حصة غير مسيطرة في جهة بالموافقة على النفقات الرأسمالية التي تزيد على ما هو مطلوب في سياق الأعمال العادية، أو بالموافقة على إصدار أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين. ج. حق مقرض في مصادرة أصول المقترض عندما يفشل المقترض في استيفاء شروط سداد القرض المحددة. د. حق جهة منظمة في تقليص أو إغلاق عمليات الجهات التي لا تلتزم بالأنظمة أو المتطلبات الأخرى. على سبيل المثال، قد تكون سلطة مكافحة التلوث قادرة على إغلاق أنشطة الجهة التي تخالف الأنظمة البيئية. ه. الحق في عزل أعضاء الهيئة الحاكمة للجهة الأخرى تحت ظروف مقيدة. على سبيل المثال، تكون حكومة الولاية[3] قادرة على عزل أو تعليق عمل رئيس بلدية وتعيين آخر إذا كانت البلدية غير قادرة على اتخاذ قرارات بشأن السياسات الرئيسة في الوقت المناسب. و. حق الحكومة في إلغاء حسم الضرائب عن المساهمات للجهة غير الهادفة للربح إذا غيرت الجهة أهدافها أو أنشطتها بشكل مهم.

[3] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

إرشادات التطبيق
ز. حق جهة توفر الموارد لجمعية خيرية في المطالبة، في حالة تصفية الجمعية الخيرية، بأن يتم توزيع صافي أصول الجمعية الخيرية على مؤسسة تقوم بأنشطة مماثلة. (بالرغم من ذلك، إذا كانت الجهة تتمتع بالسلطة لتحدد بشكل خاص الجهة التى ستوزع عليها صافى أصول الجمعية الخيرية عند التصفية، فإنه يكون لدى الجهة حقوقٌ أساس فيما يتعلق بالجمعية الخيرية).
حقوق التصويت
32. عندما يكون لجهة حقوق تصويت أو حقوق مماثلة فيما يتعلق بجهة أخرى، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان ما إذا كانت تلك الحقوق تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى. وتراعى الجهة المتطلبات الواردة فى هذا القسم (الفقرات إرشادات التطبيق 33 – إرشادات التطبيق 52) فى إجراء هذا التَقْويم.
السلطة مع أغلبية حقوق التصويت
33. يكون لدى الجهة التي تمتلك أكثر من نصف حقوق التصويت في الجهة الأخرى السلطة في الحالات التالية، ما لم تطبق الفقرة "إرشادات التطبيق 34" أو الفقرة "إرشادات التطبيق 35": أ. تُوَجَّه الأنشطة ذات الصلة من خلال تصويت مالك أغلبية حقوق التصويت؛ أو ب. يُعَيَّن أغلبية أعضاء الهيئة الحاكمة التى توجه الأنشطة ذات الصلة من خلال تصويت مالك أغلبية حقوق التصويت.
أغلبية حقوق التصويت ولكن بدون سلطة
34. لكي يكون لدى الجهة، التي تملك أكثر من نصف حقوق التصويت سلطة على جهة أخرى، يجب أن تكون حقوق التصويت للجهة هي حقوق أساس، وفقًا للفقرات "إرشادات التطبيق 25 – إرشادات التطبيق 28"، ويجب أن تعطى للجهة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة، والتي غالبا ما تكون من خلال تحديد السياسات التشغيلية والتمويلية. وعندما تكون الجهة الأخرى تملك حقوقًا قائمة تمنح تلك الجهة الحق في توجيه الأنشطة ذات الصلة ولم تكن تلك الجهة وكيلا للجهة التي تُقَوِّم السيطرة، فإن الجهة التي تُقَوِّم السيطرة لا تكون لديها أي سلطة على الجهة الأخرى.
35. لا يكون لدى الجهة سلطة على الجهة الأخرى، حتى لو كانت الجهة تملك أغلبية حقوق التصويت في الجهة الأخرى، عندما لا تكون حقوق التصويت تلك حقوقًا أساس. فعلى سبيل المثال، فإن الجهة التي تملك أكثر من نصف حقوق التصويت في الجهة الأخرى لا يمكن أن يكون لديها السلطة إذا كانت الأنشطة ذات الصلة تخضع لتوجيه حكومة أو محكمة أو مدير تفليسة أو حارس قضائى أو مصّف أو جهة تنظيمية.
السلطة بدون أغلبية حقوق التصويت
36. يمكن أن يكون لدى الجهة سلطة حتى لو كانت تمتلك أقل من أغلبية حقوق التصويت في جهة أخرى. ويمكن أن يكون لدى الجهة سلطة في حين تملك أقل من أغلبية حقوق التصويت في جهة أخرى، على سبيل المثال، من خلال: أ. القدرة على تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة (أو أي هيئة حاكمة أخرى)، والسيطرة على الجهة الأخرى من قبل ذلك المجلس أو تلك الهيئة (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 38)؛ أو ب. ترتيب ملزم بين الجهة وحاملي أصوات أخرين (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 39)؛ أو ج. حقوق ناشئة عن ترتيبات ملزمة أخرى (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 40)؛ أو د. حقوق التصويت الخاصة بالجهة (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 37 وإرشادات التطبيق 43 –48)؛ أو ه. حقوق التصويت الممكنة (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 49 –52)؛ أو و. مزيج من البنود (أ) - (ه).

إرشادات التطبيق
حقوق تصويت خاصة مرفقة بحصص الملكية (الأسهم الذهبية)
37. يمكن أن يكون لدى الجهة حق التصويت الحاسم، وبناءً على ذلك لها حق الاعتراض على جميع حقوق التصويت الأخرى للجهة الأخرى. يشار إلى هذا النوع من الحقوق أحياناً باسم "الأسهم الذهبية". ويمكن أن تؤدي حقوق التصويت الخاصة تلك إلى السلطة. ويتم عادةً توثيق هذه الحقوق في الوثائق التأسيسية للجهة الأخرى (مثل عقد التأسيس)، وتهدف إلى تقييد مستوى حقوق التصويت أو الحقوق الأخرى التي قد تحتفظ بها أطراف معينة. كما يمكن أن تمنح جهة صلاحيات الاعتراض على أي تغيير رئيس في الجهة الأخرى، مثل بيع أصل رئيس أو بيع الجهة الأخرى بشكل كامل.
سيطرة على المجلس أو هيئة حاكمة أخرى
38. يمكن أن يكون لدى جهة السلطة لتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة (أو أي هيئة حاكمة أخرى) نتيجة ترتيبات ملزمة (بما في ذلك تشريعات قائمة أو سلطة تنفيذية أو أنظمة أو ترتيبات تعاقدية أو ترتيبات أخرى).
ترتيب ملزم مع حاملي أصوات أخرين
39. يمكن أن يمنح ترتيب ملزم بين جهة وحاملي أصوات آخرين الجهة الحق في ممارسة حقوق تصويت كافية لمنحها السلطة، حتى إذا لم يكن لدى الجهة حقوق تصويت كافية لمنحها السلطة بدون الترتيب الملزم. بالرغم من ذلك، يمكن أن يضمن ترتيب ملزم أن تستطيع الجهة توجيه أصحاب أصوات آخرين بشكل كافٍ حول كيفية التصويت لتمكين الجهة من اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة.
حقوق ناشئة من ترتيبات ملزمة أخرى
40. يمكن أن تمنح حقوق اتخاذ القرار الأخرى، بالاقتران مع حقوق التصويت، جهة ما القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، قد تمنح الحقوق المحددة في ترتيب ملزم بالاقتران مع حقوق التصويت، الجهة القدرة الحالية على توجيه سياسات التشغيل أو التمويل أو الأنشطة الرئيسة الأخرى لجهة أخرى تؤثر بشكل مهم على المنافع التي تستلمها الجهة. بالرغم من ذلك، لن تسيطر جهة على جهة أخرى إذا كانت هذه الجهة الأخرى قادرة على تحديد سياستها أو برنامجها إلى حد مهم، (على سبيل المثال، بعدم الالتزام بالترتيب الملزم وقبول العواقب، أو عن طريق تغيير دستورها أو حلها بحد ذاتها).
التبعية الاقتصادية
41. لا تؤدي التبعية الاقتصادية وحدها إلى امتلاك سلطة على جهة أخرى لأغراض هذا المعيار. ويمكن أن تحدث التبعية الاقتصادية عندما: أ. يكون لدى جهة عميل رئيس واحد ويمكن أن تؤثر خسارة ذلك العميل على وجود عمليات الجهة؛ أو ب. تُموَّل أنشطة جهة بشكل رئيس عبر المنح والتبرعات، وتتلقى معظم تمويلها من جهة واحدة.

إرشادات التطبيق
42. يمكن أن تكون جهة قادرة على التأثير في السياسات التمويلية والتشغيلية لجهة أخرى تعتمد عليها للحصول على تمويل. بالرغم من ذلك، يجب الأخذ في الحسبان مجموعة من العوامل لتحديد ما إذا كانت التبعية الاقتصادية تعني أن الجهة التابعة اقتصاديًا لم يعد لديها سلطة مطلقة لإدارة سياساتها التمويلية أو التشغيلية. وفي حال احتفظت جهة تابعة اقتصاديًا بحرية التصرف فيما إذا كانت سوف تحصل على التمويل من جهة ما، أو تقوم بأعمال تجارية مع جهة، فإن الجهة التابعة اقتصاديًا لا يزال لديها السلطة المطلقة لإدارة سياساتها التمويلية أو التشغيلية. وعلى سبيل المثال، مدرسة خاصة تقبل تمويل من الحكومة لكن هيئتها الإدارية تحتفظ بحرية التصرف فيما يتعلق بقبول التمويل أو الطريقة التي سوف تستخدم بها تلك الأموال، لا يزال لديها السلطة المطلقة لإدارة سياساتها التمويلية أو التشغيلية. قد يكون الأمر كذلك حتى لو كانت المنح الحكومية المقدمة لمثل هذه الجهة تتطلب منها الالتزام بشروط محددة. على الرغم من أن الجهة قد تتلقى منحًا حكومية لإنشاء أصول رأسمالية وتكاليف تشغيلية خاضعة لمعايير خدمة أو قيود معينة على رسوم المستخدم، إلا أن هيئاتها الإدارية سيكون لها القرار في نهاية المطاف حول كيفية استخدام الأصول، لذلك تسيطر الجهة على سياساتها التمويلية أو التشغيلية. من المهم أيضًا التمييز بين عمليات الجهة وبين الجهة نفسها. ويمكن أن يؤثر فقدان عميل رئيس على استمرارية عمليات الجهة لكن ليس على وجود الجهة نفسها.
حقوق تصويت الجهة
43. يكون لدى الجهة التي تملك أقل من أغلبية حقوق التصويت حقوقٌ كافية لمنحها السلطة عندما يكون لديها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من جانب واحد.
44. عند تَقْويم ما إذا كانت حقوق تصويت الجهة كافية لمنحها السلطة، تأخذ الجهة في الحسبان كافة الحقائق والظروف، بما في ذلك: أ. حجم ملكية الجهة لحقوق التصويت بالنسبة لحجم وتوزيع ملكية حاملي الأصوات الأخرين، مع ملاحظة ما يلي: (1) كلما زادت حقوق التصويت التي تمتلكها الجهة، كلما كان من المرجح أن يكون لدى الجهة حقوقًا قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و (2) كلما زادت حقوق التصويت التي تمتلكها الجهة مقارنة مع حاملي الأصوات الآخرين، كلما كان من المرجح أن يكون لدى الجهة حقوقٌ قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و

إرشادات التطبيق
(3) كلما زاد عدد الأطراف الذين يتعين عليهم العمل معًا لتجاوز عدد أصوات الجهة، كلما كان من المرجح أن يكون لدى الجهة حقوقٌ قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و ب. حقوق التصويت الممكنة التي تملكها الجهة أو حاملي الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 49 -52)؛ و ج. الحقوق الناشئة عن الترتيبات الملزمة الأخرى (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 40)؛ و د. أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى أن الجهة لديها، أو ليس لديها، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة في الوقت الذي يلزم فيه اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.
45. عندما يحدد توجه الأنشطة ذات الصلة عبر صوت الأغلبية وتملك الجهة حقوق تصويت أكثر من أي حامل صوت آخر أو مجموعة منظمة من حاملي الأصوات، وكانت حصص الملكية الأخرى موزعة على نطاق واسع، فقد يكون من الواضح بعد مراعاة العوامل المذكورة في الفقرة إرشادات التطبيق 44 (أ) - (ج) بمفردها أن الجهة لديها سلطة على الجهة الأخرى.
46. في حالات أخرى، قد يكون من الواضح بعد مراعاة العوامل الواردة في الفقرة "إرشادات التطبيق 44 (أ) - (ج)" وحدها أن الجهة ليس لديها سلطة.
47. بالرغم من ذلك، قد لا تكون العوامل الواردة في الفقرة إرشادات التطبيق 44 (أ) - (ج) وحدها قاطعة. وفي حال لم تتثبت الجهة -بعد أخذها في الحسبان تلك العوامل -ما إذا كانت لديها سلطة، فإن عليها أن تأخذ في الحسبان حقائق وظروفاً إضافية، على سبيل المثال، ما إذا كان المساهمون الآخرون سلبيين بطبيعتهم كما هو موضح من أنماط تصويتهم في اجتماعات المساهمين السابقة. وهذا يشمل تَقْوِيم العوامل المبينة في الفقرة إرشادات التطبيق 20 والمؤشرات الواردة في الفقرتين إرشادات التطبيق 21 –23. وكلما قلت حقوق التصويت التي تملكها الجهة، وكلما قل عدد الأطراف التي تحتاج إلى العمل معا لتجاوز عدد أصوات الجهة، كلما زاد الاعتماد على الحقائق والظروف الإضافية لتَقْوِيم ما إذا كانت حقوق الجهة كافية لمنحها السلطة. وعندما تؤخذ الحقائق والظروف الواردة في الفقرات "إرشادات التطبيق 20 -23 في الحسبان إلى جانب حقوق الجهة، فإنه يجب إعطاء وزن للدليل على وجود السلطة كما هو مبين في الفقرة إرشادات التطبيق 20 أكبر من ذلك المعطى لمؤشرات السلطة الواردة في الفقرات "إرشادات التطبيق 21-23.
48. عندما لا يكون واضحًا، بعد مراعاة العوامل المذكورة في الفقرة إرشادات التطبيق 44 (أ) - (ج)، أن الجهة لديها السلطة، فإن الجهة لا تسيطر على الجهة الأخرى.
حقوق التصويت الممكنة
49. عند تَقْوِيم السيطرة، تأخذ الجهة في الحسبان حقوق التصويت الممكنة الخاصة بها، وكذلك حقوق التصويت الممكنة التي تمتلكها أطراف أخرى، لتحديد ما إذا كانت تمتلك سلطة. حقوق التصويت الممكنة هي حقوق الحصول على حقوق تصويت لجهة أخرى، مثل تلك الناشئة عن الأدوات أو الخيارات القابلة للتحويل، بما في ذلك العقود الآجلة. وتؤخذ حقوق التصويت الممكنة هذه في الحسبان فقط إذا كانت الحقوق أساس (أُنظر الفقرات "إرشادات التطبيق 25 –28).
50. عند الأخذ في الحسبان حقوق التصويت الممكنة، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان غرض وتصميم الأداة، بالإضافة إلى غرض وتصميم أي مشاركة أخرى للجهة مع الجهة الأخرى. ويشمل ذلك تَقْويما لمختلف أحكام وشروط الأداة وكذلك التوقعات الواضحة للجهة ودوافعها وأسباب الموافقة على تلك الشروط والأحكام.
51. عندما يكون لدى الجهة أيضا حقوق تصويت أو حقوق أخرى لاتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجهة الأخرى، تُقَوِّم الجهة ما إذا كانت تلك الحقوق -مجتمعة إلى جانب حقوق التصويت الممكنة -تمنحها السلطة.
52. يمكن لحقوق التصويت الممكنة الأساس بمفردها، أو مجتمعة إلى جانب الحقوق الأخرى، أن تمنح الجهة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن يكون ذلك هو الحال عندما تملك الجهة 40% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى، ووفقًا للفقرة إرشادات التطبيق 26، تمتلك الحقوق الأساس الناشئة عن خيارات لاقتناء نسبة إضافية بواقع 20% من حقوق التصويت.

إرشادات التطبيق
السلطة عندما لا يكون لحقوق التصويت أو الحقوق المماثلة تأثيرٌ مهم على المنافع
53. عند تَقْويم الغرض من الجهة الأخرى وتصميمها (اُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 5 –8)، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المشاركة والقرارات التي اتخذت في بداية أعمال الجهة الأخرى باعتبارها جزء من تصميمها وتُقَوِّم ما إذا كانت شروط المعاملة وسمات المشاركة توفر للجهة حقوقًا كافية لمنحها السلطة. ولا تعتبر المشاركة في تصميم الجهة الأخرى بمفردها كافية لمنح الجهة سيطرة على تلك الجهة الأخرى. بالرغم من ذلك، يمكن أن تشير المشاركة في تصميم الجهة الأخرى إلى أن الجهة قد أتيحت لها الفرصة للحصول على حقوق تعد كافية لمنحها السلطة على الجهة الأخرى. وبالتالي، فإن القدرة على تحديد غرض وتصميم جهة يمكن أن يؤدي إلى السلطة. وفي حال تأسيس جهة تكون معظم (أو جميع) أنشطتها ذات الصلة محددة مسبقًا منذ البداية، فإن القدرة على تحديد غرض وتصميم الجهة يمكن أن يكون أكثر ملاءمة فى تقويم السيطرة من أية حقوق مستمرة لاتخاذ القرار.
54. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان الحقوق الناشئة عن الترتيبات الملزمة مثل حقوق الشراء، وحقوق إعادة، وحقوق التصفية، والحقوق الناشئة عن السلطة التشريعية أو التنفيذية التي أسست عند بداية أعمال الجهة الأخرى. وعندما تشتمل الترتيبات الملزمة على أنشطة مرتبطة بدرجة كبيرة بالجهة الأخرى، تُعَدُّ هذه الأنشطة-من حيث الجوهر-جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة الكلية للجهة الأخرى. لذلك، يجب الأخذ في اعتبار حقوق اتخاذ القرار الصريحة أو الضمنية التي تشتمل عليها الترتيبات الملزمة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالجهة الأخرى، أنها أنشطة ذات صلة عند تحديد السلطة على الجهة الأخرى.
55. بالنسبة لبعض الجهات الأخرى، تحدث الأنشطة ذات الصلة فقط عندما تنشأ ظروف معينة أو تقع أحداث معينة. ويمكن تصميم الجهة الأخرى بحيث يكون توجه أنشطتها والمنافع من تلك الأنشطة محدد مسبقًا ما لم تنشأ تلك الظروف المحددة أو تقع تلك الأحداث المحددة. في هذه الحالة، فإن القرارات بشأن أنشطة الجهة الأخرى يمكن أن تؤثر بشكل مهم على منافعها فقط عند حدوث تلك الظروف أو الأحداث، وبناءً على ذلك تعد تلك الأنشطة ذات صلة. ولا يلزم أن تقع الظروف أو الأحداث لكي تكون الجهة القادرة على اتخاذ هذه القرارات تتمتع بالسلطة. كما وأن حقيقة كون الحقوق فى اتخاذ القرارات مشروطة بظروف أو وقوع أحداث قد تحدث أو لا تحدث، لا تجعل بحد ذاتها تلك الحقوق حقوق حماية.
56. قد يترتب على الجهة التزام صريح أو ضمني لضمان استمرار جهة أخرى في العمل وفقا لما هي مصممة له. وقد يزيد مثل هذا الالتزام من تعرض الجهة لتقلب في المنافع، وبناءً على ذلك يزيد من دافع الجهة للحصول على حقوق كافية لمنحها السلطة. لذلك، فإن الالتزام بضمان عمل الجهة الأخرى كما هو مصمم لها يمكن أن يُعد مؤشرًا على أن الجهة لديها سلطة، ولكنه لا يمنحها، فى حد ذاته، السلطة ولا يمنع طرفاً آخر من امتلاك السلطة.
التعرض لمنافع متغيرة من جهة أخرى أو الحقوق فى تلك المنافع
57. عند تَقْويم ما إذا كانت الجهة لديها سيطرة على جهة أخرى، تحدد الجهة ما إذا كانت معرضة لمنافع متغيرة، أو الحقوق فى منافع متغيرة من ارتباطها بالجهة الأخرى.

إرشادات التطبيق
58. المنافع المتغيرة هي المنافع التي لا تكون ثابتة ويمكن أن تتغير نتيجة أداء الجهة الأخرى. ويمكن أن تكون المنافع المتغيرة إيجابية فقط أو سلبية فقط أو إيجابية وسلبية معاً (أُنظر الفقرة 30). وتُقَوِّم الجهة ما إذا كانت المنافع من الجهة الأخرى متغيرة أم لا، ومدى تغير تلك المنافع على أساس جوهر الترتيب وبغض النظر عن الشكل النظامي للمنافع. على سبيل المثال: أ. في سياق المنافع غير المالية، يمكن أن تحصل الجهة على منافع تعزز أهدافها نتيجة أنشطة جهة أخرى. ويمكن أن تكون المنافع منافع متغيرة لغرض هذا المعيار لأنها قد تعرّض الجهة لمخاطر أداء الجهة الأخرى. فإذا كانت الجهة الأخرى غير قادرة على تأدية هذه الأنشطة، فإن الجهة قد تتكبد تكاليف إضافية، إما من خلال تنفيذ الأنشطة بنفسها أو من خلال توفير أموال إضافية أو أشكال أخرى من المساعدة لتمكين الجهة الأخرى من الاستمرار في تقديم تلك الأنشطة. ب. في سياق المنافع المالية، يمكن أن تمتلك الجهة سندات ذات دفعات فائدة ثابتة. وتُعَدُّ دفعات الفائدة الثابتة منافع متغيرة لغرض هذا المعيار لأنها تخضع لمخاطر التخلف عن السداد وتعرّض الجهة للمخاطر الائتمانية لمصدر السند. ويعتمد مقدار التغير (أي مدى تغير تلك المنافع) على المخاطر الائتمانية للسند. وبصورة مماثلة، تُعَدُّ رسوم الأداء الثابتة لإدارة أصول جهة أخرى منافع متغيرة لأنها تعرّض الجهة لمخاطر أداء الجهة الأخرى. ويعتمد مقدار التغير على قدرة الجهة الأخرى على توليد إيرادات كافية لدفع الرسوم.
59. لا يكون لدى المصفي عادة حقوق للحصول على منافع متغيرة من ارتباطه مع الجهة التي تجري تصفيتها.
العلاقة بين السلطة والمنافع
السلطة المفوضة
60. من الشائع لجهات القطاع العام أن تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسة الحكومية. في بعض الحالات، قد تتمتع هذه الجهات بصلاحية التصرف بشكل مستقل، وقد تعمل في حالات أخرى باعتبارها وكيل عن وزير أو جهة أخرى. على سبيل المثال: أ. يمكن أن تعمل دائرة حكومية، تم تفويضها من قبل وزير للتصرف نيابةً عنه، باعتبارها وكيل عن الوزير المسؤول فيما يتعلق بجهة أخرى. في مثل هذه الحالات، لا تسيطر الدائرة على الجهة الأخرى ولا توحدها. ب. يجوز أن تعمل دائرة حكومية بموجب تفويض للسلطات من قبل وزير. وتستخدم الدائرة تقديرها الخاص في اتخاذ القرارات والإجراءات ولا تخضع لتوجيهات من الوزير. في مثل هذه الحالات، تعمل الدائرة بشكل مستقل ويجب أن تطبق المتطلبات الأخرى لهذا المعيار لتحديد ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى. ويعتبر نطاق سلطة اتخاذ القرار التي تملكها الدائرة على الجهة الأخرى عاملا مهمًا في التمييز بين ما إذا كانت تعمل بصفتها وكيل أو أصيل. ج. يجوز أن تُؤسس جهة صندوق أمانة استثمار لتنفيذ أنشطة محددة وتعين وصيا عليها. ويكون الوصي مسؤولاً عن اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة التمويلية والتشغيلية لصندوق الأمانة الاستثمارية وفقاً لسند ملكية الصندوق. وإذا كان بإمكان الجهة أن تستبدل الوصي وفق تقديرها، فإنها سوف تحتاج إلى تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على صندوق الأمانة الاستثمارية علمًا بأنها، على سبيل المثال، قد تتعرض لمنافع متغيرة أو تملك حقوقا فيها، وذلك فيما يتعلق بمدى تحقيق أو تعزيز أهدافها من خلال أنشطة صندوق الأمانة الاستثمارية.
61. يجوز أن تفوض جهة سلطتها في اتخاذ القرارات إلى وكيل في بعض الموضوعات المحددة أو في جميع الأنشطة ذات الصلة. وعند تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى، فإنه يجب أن تعالج الجهة حقوق اتخاذ القرار المفوضة إلى وكيلها على أنها مملوكة للجهة بصورة مباشرة. وفي الحالات التي يوجد أكثر من أصيل واحد، فإنه يجب على كل أصيل أن يُقَوِّم ما إذا كان لديه سلطة على الجهة الأخرى مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الواردة في الفقرات إرشادات التطبيق 5-56. وتنص الفقرات إرشادات التطبيق 62-74 على إرشادات حول تحديد ما إذا كان متخذ القرار هو وكيل أو أصيل.

إرشادات التطبيق
62. يأخذ متخذ القرار في الحسبان العلاقة الكلية بينه وبين الجهة الأخرى التي تُدار (ويُقَوِّم وجود سيطرة عليها) وبين الأطراف الأخرى المرتبطة بتلك الجهة. على وجه الخصوص، يجب على متخذ القرار النظر في جميع العوامل أدناه، عند تحديد ما إذا كان وكيلا: أ. نطاق صلاحية اتخاذ القرارات على الجهة الأخرى (الفقرتان إرشادات التطبيق 64 و65)؛ و ب. الحقوق التي تحتفظ بها الأطراف الأخرى (الفقرات إرشادات التطبيق 66 –69)؛ و ج. المكافأة المستحقة وفقًا لاتفاقية المكافآت (الفقرات إرشادات التطبيق 70 -72)؛ و د. تعرض متخذ القرار لتقلب المنافع من الحصص الأخرى التي يملكها في الجهة الأخرى (الفقرتان إرشادات التطبيق 73 و74). ويجب أن يطبق وزن مختلف لكل من العوامل على أساس حقائق وظروف معينة.
63. يتطلب تحديد ما إذا كان متخذ القرار وكيلًا، تَقْويما لجميع العوامل الواردة في الفقرة إرشادات التطبيق 62 ما لم يكن لطرف واحد حقوقٌ أساس لعزل متخذ القرار (حقوق الانتزاع) ويمكنه عزل متخذ القرار دون سبب (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 67)
نطاق سلطة اتخاذ القرار
64. يتم تَقْويم نطاق سلطة اتخاذ القرار لدى متخذي القرار أخذا ما يلي في الاعتبار: أ. الأنشطة المسموح بها وفقًا لاتفاقية (اتفاقات) اتخاذ القرار المحددة بموجب النظام، و ب. السلطة التقديرية التي يتخذها متخذ القرار عند اتخاذ القرارات بشأن تلك الأنشطة.
65. يجب على متخذ القرار أن يأخذ في الحسبان غرض وتصميم الجهة الأخرى، والمخاطر التي صُمِّمَت الجهة الأخرى لتتعرض لها، والمخاطر التي صُمِّمَت الجهة الأخرى لتمريرها إلى الأطراف المرتبطة بها، ومستوى مشاركة متخذ القرار في تصميم الجهة الأخرى، على سبيل المثال، إذا كان متخذ القرار مشاركاً بشكل مهم في تصميم الجهة الأخرى (بما في ذلك تحديد نطاق سلطة اتخاذ القرار)، فإن هذه المشاركة قد تشير إلى أن متخذ القرار كانت لديه الفرصة والدافع للحصول على الحقوق التي تؤدي إلى كون متخذ القرار لديه القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة.
حقوق مملوكة من قبل أطراف أخرى
66. قد تؤثر الحقوق الأساس التي تحتفظ بها الأطراف الأخرى على قدرة متخذي القرار على توجيه الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها جهة أخرى. وقد تشير حقوق العزل الأساس أو الحقوق الأخرى إلى أن متخذ القرار هو وكيل.
67. عندما يكون لطرف واحد حقوق أساس في الانتزاع، وعندما يكون بإمكانه عزل متخذ القرار دون سبب، يكون ذلك في حد ذاته كافيًا لاستنتاج أن متخذ القرار هو وكيل. وإذا كان أكثر من طرف واحد يحمل هذه الحقوق (ولا يمكن لأي طرف أن يعزل متخذ القرار دون موافقة الأطراف الأخرى)، فإن هذه الحقوق لا يكون كل منها بحد ذاته قاطعا في تحديد أن متخذ القرار يعمل أساسا بالنيابة عن الأخرين ولصالحهم. وبالإضافة إلى ذلك، كلما زاد عدد الأطراف المطالبين بالعمل سويًا لممارسة الحقوق في عزل متخذ القرار وزاد حجم الحصص الاقتصادية لمتخذ القرار (أي المكافآت والحصص الأخرى) والتغير فيها، قل الوزن الترجيحي الذي يعطى لهذا العامل.
68. يجب أن تؤخذ الحقوق الأساس المملوكة لأطراف أخرى والتي تقيد حرية تصرف متخذ القرار في الاعتبار بطريقة مماثلة لحقوق الانتزاع عند تَقْويم ما إذا كان متخذ القرار هو وكيل. على سبيل المثال، يعد متخذ القرار الذي يُطلب منه الحصول على موافقة من عدد صغير من الأطراف الأخرى على أعماله هو بشكل عام وكيل. (أُنظر الفقرات إرشادات التطبيق 25 – 28 لمزيد من الإرشادات حول الحقوق وما إذا كانت أساس).

إرشادات التطبيق
69. يجب أن يتضمن النظر في الحقوق المملوكة لأطراف أخرى تَقْويما لأي حقوق يمكن ممارستها من قبل مجلس إدارة الجهة الأخرى (أو هيئة حاكمة أخرى) وتأثيرها على سلطة اتخاذ القرار (أُنظر الفقرة إرشادات التطبيق 26(ب)).
المكافأة
70. كلما عظم حجم مكافأة متخذ القرار ودرجة التغير المرتبطة بها، مقارنة بالمنافع المتوقعة من أنشطة الجهة الأخرى، كان من المرجح أن يكون متخذ القرار هو الأصيل.
71. عند تحديد ما إذا كان متخذ القرار يعد أصيلاً أو وكيلا، فإنه يجب أن يأخذ متخذ القرار في الحسبان أيضاً ما إذا كانت اتفاقية المكافأة تشمل فقط البنود أو الشروط أو المبالغ التي تكون موجودة عادة فى الترتيبات الخاصة بخدمات مماثلة ومستوى مهارات مماثل والتى يُتَفَاوَضُ بشأنها على أساس التصرف الحر.
72. لا يمكن أن يعد متخذ القرار وكيلًا ما لم تكن الشروط المنصوص عليها في الفقرة إرشادات التطبيق 74 (أ) و (ب) قائمة. مع ذلك، فإن استيفاء تلك الشروط منفردًا لا يعد كافيًا للاستنتاج بأن متخذ القرار يعد وكيلا.
التعرض لتغير فى المنافع من الحصص الأخرى
73. يجب أن يأخذ متخذ القرار الذي تكون لديه حصص أخرى في جهة أخرى (على سبيل المثال، استثمارات في جهة الأخرى أو تقديم ضمانات فيما يتعلق بأداء الجهة الأخرى)، في الاعتبار مدى تعرضه لتغير المنافع من تلك الحصص عند تَقْويم ما إذا كان يعد وكيلا. ويشير امتلاك حصص أخرى فى الجهة الأخرى إلى أن متخذ القرار قد يعد هو الأصيل.
74. عند تقويم تعرضه لتغير المنافع من الحصص الأخرى في الجهة الأخرى، يجب على متخذ القرار مراعاة ما يلي: أ. كلما زادت حصصه الاقتصادية -والتقلبات المتعلقة بها – أخذا في الاعتبار مكافأته وإجمالي الحصص الأخرى، كان من المرجح أن يكون متخذ القرار هو الأصيل. ب. ما إذا كان تعرضه للتغير في المنافع يختلف عن تعرض الجهات الأخرى التي تحصل على منافع من الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كان ذلك يمكن أن يؤثر في تصرفاته. على سبيل المثال، قد يكون هذا هو الحال عندما يمتلك متخذ القرار حصصًا ثانوية في جهة أخرى، أو عندما يقدم أشكالاً أخرى من التسهيلات الائتمانية إلى جهة أخرى. ويجب أن يُقَوِّم متخذ القرار مدى تعرضه مقارنة بالتغير الإجمالي في منافع الجهة الأخرى. ويجري هذا التقويم بشكل رئيس على أساس المنافع المتوقعة من أنشطة الجهة الأخرى ولكن لا يجوز أن يتجاهل الحد الأقصى لتعرض متخذ القرار لتغير المنافع الخاصة بالجهة الأخرى من خلال الحصص الأخرى التى يملكها متخذ القرار.
العلاقة مع الأطراف الأخرى
75. عند تقويم السيطرة، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى وما إذا كانت تلك الأطراف الأخرى تتصرف بالنيابة عن الجهة (أي أنهم وكلاء بالفعل). ويتطلب تحديد ما إذا كانت الأطراف الأخرى تتصرف باعتبارها وكلاء فعليين اجتهادًا، مع مراعاة -ليس فقط طبيعة العلاقة - ولكن أيضاً كيفية تفاعل تلك الأطراف بعضها مع البعض ومع الجهة.
76. لا يلزم أن تشتمل مثل هذه العلاقة على ترتيب ملزم. ويمكن أن تنشأ هذه العلاقات أيضاً من سلطة تشريعية[4] أو تنفيذية لا يتوافر فيها تعريف الترتيب الملزم. ويكون الطرف وكيلا فعليا عندما يكون لدى الجهة، أو يكون لدى أولئك الذين يوجهون أنشطة الجهة، القدرة على توجيه ذلك الطرف للتصرف بالنيابة عن الجهة. في هذه الظروف، يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان حقوق وكيلها الفعلي في اتخاذ القرار وتعرضها غير المباشر للمنافع المتغيرة من خلال الوكيل الفعلي، أو حقوقها فى تلك المنافع المتغيرة، إلى جانب الحقوق الخاصة بها عند تَقْويم السيطرة على الجهة الأخرى.
77. فيما يلي أمثلة على تلك الأطراف الأخرى التي يمكن أن تتصرف، حسب طبيعة علاقتها باعتبارها وكلاء فعليين للجهة: أ. الأطراف ذوو العلاقة بالجهة.

[4] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

إرشادات التطبيق
ب. طرف يحصل على حصته في الجهة الأخرى كمساهمة أو قرض من الجهة التي تُقَوِّم السيطرة. ج. طرف وافق على عدم بيع أو تحويل أو رهن حصصه في الجهة الأخرى دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهة (باستثناء الحالات التي تكون فيها لدى الجهة والطرف الآخر الحق في الموافقة المسبقة بناءً على شروط متفق عليها بشكل مشترك من قبل أطراف مستقلة راغبة). د. طرف لا يستطيع تمويل عملياته دون دعم مالي ثانوي من الجهة. ه. جهة أخرى تكون غالبية أعضاء الهيئة الحاكمة فيها أو كبار موظفي الإدارة هم نفس أولئك الأفراد أنفسهم في الجهة. و. الطرف الذي يتمتع بعلاقة تجارية وثيقة مع الجهة، مثل العلاقة بين مزود الخدمة المهنى وأحد عملائه المهمين.
السيطرة على أصول محددة
78. يجب أن تأخذ الجهة فى الحسبان ما إذا كانت تعامل جزءا من الجهة الأخرى باعتبارها جهة منفصلة مفترضة، وإن كان الأمر كذلك، ما إذا كانت تسيطر على الجهة المنفصلة المفترضة.
79. يجب أن تعامل الجهة جزءا من الجهة الأخرى باعتبارها جهة منفصلة مفترضة فقط عندما يُسْتَوفى الشرط التالي: تُعَدُّ الأصول المحددة في الجهة الأخرى (والتعزيزات الائتمانية ذات الصلة، إن وجدت) المصدر الوحيد لدفع الالتزامات المحددة للجهة الأخرى، أو الحصص الأخرى في الجهة الأخرى. ولا يكون للأطراف بخلاف أولئك الذين يكون لهم التزام محدد، أي حقوق أو واجبات متعلقة بالأصول المحددة أو بالتدفقات النقدية المتبقية من تلك الأصول. ولا يمكن جوهريًا استخدام أي من المنافع المتحققة من الأصول المحددة بواسطة الجزء المتبقي من الجهة الأخرى، ولا تُسدد أي من الالتزامات المترتبة على الجهة المنفصلة المفترضة من أصول الجزء المتبقي من الجهة الأخرى. وبناءً على ذلك، فإنه من حيث الجوهر تُعزل جميع الأصول والالتزامات وأدوات حقوق الملكية لتلك الجهة المنفصلة المفترضة عن الجهة الأخرى ككل. وغالبا يطلق على تلك الجهة المنفصلة المفترضة بـ "صومعة".
80. عند استيفاء الشرط الوارد في الفقرة إرشادات التطبيق 79، يجب أن تحدد الجهة الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على منافع الجهة المنفصلة المفترضة وكيفية توجيه هذه الأنشطة من أجل تَقْوِيم ما إذا كان لديها سلطة على ذلك الجزء من الجهة الأخرى. وعند تَقْوِيم السيطرة على الجهة المنفصلة المفترضة، يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان أيضاً ما إذا كانت تتعرض للمنافع المتغيرة من ارتباطها بتلك المنشأ المنفصلة المفترضة أو ما إذا كان لديها حقوق في تلك المنافع المتغيرة وما إذا كان لديها القدرة على استخدام سلطتها على ذلك الجزء من الجهة الأخرى للتأثير على مقدار المنافع من تلك الجهة.
81. عندما تسيطر الجهة على الجهة المنفصلة المفترضة، يجب أن توحد الجهة ذلك الجزء من الجهة الأخرى. وفي هذه الحالة، تستبعد الأطراف الأخرى ذلك الجزء من الجهة الأخرى عند تَقْوِيم السيطرة عليها وعند توحيدها.
التَقْوِيم المستمر
82. يجب أن تعيد الجهة تَقْوِيم ما إذا كانت تسيطر على الجهة الأخرى فى حال أشارت الحقائق والظروف إلى وجود تغييرات فى واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة فى الفقرة 20.
83. في حال وجود تغيير في كيفية ممارسة السلطة على الجهة الأخرى، يجب أن ينعكس هذا التغيير على كيفية تَقْوِيم الجهة لسلطتها على الجهة الأخرى. على سبيل المثال، يمكن لتغييرات في حقوق اتخاذ القرار أن تعني أن الأنشطة ذات الصلة لم تعد موجهة من خلال حقوق التصويت، ولكن بدلًا من ذلك، من خلال اتفاقيات أخرى، مثل عقود، تمنح طرف آخر أو أطراف أخرى القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة.

إرشادات التطبيق
84. يمكن أن يؤدي أي حدث إلى اكتساب أو فقدان الجهة لسلطتها على الجهة الأخرى دون أن تشارك الجهة في ذلك الحدث. على سبيل المثال، يمكن أن تكتسب الجهة السلطة على جهة أخرى لأن حقوق اتخاذ القرار التى يملكها طرف آخر أو أطراف أخرى والتى منعت الجهة سابقًا من السيطرة على الجهة الأخرى قد انقضت.
85. تأخذ الجهة أيضاً في الحسبان التغيرات التي تؤثر على تعرضها للمنافع المتغيرة من مشاركتها مع الجهة الأخرى، أو التي تؤثر على حقوقها في تلك المنافع. على سبيل المثال، يمكن للجهة التي لها سلطة على الجهة الأخرى أن تفقد السيطرة على تلك الجهة الأخرى إذا لم يعد يحق للجهة أو لم تعد قادرة على الحصول على المنافع أو تحمل الواجبات، نظرًا لأن الجهة ستفشل في استيفاء الفقرة 20 (ب) (على سبيل المثال، إذا أنهىَ العقد الذي ينص على الحصول على أتعاب تتعلق بالأداء).
86. يجب أن تأخذ الجهة في الحسبان ما إذا كان تَقْويمها بأنها تتصرف باعتبارها وكيل أو أصيل قد تغير. ويمكن للتغييرات في العلاقة الكلية بين الجهة والأطراف الأخرى أن تعني بأن الجهة لم تعد تتصرف باعتبارها وكيل، على الرغم من أنها قد تصرفت باعتبارها وكيل في السابق، والعكس بالعكس. على سبيل المثال، عندما تحدث تغييرات في حقوق الجهة أو في حقوق الأطراف الأخرى، فإنه يجب على الجهة أن تأخذ فى الحسبان وضعها باعتبارها وكيل أو أصيل.
87. لن يتغير التقويم الأوّلي للجهة لوجود سيطرة أو لوضعها كأصيل أو وكيل ببساطة بسبب تغير في أوضاع السوق (على سبيل المثال، التغيير في منافع الجهة الأخرى بسبب أوضاع السوق)، إلا إذا كان التغير فى أوضاع السوق يغيّر واحداً أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة فى الفقرة 20 أو يغيّر العلاقة الكلية بين الأصيل والوكيل.
تحديد ما إذا كانت الجهة هي جهة استثمارية
88. يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان كافة الحقائق والظروف عند تَقْويم ما إذا كانت تعد جهة استثمارية، بما في ذلك الغرض منها وتصميمها. وتوضح الفقرات إرشادات التطبيق 89-106 جوانب تعريف الجهة الاستثمارية بمزيد من التفصيل.
عدد المستثمرين
89. يتطلب تعريف الجهة الاستثمارية أن يكون لدى الجهة واحد أو أكثر من المستثمرين. وقد يكون لدى جهة استثمارية عدد من المستثمرين الذين يجمعون أموالهم للوصول إلى خدمات إدارة الاستثمار والفرص الاستثمارية التي لا يمكنهم الوصول إليها بشكل منفرد. ويقلل وجود عدد من المستثمرين من احتمال حصول الجهة -أو الأعضاء الآخرين في الجهة الاقتصادية التي تشتمل على الجهة - على منافع بخلاف ازدياد القيمة أو إيراد الاستثمار.
90. بالرغم من ذلك، فإنه من الشائع أيضًا في القطاع العام أن تُؤسَّس الجهة الاستثمارية من قبل، أو لصالح، جهة مسيطرة واحدة تمثل أو تدعم مصالح مجموعة واسعة من المستثمرين (على سبيل المثال، صندوق تقاعد أو صندوق استثمار حكومى أو صندوق ائتمان).
حصص الملكية
91. الجهة الاستثمارية هي عادةً جهة مستقلة نظامياً، لكنها غير مطالبة أن تكون كذلك. ويملك المستثمرون في الجهة الاستثمارية غالبا -لكن ليس دائمًا-حصص ملكية على شكل حقوق ملكية أو حصصاً مشابهة (مثل حصص الشراكة)، والتي تُنسب إليها أسهمًا تناسبية في صافي أصول الجهة الاستثمارية. ولا يتطلب تعريف الجهة الاستثمارية أن يكون لجميع المستثمرين نفس الحقوق. كما أن وجود فئات مختلفة من المستثمرين، الذين يملك بعضهم فقط حقوقا في استثمار محدد أو مجموعة من الاستثمارات أو الذين يملكون أسهما تناسبية مختلفة في صافي الأصول، لا يمنع الجهة من أن تكون جهة استثمارية.
92. لا يتطلب تعريف الجهة الاستثمارية ضرورة أن يكون لدى المستثمرين حصة ملكية تلبي تعريف صافي الأصول/ حقوق الملكية وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام المطبقة. ويمكن أن تكون جهة ما لديها حصص ملكية في شكل ديون لا ينطبق عليها تعريف صافي الأصول/ حقوق الملكية الأخرى، مؤهلة لاعتبارها جهة استثمارية، شريطة أن يكون أصحاب الديون يتعرضون لعوائد متغيرة من التغيرات فى القيمة العادلة لصافى أصول الجهة.

إرشادات التطبيق
الغرض
93. يتطلب تعريف الجهة الاستثمارية بأن يكون الغرض من الجهة هو الاستثمار فقط هو تحقيق العائد من زيادة القيمة الرأسمالية أو إيرادات الاستثمار (مثل توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة أو الفائدة أو إيرادات الإيجار)، أو كلتيهما. وتوفر الوثائق التي تشير إلى ماهية الأهداف الاستثمارية للجهة، مثل تفويض الجهة ودستورها ووثيقة الاكتتاب والمنشورات الموزعة من قبل الجهة ووثائق الشراكة الأخرى، أدلة تثبت غرض الجهة الاستثمارية. ويجوز أن تشمل أدلة إضافية الطريقة التي تقدم بها الجهة نفسها للأطراف الأخرى؛ على سبيل المثال، يجوز أن تعرض الجهة هدفها بأنه توفير استثمارات متوسطة الأجل من أجل زيادة القيمة الرأسمالية.
94. لا تلبى الجهة التي لديها أهدافًا إضافية تتعارض مع غرض الجهة الاستثمارية تعريف الجهة الاستثمارية. وفيما يلي أمثلة على الحالات التي قد يحدث فيها ذلك: أ. مستثمر يكون هدفه تطوير أو إنتاج أو تسويق المنتجات بشكل مشترك مع الجهات المستثمر فيها، وتحصل الجهة على عوائد من نشاط التطوير أو الإنتاج أو التسويق وكذلك من استثماراتها؛ و ب. مستثمر تتطلب أهدافه التوافق مع السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية للجهة الأخرى. على سبيل المثال، إذا كان يجب على الجهة مواءمة سياساتها الاستثمارية مع أهداف أخرى مثل امتلاك أعمال معينة أو تحسين نتائج التوظيف في دولة؛ و ج. مستثمر يتوجب الموافقة أو المصادقة على قراراته الاستثمارية المفردة من قبل جهة مسيطرة أو الذي يجب عليه اتباع توجيهات الجهة المسيطرة. مثل هذه الموافقات أو المصادقات أو القرارات تكون من المرجح متسقة مع غرض الجهة الاستثمارية.
95. يجوز أن يتغير غرض الجهة مع مرور الوقت. وعند تَقْوِيم ما إذا كانت لا تزال تستوفي تعريف الجهة الاستثمارية، ستحتاج الجهة لأن تأخذ في الحسبان أي تغييرات في البيئة التي تعمل فيها وتأثير هذه التغيرات على استراتيجيتها الاستثمارية.
توضيح الغرض من خلال الاحتفاظ بأكثر من استثمار واحد
96. قد يكون لدى جهة استثمارية عدة طرق يمكن من خلالها أن توضح بأن غرضها هو استثمار الأموال للحصول على زيادة في القيمة الرأسمالية أو على إيرادات استثمار أو كلتيهما. وإحدى الطرق هي الاحتفاظ بالعديد من الاستثمارات لتوزيع المخاطر وزيادة العوائد. ويجوز أن تمتلك الجهة محفظة استثمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على سبيل المثال من خلال الاحتفاظ باستثمار واحد في جهة استثمارية أخرى تملك هي نفسها عدة استثمارات.
97. قد تكون هناك أوقات تحتفظ فيها الجهة باستثمار واحد. بالرغم من ذلك، فإن الاحتفاظ باستثمار واحد لا يمنع بالضرورة جهة ما من تلبية تعريف الجهة الاستثمارية. على سبيل المثال، يجوز أن تحتفظ الجهة الاستثمارية باستثمار واحد فقط عندما تكون الجهة: أ. في فترة بداية أعمالها ولم تحدد بعد أي استثمارات مناسبة، وبالتالي لم تنفذ خطتها الاستثمارية لاستحواذ عدة استثمارات؛ أو ب. لم تقم بعد بأي استثمارات أخرى لتحل محل تلك التي استُبْعِدَت؛ أو ج. أُسِّسَت لجمع أموال المستثمرين للاستثمار في استثمار واحد عندما يكون من غير الممكن الحصول على ذلك الاستثمار من قبل المستثمرين الأفراد (على سبيل المثال، عندما يكون الحد الأدنى من الاستثمار المطلوب مرتفعًا جدًا بالنسبة لمستثمر منفرد)؛ أو د. كانت في طور التصفية.
خدمات وأنشطة ذات صلة بالاستثمار

إرشادات التطبيق
98. يجوز أن تقدم جهة استثمارية خدمات ذات صلة بالاستثمار (على سبيل المثال، الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الاستثمار ودعم الاستثمار والخدمات الإدارية)، إما بشكل مباشر أو من خلال جهة مسيطر عليها، إلى أطراف ثالثة وأيضاً إلى جهاتها المسيطرة أو إلى مستثمرين آخرين، حتى لو كانت هذه الأنشطة كبيرة بالنسبة للجهة، شريطة أن تستمر الجهة في استيفاء تعريف الجهة الاستثمارية.
99. يجوز أن تشارك جهة استثمارية أيضاً في الأنشطة التالية ذات الصلة بالاستثمار، إما بشكل مباشر أو من خلال جهة خاضعة للسيطرة، إذا نُفِّذت هذه الأنشطة لزيادة العائد على الاستثمار (زيادة القيمة الرأسمالية أو الإيرادات الاستثمارية) من الجهات المستثمر فيها ولا تمثل نشاطًا كبيرًا منفصلاً أو مصدراً كبيرًا منفصلاً للإيرادات بالنسبة للجهة الاستثمارية: أ. تقديم خدمات إدارية واستشارات استراتيجية إلى الجهة المستثمر فيها؛ و ب. تقديم دعم مالي إلى الجهة المستثمر فيها، مثل القروض أو الالتزامات الرأسمالية أو الضمانات.
100. إذا كان لدى جهة استثمارية جهة خاضعة للسيطرة هي ليست نفسها جهة استثمارية وكان غرضها الرئيس وأنشطتها الرئيسة تقديم خدمات أو أنشطة ذات صلة بالاستثمار وترتبط بالأنشطة الاستثمارية للجهة الاستثمارية -مثل تلك الموضحة في الفقرات إرشادات التطبيق 98 –99، للجهة أو أطراف أخرى، وجب عليها أن توحد تلك الجهة المسيطر عليها وفقاً لفقرة 57. أما إذا كانت الجهة المسيطر عليها التي تقدم خدمات أو أنشطة ذات الصلة بالاستثمار هي نفسها جهة استثمارية، فإن الجهة الاستثمارية المسيطرة يجب أن تقيس تلك الجهة المسيطر عليها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 56.
استراتيجيات الخروج
101. توفر أيضاً الخطط الاستثمارية للجهة دليلاً على الغرض الخاص بها. وأحدي السمات التي تميز الجهة الاستثمارية عن الجهات الأخرى هي أن الجهة الاستثمارية لا تخطط للاحتفاظ باستثماراتها إلى أجل غير محدود؛ وإنما تحتفظ بها لفترة محددة. ونظرًا لإمكانية الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية واستثمارات الأصول غير المالية لأجل غير محدود، فإنه يجب أن يكون لدى الجهة الاستثمارية استراتيجية للخروج توثق كيف تخطط الجهة لتحقيق ازدياد القيمة بشكل جوهري من جميع استثماراتها في أدوات حقوق الملكية واستثماراتها في الأصول غير المالية. ويجب أن يكون لدى الجهة الاستثمارية أيضاً استراتيجية للخروج تتعلق بأي أدوات دين يمكن الاحتفاظ بها الأجل غير مسمى، على سبيل المثال، استثمارات دائمة في الديون. ولا يلزم الجهة توثيق استراتيجيات الخروج المحددة لكل استثمار منفرد لكن يجب أن تحدد استراتيجيات محتملة مختلفة للأنواع أو المحافظ المختلفة من الاستثمارات، بما في ذلك إطار زمني محدد للخروج من الاستثمارات. ولا تعد آليات الخروج التي توضع فقط لأحداث التوقف عن السداد، مثل الإخلال بالعقد أو عدم التنفيذ، هي استراتيجيات خروج لغرض هذا التَقْويم.
102. يمكن أن تتنوع استراتيجيات الخروج وفقاً لنوع الاستثمار. فبالنسبة للاستثمارات في أوراق مالية خاصة، تشمل أمثلة استراتيجيات الخروج الطرح الأولي للاكتتاب العام، والاكتتاب الخاص، والبيع التجاري لأعمال، وتوزيعات حصص الملكية في الجهات المستثمر فيها (على المستثمرين) ومبيعات الأصول (بما في ذلك بيع أصول الجهة المستثمر فيها متبوعاً بتصفية الجهة المستثمر فيها). أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المُتَداولة في سوق عام، تشمل أمثلة استراتيجيات الخروج بيع الاستثمار في اكتتاب خاص أو في سوق عام. وبالنسبة للاستثمارات العقارية، تشمل الأمثلة على استراتيجيات الخروج بيع العقارات من خلال وكلاء عقار مختصين أو من خلال السوق المفتوحة.
103. يجوز أن يكون لدى الجهة الاستثمارية استثمار في جهة استثمارية أخرى أنشئت بالارتباط بالجهة لأسباب نظامية أو تنظيمية أو ضريبية أو لأسباب تجارية مشابهة تتعلق بالأعمال. في هذه الحالة، لا يلزم أن يكون لدى الجهة الاستثمارية المستثمرة استراتيجية للخروج من ذلك الاستثمار، شريطة أن تكون الجهة المستثمر فيها لديها استراتيجيات خروج ملائمة لاستثماراتها.
قياس القيمة العادلة

إرشادات التطبيق
104. عنصر أساسي في تعريف الجهة الاستثمارية هو أنها تقيس وتَقْوِيم أداء كافة استثماراتها تقريبا على أساس القيمة العادلة، نظرًا لأن استخدام القيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة، على سبيل المثال من توحيد جهاتها المسيطر عليها أو استخدام طريقة حقوق الملكية لحصصها في الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة. ومن أجل إثبات أنها تستوفي هذا العنصر من عناصر التعريف، فإن الجهة الاستثمارية: أ. توفر للمستثمرين معلومات عن القيمة العادلة وتقيس كافة استثماراتها تقريبا بالقيمة العادلة في قوائمها المالية، كلما كانت القيمة العادلة مطلوبة أو مسموح بها وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام؛ و ب. تقوم بالتقرير عن معلومات القيمة العادلة داخليًا إلى كبار موظفي الإدارة في الجهة (كما هو معرّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 20؛ *الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة*)، الذين يستخدمون القيمة العادلة باعتبارها خاصية قياس رئيسة لتَقْويم أداء جميع استثماراتها تقريبا واتخاذ قرارات الاستثمار.
105. لاستيفاء المتطلب المنصوص عليه في الفقرة إرشادات التطبيق 104 (أ)، فإن الجهة الاستثمارية: أ. تختار المحاسبة عن أي عقارات استثمارية باستخدام نموذج القيمة العادلة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية؛ و* ب. تختار الإعفاء من تطبيق طريقة حقوق الملكية في معيار المحاسبة للقطاع العام 36 فيما يخص استثماراتها في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة؛ و ج. تقيس أصولها المالية بالقيمة العادلة باستخدام المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
106. يجوز أن يكون لدى جهة استثمارية بعض الأصول غير الاستثمارية، مثل مبنى المكتب الرئيس والمعدات ذات العلاقة، وقد يترتب عليها أيضاً التزامات مالية. ويُطبق عنصر قياس القيمة العادلة لتعريف الجهة الاستثمارية على استثمارات الجهة الاستثمارية. وبالتالي، لا تحتاج الجهة الاستثمارية لقياس أصولها غير الاستثمارية أو التزاماتها بالقيمة العادلة.

2. أمثلة توضيحية

أمثلة توضيحية
ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 35، لكنها لا تُشكل جزءًا منه.
1. تصف الأمثلة في هذا الملحق حالات افتراضية. وعلى الرغم من أن بعض جوانب الأمثلة قد تكون موجودة في أنماط الواقع الفعلي، إلا أنه يجب تَقْوِيم كافة الحقائق والظروف في نمط محدد من الوقائع عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 35.
السلطة (الفقرات إرشادات التطبيق 9 – 56)
2. يوضح المثال التالي تَقْوِيم ما إذا كانت السلطة موجودة لأغراض هذا المعيار.
مثال 1 تمول حكومة ولاية أنشطة حكومة محلية [5] جزئيًا. بعض هذا التمويل يجب إنفاقه على أنشطة محددة. لدى الحكومة المحلية مجلس يُنتخَب كل أربع سنوات من قبل المجتمع المحلي. ويقرر المجلس كيفية استخدام موارد الحكومة المحلية لصالح المجتمع المحلي. وتعبر أنشطة الحكومة المحلية متنوعة وتشمل خدمات مكتبية، وتقديم مرافق ترفيهية وإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي، وإنفاذ لوائح البناء والتشييد وأنظمة الصحة والسلامة. هذه الأنشطة هي أنشطة ذات الصلة في الحكومة المحلية. وتتلاقى العديد من هذه الأنشطة أيضاً مع مصالح حكومة الولاية . على الرغم من تمويلها الجزئي لأنشطة الحكومة المحلية، لا تملك حكومة الولاية السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للحكومة المحلية. كما أن حقوق الحكومة المحلية في الأنشطة ذات الصلة تمنع حكومة الولاية من امتلاك السيطرة.
السيطرة التنظيمية (الفقرة "إرشادات التطبيق 12")
3. توضح الأمثلة التالية الأشكال المتنوعة من السيطرة التنظيمية. ولا يؤدي أي شكل من أشكال السيطرة التنظيمية هذه إلى السلطة على الأنشطة ذات الصلة لأغراض هذا المعيار. وبالرغم من ذلك، فإن هذه الأمثلة لا تستبعد أنه قد يكون هناك حالات تستمد فيها السلطة على الأنشطة ذات الصلة لأغراض هذا المعيار من السيطرة التنظيمية.
مثال 2 تمتلك هيئة مكافحة التلوث السلطة لإغلاق عمليات الجهات التي لا تلتزم بالأنظمة البيئية. إن وجود هذه السلطة لا يشكل سلطة على الأنشطة ذات الصلة.
مثال 3 تمتلك مدينة سلطة وضع قواعد تنظيمية للمناطق الواقعة في نطاقها للحد من مواقع مطاعم الوجبات السريعة أو حظرها تماماً، ولا يشكل وجود هذه السلطة سلطة على الأنشطة ذات الصلة لمطاعم الوجبات السريعة.
مثال 4 تمتلك الحكومة المركزية [6] السلطة لفرض سيطرة تنظيمية على الاحتكارات. وتملك وكالة مملوكة بالكامل للحكومة السلطة لتنظيم الاحتكارات التي تخضع لهذه السيطرة التنظيمية وقد حددت سقفا للأسعار للجهات التي تقوم بتوزيع الطاقة الكهربائية. وليس لدى الحكومة المركزية حصة ملكية في جهات توزيع الكهرباء ولا تتلقى منافع مالية من جهات توزيع لكهرباء. وليس لدى الحكومة المركزية ولا الوكالة الحكومية أي سيطرة نتيجة السلطة لفرض سيطرة تنظيمية. ويجب تَقْوِيم أي سلطات أخرى بشكل منفصل.

[5] ان معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي
[6] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.

أمثلة توضيحية
مثال 5 حذف هذا المثال من الأمثلة التوضيحية.
الأنشطة ذات الصلة وتوجيه الأنشطة ذات الصلة (الفقرات "إرشادات التطبيق 13 – إرشادات التطبيق 15")
4. توضح الأمثلة التالية تَقْويم ما إذا كان لدى الجهة السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى لأغراض هذا المعيار.

أمثلة توضيحية

مثال 6

تشكل الجهتان "أ" و "ب "جهة أخرى، هي الجهة "ج"، لتطوير وتسويق منتج طبي. تكون الجهة "أ" مسؤولة عن تطوير المنتج الطبي والحصول على الموافقة التنظيمية عليه – وتشمل تلك المسؤولية القدرة من جانب واحد على اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بتطوير المنتج والحصول على الموافقة التنظيمية. وما أن توافق الجهة التنظيمية على المنتج سوف تقوم الجهة "ب" بتصنيعه وتسويقه – وللجهة "ب" القدرة من جانب واحد على اتخاذ جميع القرارات بشأن تصنيع وتسويق المنتج إذا كانت جميع الأنشطة – تطوير المنتج الطبي والحصول على الموافقة التنظيمية عليه وتصنيعه وتسويقه -هي أنشطة ذات صلة، تحتاج كل من الجهة "أ" والجهة "ب" لتحديد ما إذا كانتا قادرتين على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على المنافع المتحققة من الجهة "ج". تبعاً لذلك، تحتاج كلا من الجهة "أ" والجهة "ب "إلى بحث ما إذا كان تطوير المنتج الطبي والحصول على الموافقة التنظيمية عليه أو تصنيعه وتسويقه هو النشاط الذي يؤثر بشكل مهم على المنافع المتحققة من الجهة "ج" وما إذا كانت قادرة على توجيه ذلك النشاط. وعند تحديد الجهة التي تمتلك السلطة، تأخذ الجهتان "أ" و"ب" في اعتبارهما ما يلي:

أ. غرض وتصميم الجهة "ج"؛ و
ب. العوامل التي تحدد الفائض والإيرادات وقيمة الجهة "ج" بالإضافة إلى قيمة المنتج الطبي؛
ج. تأثير سلطتهما في اتخاذ القرار على أداء الجهة "ج" فيما يخص العوامل المذكورة في البند (ب)؛ و
د. تعرضهما لتغير المنافع من الجهة "ج".

في هذا المثال المحدد، تأخذ الجهات أيضاً في الحسبان ما يلي:

أ. الشكوك المتعلقة بالحصول على الموافقة التنظيمية، والجهود المطلوبة في ذلك (مع مراعاة سجلهما الناجح في تطوير المنتجات الطبية والحصول على الموافقة التنظيمية عليها)؛ و
ب. ماهية الجهة التي تسيطر على المنتج الطبي ما أن يتم إنجاز مرحلة التطوير بنجاح.

أمثلة توضيحية
مثال 7 أنشِيء كيان استثماري ومُوِّلَ بأداة دين تحتفظ بها جهة (مستثمر الديون) وأدوات حقوق الملكية محتفظ بها من قبل عدد من المستثمرين الآخرين. وصُممت شريحة حقوق الملكية لاستيعاب الخسائر الأولى والحصول على أي منافع متبقية من الكيان الاستثماري. وأحد المستثمرين في حقوق الملكية الذي يمتلك 30 في المائة من أدوات حقوق الملكية هو أيضاً مدير الأصول. ويستخدم الكيان الاستثماري متحصلاته لشراء محفظة من الأصول المالية، وهو ما يعرض الكيان الاستثماري لمخاطر الائتمان المرتبطة بإمكانية تعثر سداد المبالغ الأصلية ودفعات الفائدة على الأصول. ويتم تسويق هذه المعاملة لمستثمر الديون كاستثمار ينطوي على الحد الأدنى من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بإمكانية تعثر سداد الأصول في المحفظة بسبب طبيعة هذه الأصول ولأن شريحة حقوق الملكية مصممة لاستيعاب الخسائر الأولى من الكيان الاستثماري. وتتأثر المنافع المتحققة من الكيان الاستثماري بشكل مهم بإدارة محفظة الأصول للكيان الاستثماري، والتي تشتمل على قرارات بشأن اختيار الأصول واقتنائها واستبعادها في إطار الإرشادات الخاصة بالمحفظة، وعلى الإدارة عند التخلف عن سداد أي من أصول المحفظة. وتدار جميع هذه الأنشطة من قبل مدير الأصول إلى أن تصل حالات التخلف عن السداد إلى نسبة محددة من قيمة المحفظة (أي عندما تكون قيمة المحفظة تشير إلى أن شريحة حقوق للكيان الاستثماري قد استُهلكت). وبدءًا من ذلك الوقت، يدير طرف ثالث الأصول وفقاً لتعليمات مستثمر الديون. وتُعَدُّ إدارة محفظة الأصول للأداة الاستثمارية نشاطًا ذا صلة للأداة الاستثمارية. ويملك مدير الأصول القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة إلى أن تبلغ الأصول المتعثرة نسبة محددة من قيمة المحفظة؛ ويملك مستثمر الديون القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عندما تتجاوز قيمة الأصول المتعثرة تلك النسبة المحددة من قيمة المحفظة. ويحتاج كل من مدير الأصول ومستثمر الديون لتحديد ما إذا كانا قادرين على توجيه الأنشطة التي تؤثر بدرجة أكبر على المنافع من الكيان الاستثماري، بما في ذلك دراسة غرض وتصميم الكيان الاستثماري وكذلك تعرض كل طرف إلى تغير المنافع.
الحقوق التى تمنح جهة سلطة على جهة أخرى (الفقرات "إرشادات التطبيق 16 –إرشادات التطبيق 28")
5. توضح الأمثلة التالية تَقْويم ما إذا كان لدى جهة السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة لجهة أخرى لأغراض هذا المعيار.
مثال 8 تُنشئ وكالة إسكان حكومية برنامجاً سكنياً مجتمعياً يوفر مساكن ذات تكلفة متدنية. وبموجب اتفاق مع جمعية محدودة يُشَغِّل البرنامج. ويتمثل النشاط الوحيد للجمعية في إدارة المرافق السكنية المجتمعية. وليس لدى الجمعية أي أدوات حقوق ملكية. وتشمل الأنشطة ذات الصلة للجمعية ما يلي: • مراجعة واختيار المتقدمين للحصول على إسكان؛ • التشغيل اليومي لبرنامج الإسكان؛ و • صيانة المنازل والمرافق العامة؛ و • تحسين وتوسيع المرافق السكنية. ويضم مجلس الأمناء في الجمعية 16 عضوًا، يتم تعيين ثمانية منهم (ويكونون خاضعين للعزل) من قبل وكالة الإسكان الحكومية. ويُعيِّن الرئيس من قبل المجلس من بين المعينين من وكالة الإسكان الحكومية، ويكون له حق التصويت والذي يُمارَس في حالات نادرة. ويجتمع المجلس بانتظام ويراجع التقارير الواردة من إدارة الجمعية. وبناء على هذه التقارير، يجوز أن يؤكد المجلس القرارات الإدارية أو يلغيها. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المجلس قرارات بشأن القضايا الرئيسة مثل الصيانة المهمة واستثمار المزيد من رؤوس الأموال لبناء مساكن إضافية، بعد مراجعة مستويات المساكن الشاغرة وحجم الطلب على المساكن. تمتلك وكالة الإسكان الحكومية الأرض التى تقوم عليها المرافق السكنية وقد ساهمت برأس المال والأموال التشغيلية للجمعية منذ تأسيسها. وتمتلك الجمعية المرافق السكنية.

أمثلة توضيحية
تحتفظ الجمعية بأي فائض ناتج عن تشغيل المرافق وتكون غير قادرة بموجب عقد تأسيسها على توفير عوائد مالية مباشرة إلى وكالة الإسكان الحكومية. ويُطبق نمط الوقائع أعلاه على المثالين 8أ و8ب الموضحين أدناه. ويُدرس كل مثال على حدة.
مثال 8 أ بناءً على الحقائق والظروف المبينة أعلاه، تسيطر وكالة الإسكان الحكومية على الجمعية. تملك وكالة الإسكان الحكومية حقوقًا تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجمعية، بغض النظر عما إذا كانت تختار ممارسة تلك الحقوق. تعين وكالة الإسكان الحكومية ثمانية أعضاء من مجلس الأمناء، واحد منهم سيصبح رئيسًا، ويكون له حق التصويت. ونتيجة لذلك، تملك وكالة الإسكان الحكومية السلطة على الجمعية من خلال حقوق أساس تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للجمعية، بغض النظر عما إذا كانت وكالة الإسكان الحكومية تختار ممارسة هذه الحقوق الأساس. تتعرض وكالة الإسكان الحكومية أيضًا للمنافع المتغيرة من ارتباطها مع الجمعية أو تمتلك حقوقًا في تلك المنافع المتغيرة. وتحصل وكالة الإسكان الحكومية على المنافع غير مالية من خلال تعزيز الجمعية لهدفها الاجتماعي الكامن في تلبية الحاجة لمجتمع سكني ذات تكلفة منخفضة. على الرغم أنها غير قادرة على الحصول على منافع مالية مباشرة، إلا أن وكالة الإسكان الحكومية تحصل على منافع غير مباشرة من خلال قدرتها على توجيه كيفية استخدام العوائد المالية في برنامج الإسكان المجتمعي. تستوفي وكالة الإسكان الحكومية أيضًا الضابط النهائي للسيطرة. ومن خلال أفرادها المعينين في المجلس، يكون لدى وكالة الإسكان الحكومية القدرة على استخدام سلطتها للتأثير على طبيعة ومقدار المنافع المتحققة من الجمعية. تستوفي وكالة الإسكان الحكومية جميع ضوابط السيطرة الثلاثة، وتسيطر بالتالي على الجمعية.
مثال 8 ب في هذا المثال، تنطبق حقائق المثال 8 أ، باستثناء ما يلي: أ. ينتخب مجلس أمناء الجمعية من خلال عملية ترشيح وتصويت عامة لا تمنح حقوق وكالة الإسكان الحكومية لتعيين أعضاء مجلس الإدارة؛ و ب. تُراجَع القرارات الصادرة عن مجلس إدارة الجمعية من قبل وكالة الإسكان الحكومية، والتي قد تقدم المشورة للجمعية. وبناءً على الحقائق والظروف المعدلة المبينة أعلاه، لا تملك وكالة الإسكان الحكومية حقوقًا أساس تتعلق بالجمعية، وبالتالي لا تتمتع بسلطة على الجمعية. ولا تزال الأهداف الاجتماعية لوكالة الإسكان الحكومية فيما يتعلق بإسكان مجتمعي ذا تكلفة منخفضة ما زالت تتحقق وبالتالي ستظل تحصل على فوائد مباشرة غير مالية. غير أن توافق الأهداف وحده لا يكفي لاستنتاج أن جهة واحدة تسيطر على جهة أخرى (أُنظر الفقرة 36). وليس لدى وكالة الإسكان الحكومية سلطة وبالتالي لا تملك القدرة على استخدام السلطة للتأثير على طبيعة أو مبلغ منافع الوكالة. ولا تستطيع وكالة الإسكان الحكومية الوفاء باثنين من ضوابط السيطرة الثلاثة، وبالتالي فإن وكالة الإسكان الحكومية لا تسيطر على الجمعية.
مثال 9 تملك الحكومة الحق في تعيين وعزل غالبية أعضاء هيئة نظامية. وقد استخدمت هذه السلطة من قبل الحكومات السابقة. ولم تقم الحكومة الحالية بذلك لأنها لا ترغب، لأسباب سياسية، بأن يُنظر إليها بأنها تتدخل في أنشطة الهيئة النظامية. في هذه الحالة، لا تزال الحكومة تمتلك حقوقاً أساس على الرغم من أنها اختارت عدم استخدامها.
مثال 10

أمثلة توضيحية
لدى الحكومة المحلية سياسة تقضى بأنه حين يكون لديها أراضي زائدة عن متطلباتها، فإنه يجب دراسة مسألة إتاحة الأرض لبناء مساكن عليها بأسعار معقولة. وتضع الحكومة المحلية أحكاما وشروطا لضمان أن يبقى السكن المقدم بأسعار معقولة ومتاحا لتلبية احتياجات الإسكان المحلية. وفقاً لهذه السياسة، باعت الحكومة المحلية جزءًا من موقع معين إلى جمعية إسكان مقابل 1 وحدة لتوفير 20 منزلًا بأسعار معقولة. ويُباع ما تبقى من الموقع بالقيمة السوقية المفتوحة لمطور في القطاع الخاص. وينص الاتفاق بين الحكومة المحلية وجمعية الإسكان على ما يمكن استخدام هذه الأرض من أجله، وجودة التطورات السكنية، وإعداد التقارير المستمرة، ومتطلبات إدارة الأداء، وعملية إعادة الأراضي غير المستخدمة، وكيفية تسوية المنازعات. ويجب استخدام الأرض بأسلوب يتسق مع سياسة الحكومة المحلية بشأن توفير إسكان ذي تكلفة متدنية. وينص الاتفاق على متطلبات متعلقة بعمليات ضمان الجودة والإدارة المالية لجمعية الإسكان إذ يجب على جمعية الإسكان أن يكون لديها القدرة والسلطة لتنفيذ المشروع التطويري. كما يجب أن تُظهر القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها من خلال ضم موارد الحكومة المحلية مع موارد جمعية الإسكان لتلبية احتياجات مجموعة عملاء محددين بطريقة مستدامة. يُعيَّن مجلس إدارة جمعية الإسكان من قبل أعضائها. ولا يوجد للحكومة المحلية ممثل في المجلس. وبناءً على الحقائق والظروف المبينة أعلاه، لا تمتلك وكالة الإسكان الحكومية سلطة كافية على الجمعية لتوجيه أنشطتها ذات الصلة ولا تسيطر بالتالي على الجمعية. ويجوز أن تحصل الحكومة على منافع غير مباشرة وغير مالية من الجمعية حيث تُعزز الأهداف الاجتماعية للحكومة فيما يتعلق بتجمع سكني ذي تكلفة منخفضة من خلال أنشطة الجمعية الإسكانية. بالرغم من ذلك، فإن توافق الأهداف وحده ليس كافيًا للاستنتاج بأن جهة واحدة تسيطر على جهة أخرى (انظر الفقرة 36). ومن أجل اكتساب السلطة على جمعية الإسكان، ستحتاج الحكومة المحلية لأن تكون قادرة على توجيه جمعية الإسكان للعمل معها لتعزيز أهداف الحكومة المحلية.
مثال 11 تعقد الجهة التي يُقَوَّم وجود سيطرة عليها اجتماعات سنوية للمساهمين تتخذ فيها القرارات لتوجيه الأنشطة ذات الصلة. سيعقد اجتماع المساهمين المقرر المقبل في غضون ثمانية أشهر. بالرغم من ذلك، فإن المساهمين الذين يملكون بشكل فردي أو جماعي ما نسبته خمسة في المائة على الأقل من حقوق التصويت بإمكانهم الدعوة إلى عقد اجتماع خاص لتغيير السياسات القائمة حول الأنشطة ذات الصلة، ولكن المتطلب الذي يقضي بتقديم إشعار للمساهمين الآخرين يعني أن هذا الاجتماع لا يمكن عقده لمدة 30 يومًا على الأقل. ويمكن تغيير السياسات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة فقط في اجتماعات المساهمين الخاصة أو المقررة. ويشمل هذا الموافقة على المبيعات ذات الأهمية النسبية للأصول بالإضافة إلى القيام باستثمارات كبيرة أو استبعادها. يُطبق نمط الوقائع أعلاه على الأمثلة 11أ – 11د الموصوفة أدناه. ويُدْرَس كل مثال على حدة.
مثال 11 أ تمتلك جهة أغلبية حقوق التصويت في الجهة الأخرى. إن حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة أساس لأن الجهة قادرة على اتخاذ القرارات حول توجيه الأنشطة ذات الصلة عندما يتعين القيام بها. إن قيام الجهة بممارسة حقها في التصويت لمدة 30 يومًا لا يمنع الجهة من امتلاك القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من لحظة اكتساب الجهة للمساهمة.
مثال 11 ب جهة هي طرف في عقد آجل لامتلاك غالبية الأسهم في الجهة الأخرى. ويكون تاريخ تسوية العقد الآجل خلال 25 يوماً. ولا يكون المساهمون الحاليون قادرين على تغيير السياسات القائمة بشأن الأنشطة ذات الصلة لأنه لا يمكن عقد اجتماع خاص حتى انقضاء 30 يوما على الأقل، وسيكون في هذه المرحلة قد تم تسوية العقد الآجل. وبناءً على ذلك، تملك الجهة حقوقاً تعادل بشكل أساسي

أمثلة توضيحية
أغلبية الأسهم في المثال 11أ أعلاه (أي أن الجهة التي تمتلك العقد الآجل يمكنها اتخاذ قرارات بشأن اتجاه الأنشطة ذات الصلة عند الحاجة لاتخاذها). والعقد الآجل للجهة هو حق أساس يمنح الجهة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة حتى قبل تسوية العقد الآجل.
مثال 11 ج تمتلك جهة خياراً أساساً لاقتناء غالبية الأسهم في الجهة الأخرى يمكن ممارسته في غضون 25 يوماً وتكون أسعارها أقل بكثير من أسعار السوق. ويُتَوصَّل إلى نفس النتيجة كما في المثال 11ب.
مثال 11 د جهة هي طرف في عقد آجل لامتلاك غالبية الأسهم في الجهة الأخرى، مع عدم وجود حقوق أخرى ذات علاقة على الجهة الأخرى. ويكون تاريخ تسوية العقد الآجل خلال فترة ستة أشهر. وبخلاف الأمثلة أعلاه، لا يكون لدى الجهة القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. ويكون لدى المساهمين الحاليين القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة لأنه بإمكانهم تغيير السياسات القائمة بشأن الأنشطة ذات الصلة قبل تسوية العقد الآجل.
السلطة بدون أغلبية حقوق التصويت وحقوق التصويت الخاصة المرافقة لحصص حقوق الملكية ((الفقرات "إرشادات التطبيق 36 –إرشادات التطبيق 37")
6. توضح الأمثلة التالية تَقْويم ما إذا كانت حقوق التصويت الخاصة المرافقة لحصص الملكية في جهة أخرى تؤدي إلى السلطة لأغراض هذا المعيار.
مثال 12 قامت حكومة مركزية بخصخصة جهة، ومن أجل حماية مصالحها الوطنية، استخدمت آلية "الأسهم الذهبية". ولا توجد أي قيمة للأسهم الذهبية ولا تمنح أي حقوق نسبية في رأس مال. وتقتضي الأسهم الذهبية أن السيطرة على الجهة، أو نسبة ملكية بواقع 24% في الجهة لا يمكن بيعها دون الحصول على تصريح بذلك من الحكومة المركزية. في هذه الحالة تملك الحكومة المركزية حقوق حماية، وليست حقوق أساس.
مثال 13 باعت حكومة مركزية جميع أسهمها في الجهة، لكنها أبقت على سهم ذهبي (قيمته الاسمية 1 ريال سعودي). ضمن السهم الذهبي لوزير الخارجية (كونه صاحب السهم) حصة أسهم بنسبة 15% في الجهة، وبالتالي القدرة على منع أي استيلاء محتمل على الأعمال. وتطلب أيضاً بأن يكون رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من مواطني الدولة. يكمن الأساس المنطقي للسهم الذهبي في حماية الجهة من عمليات الاستحواذ الخارجية، وفق أسباب تتعلق بالأمن الوطني بشكل أساسي. تملك الحكومة المركزية حقوق حماية، وليست حقوقًا أساس.
مثال 14 لا تملك حكومة مركزية أية أسهم في شركات دفاعية. وبالرغم من ذلك، فقد اصدرت تشريعا ينص على أنه فيما يتعلق بالشركات التي تنفذ أنشطة استراتيجية لمنظومة الدفاع والأمن القومي، فإنه في حال إمكانية حدوث أي تأثير ذي أهمية نسبية على المصالح الأساسية للدفاع الوطني أو الأمن القومي، يجوز للحكومة: أ. أن تفرض شروطاً محددة على شراء الحصص في أي من هذه الشركات – من قبل أي شخص – تتعلق بأمن المشتريات والمعلومات ونقل التقنية وضوابط التصدير؛ ب. أن تعترض على شراء أي شخص – بخلاف الدولة (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو بشكل فردي أو جماعي) – لحصة في رأس مال أسهم التصويت في أي من هذه الشركات التي، نظراً لحجمها، قد تهدد الدفاع أو الأمن القومي؛ و ج. أن تعترض على اعتماد القرارات من قبل مساهمي أو مجلس إدارة أي من هذه الشركات فيما يتعلق ببعض المعاملات غير العادية (مثل عمليات الدمج، وعمليات فك الاندماج، وعمليات استبعاد الأصول، والتصفية، وتعديلات النظام الأساسي المتعلقة بغرض الجهة أو الحدود العليا لحصص حقوق الملكية في بعض الشركات التي تسيطر عليها الدولة).

أمثلة توضيحية
تملك الحكومة المركزية حقوق حماية، وليس حقوقًا أساس، فيما يتعلق بهذه الشركات.
السيطرة على المجلس أو هيئة حاكمة أخرى (الفقرة إرشادات التطبيق 38)
7. يوضح المثال التالي تَقْوِيم ما إذا كان لدى جهة سيطرة على المجلس أو الهيئة الحاكمة لجهة أخرى لغرض هذا المعيار. ويمكن لوجود هذه السيطرة أن يوفر أدلة على أن الجهة تملك حقوقاً كافية لامتلاك السلطة على الجهة الأخرى.
مثال 15 يدار متحف وطني من قبل مجلس أمناء مُختارين من قبل الدائرة الحكومية المسؤولة عن تمويل المتحف. وللأمناء حرية اتخاذ القرارات بشأن تشغيل المتحف. تمتلك الدائرة السلطة لتعيين غالبية أمناء المتحف. كما تمتلك الدائرة الإمكانيات لممارسة السلطة على المتحف.
التبعية الاقتصادية (الفقرات إرشادات التطبيق 41 –42)
8. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كان الاعتماد على التمويل من جهة أخرى يؤدي إلى السلطة في سياق هذا المعيار.
مثال 16 مؤسسة أبحاث هي واحدة من عدة مؤسسات تتلقى معظم تمويلها من الحكومة المركزية. وتقدم المؤسسات عروضًا معينة ويخصص التمويل عبر طرح مناقصة. وتحتفظ مؤسسة الأبحاث بحقها في قبول أو رفض التمويل. لا تسيطر الحكومة المركزية على مؤسسة الأبحاث لأن المؤسسة يمكن أن تختار رفض تمويل من الحكومة، أو البحث عن مصادر بديلة للتمويل، أو التوقف عن العمل.
مثال 17 لدى جهة تموين ترتيبٌ ملزمٌ لتوريد الطعام لمدرسة تملكها الحكومة. الترتيب هو بين الجهة والمدرسة. تولد عقود المدرسة غالبية إيرادات جهة التموين. وهناك متطلبات عامة، منصوص عليها في اللوائح، تطبق على جميع هذه الترتيبات بما في ذلك المعايير والسياسات الغذائية في مجال المشتريات. على سبيل المثال، تحدد الترتيبات مقدار المنتجات التي يجب شراؤها محليًا. الترتيبات الحالية هي لمدة خمس سنوات. في نهاية هذه الفترة، إذا رغبت جهة التموين في مواصلة توفير الوجبات المدرسية فإنه يجب عليها الدخول في عملية مناقصة والتنافس مع الجهات الأخرى على هذه الأعمال. لا تسيطر المدرسة على جهة التموين لأن الجهة تستطيع أن تختار وقف توريد الوجبات المدرسية، أو البحث عن عمل آخر، أو التوقف عن العمل.
مثال 18 تمول جهة مانحة دولية مشروعًا محددًا في بلدٍ نامٍ. وتستخدم الجهة المانحة وكالة محلية صغيرة في البلد لإدارة المشروع. وتملك الوكالة المحلية مجلس إدارة خاص بها ولكنها تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الجهة مانحة التمويل. وتحتفظ الوكالة بسلطتها في رفض التمويل من الجهة المانحة. لا تسيطر الجهة المانحة الدولية على الوكالة المحلية لأن الوكالة يمكن أن تختار عدم قبول التمويل من الجهة المانحة والبحث عن مصادر بديلة للتمويل، أو التوقف عن العمل.
حقوق التصويت (الفقرات تطبيق 43 –48)

أمثلة توضيحية
9. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كان لدى الجهة التي تملك أقل من غالبية حقوق في جهة أخرى القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من جانب واحد، وما إذا كانت حقوقها كافية لمنحها السلطة على تلك الجهة الأخرى لأغراض هذا المعيار.
مثال 19 تمتلك جهة 48% من حقوق التصويت في جهة أخرى. ويُحتفظ بحقوق التصويت المتبقية من قبل الآلاف من المساهمين، الذين لا يمتلك أي منهم بشكل منفرد أكثر من 1% من حقوق التصويت. ولا يملك أي أحد من المساهمين ترتيبات لاستشارة الآخرين أو اتخاذ قرارات جماعية. وعند تَقْوِيم نسبة حقوق التصويت التي ستُمْتَلك، على أساس الحجم النسبي للأسهم الأخرى، حددت الجهة أن حصة 48% ستكون كافية لمنحها السيطرة. في هذه الحالة، وبناءً على الحجم المطلق لملكيتها والحجم النسبي للأسهم الأخرى، تستنتج الجهة أنها تملك حصة تصويت مهيمنة بشكل كافٍ لتلبية ضابط السلطة دون الحاجة للنظر في أي أدلة أخرى على السلطة.
مثال 20 تملك جهة "أ" 40% من حقوق التصويت في جهة أخرى، ويملك كل مستثمر من اثني عشر مستثمراً آخَرَ 5% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى. ويمنح اتفاق المساهمين الجهة "أ" الحق في تعيين وعزل الإدارة المسؤولة عن توجيه الأنشطة ذات الصلة وتحديد مكافأتها. ولتغير الاتفاق، تطلب أغلبية ثلثي أصوات المساهمين. في هذه الحالة، تستنتج الجهة "أ" بأن الحجم المطلق لملكيتها والحجم النسبي للأسهم الأخرى فقط ليس أمرًا حاسمًا في تحديد ما إذا كانت تملك حقوقا كافية لمنحها السلطة. بالرغم من ذلك، تحدد الجهة "أ" بأن حقها التعاقدي في تعيين وعزل وتحديد مكافأة الإدارة كافيًا للاستنتاج أنها تملك السلطة على الجهة الأخرى. كما أن حقيقة أن الجهة "أ" قد لا تمارس هذا الحق أو احتمالية أن تمارس الجهة "أ" حقها في اختيار أو تعيين أو عزل الإدارة لا يؤخذ في الحسبان عند تَقْوِيم ما إذا كانت الجهة "أ" تملك السلطة.
مثال 21 تمتلك جهة "أ" 45% من حقوق التصويت في جهة أخرى. ويمتلك كل واحد من المستثمرين الاثنين الآخرين 26% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى. وتُمتلك حقوق التصويت المتبقية من قبل ثلاثة مساهمين آخرين، يملك كل واحد منهم 1%. ولا توجد ترتيبات أخرى تؤثر على عملية اتخاذ القرار. في هذه الحالة، يُعَدُّ حجم حصة تصويت الجهة "أ" وحجمها مقارنة بالأسهم الأخرى كافيًا للاستنتاج بأن الجهة "أ" لا تملك السلطة. يحتاج اثنان فقط من المستثمرين الآخرين للتعاون حتى يكونا قادرين على منع الجهة "أ" من توجيه الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى.
مثال 22 تمتلك جهة 35% من حقوق التصويت في جهة أخرى. ويمتلك واحد من المساهمين الثلاثة الآخرين 5% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى. تُمتلك حقوق التصويت المتبقية من قبل العديد من المساهمين الآخرين، والذين لا يملك أي أحد منهم بشكل منفرد أكثر من 1% حقوق التصويت. لا يملك أي من المساهمين ترتيبات لاستشارة الآخرين أو اتخاذ قرارات جماعية. تتطلب القرارات حول الأنشطة ذات الصلة للجهة الأخرى الحصول على موافقة أغلبية الأصوات التي يُدلَى بها في اجتماعات المساهمين ذات العلاقة – إذ أدليَ بما نسبته 75% من حقوق التصويت للجهة الأخرى في اجتماعات المساهمين الأخيرة ذات العلاقة. في هذه الحالة، تشير المشاركة النشطة للمساهمين الآخرين في اجتماعات المساهمين الأخيرة إلى أن الجهة لن يكون لديها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة من جانب واحد، بغض النظر عما إذا كانت الجهة قد وجهت الأنشطة ذات الصلة بسبب تصويت عدد كافٍ من المساهمين الآخرين بنفس الطريقة التي صوتت بها الجهة.
حقوق التصويت الممكنة (الفقرات "إرشادات التطبيق 49 –إرشادات التطبيق 52")
10. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كانت حقوق التصويت الممكنة هي حقوق أساس لأغراض هذا المعيار.
مثال 23

أمثلة توضيحية
تمتلك جهة 70% من حقوق التصويت في جهة أخرى. وتمتلك الجهة "ب "30% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى إلى جانب خيار لاستحواذ نصف حقوق التصويت في الجهة "أ". ويمكن ممارسة الخيار خلال السنتين المقبلتين بسعر ثابت أعلى من سعر السوق (ومن المتوقع أن يبقى كذلك خلال فترة السنتين). وتمارس الجهة "أ" التصويت وتوجه بشكل نشط الأنشطة ذات الصلة الأخرى. في مثل هذه الحالة، من المرجح أن تستوفي الجهة "أ" ضابط السلطة لأنه يبدو أن لديه القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة. وعلى الرغم من أن الجهة "ب "لديها خيارات قابلة للممارسة حالياً لشراء حقوق تصويت إضافية (التي تمنحها، في حال ممارستها، أغلبية حقوق التصويت في الجهة الأخرى)، إلا أن البنود والشروط المرتبطة بتلك الخيارات تنص على أن تلك الخيارات لا تُعَدُّ أساس.
مثال 24 تمتلك كل من الجهة "أ" واثنان من المستثمرين الآخرين ثلث حقوق التصويت في الجهة الأخرى. يرتبط نشاط الأعمال للجهة الأخرى بالجهة "أ" على نحو وثيق. وبالإضافة إلى أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، تملك الجهة "أ" أيضاً أدوات دين قابلة للتحويل إلى أسهم عادية للجهة الأخرى في أي وقت بسعر ثابت أعلى من سعر السوق (لكن ليس أعلى بكثير من سعر السوق). إذا تم تحويل الديون، ستمتلك الجهة "أ" 60% من حقوق التصويت في الجهة الأخرى. وسوف تستفيد الجهة "أ" من علاقات التعاون والتشارك إذا تم تحويل الدين إلى أسهم عادية. تملك الجهة "أ" السلطة على الجهة الأخرى لأنها تملك حقوق تصويت في الجهة الأخرى إلى جانب حقوق التصويت الممكنة الأساس التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة.
السلطة عندما يكون التصويت أو الحقوق المماثلة ليس لها تأثير مهم على المنافع (الفقرات إرشادات التطبيق 53 –56)
11. توضح الأمثلة التالية تَقْويم ما إذا كان لدى الجهة السلطة في غياب حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة أغراض هذا المعيار.
مثال 25 لدى الحكومة المركزية تشريعٌ يحكم إنشاء المجالس الثقافية والتراثية. ولهذه المجالس وضع نظامي مستقل وهي ذات مسؤولية محدودة. وتُحَدَّد سلطات وأهداف المجالس، إلى جانب متطلبات التقرير الخاصة بها، من قبل التشريع. الوظيفة الرئيسة لكل مجلس إدارة أصول المجلس، وبشكل أساسي العقارات، لما فيه المصلحة العامة للمستفيدين. يسمح للمجالس بإنفاق المال على تعزيز الصحة والتعليم والتدريب المهني والرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين. وهي تملك سلطة محدودة لإنفاق المال ما لم يكن لغرض منصوص عليه تحديدًا في التشريع. ويجب أن يقدم كل مجلس تقريراً مالياً سنوياً للحكومة. ينتخب المستفيدون (الذين يحددهم كل مجلس والذي يضم أشخاصًا من مجال محدد) أعضاء المجلس. ويُعيَّن الأمناء لمدة ثلاث سنوات من خلال تصويت المستفيدين في الاجتماع العام السنوي. يحدد كل مجلس سياساته التمويلية والتشغيلية والاستراتيجية الخاصة به. والأنشطة التي يكون لها الأثر الأكبر على تحقيق أهداف المجالس هي إدارة الممتلكات وتوزيع الأموال على المستفيدين. لا تسيطر الحكومة المركزية على المجالس. لقد شاركت الحكومة في وضع التشريع الذي يحكم أنشطة المجالس، لكنها لا تملك حقوقاً في الأنشطة ذات الصلة للمجالس.
مثال 26 تُنشئ خمسُ سلطات محلية جهة مستقلة لتقديم الخدمات المشتركة للسلطات المشاركة. تعمل الجهة بموجب عقد مع هذه السلطات المحلية. الهدف الرئيس للجهة هو تقديم الخدمات لهذه السلطات المحلية. تعود ملكية الجهة لجميع السلطات المحلية المشاركة حيث تملك كل سلطة سهماً واحداً ويسمح لها بصوت واحد. يُسمح للرئيس التنفيذي لكل حكومة محلية بأن يكون عضواً في مجلس إدارة الجهة. ويكون مجلس الشركة مسؤولاً عن التوجيه الاستراتيجي والموافقة على القضايا التجارية ومراقبة الأداء. يوجد لكل نشاط مشترك مجموعة استشارية مسؤولة عن إدارة العمليات واتخاذ القرارات فيما يتعلق بذلك النشاط. وتتكون كل مجموعة استشارية من ممثل واحد من كل حكومة محلية وفيما يلي منافع ترتيب الخدمات المشتركة:

أمثلة توضيحية
• تحسين مستويات وجودة الخدمة؛ و • اتباع منهج منسق ومتسق في تقديم الخدمات؛ و • خفض تكاليف خدمات الدعم والخدمات الإدارية؛ و • إتاحة الفرص لتطوير مبادرات جديدة؛ و • اقتصادات الحجم الناتجة عن قيام جهة واحدة بتمثيل العديد من المجالس في الشراء. إذا أُسِّسَ المزيد من أنشطة الخدمات المشتركة التي تؤدي إلى الحاجة إلى رأسمال إضافي، ستقوم الجهة إما بإصدار فئة جديدة من أدوات حقوق الملكية أو تأسيس جهة خاضعة للسيطرة لامتلاك الحصص في الأصول الجديدة. تغطي الجهة تكاليفها بطريقتين. فهي تحتفظ بنسبة من الوفورات من أنشطة الشراء بالجملة وتفرض رسوم معاملة إدارية على الخدمات المقدمة إلى السلطات المحلية. لا تسيطر أيٌّ من السلطات المحلية بشكل منفرد على الجهة. وعند تحديد كيفية محاسبة حصتها في الجهة، ستحتاج كل سلطة محلية أيضاً إلى النظر فيما إذا كانت طرفا في الترتيب المشترك على النحو المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *الترتيبات المشتركة*.
مثال 27 أنشئ صندوق ترفيهي باعتباره مؤسسة خيرية، محدودة الضمان، لتشغيل وإدارة المرافق الرياضية والترفيهية نيابة عن الحكومة المحلية. بموجب شروط الاتفاق مع الحكومة المحلية، يكون الصندوق الترفيهي مسؤولا عن إدارة عمليات وتسليم وتطوير المرافق الرياضية والترفيهية في المدينة. ويُطلب من الصندوق الترفيهي تشغيل المرافق الترفيهية الحالية للحكومة المحلية ويتم تحديد مستوى الخدمة المطلوبة، بما في ذلك ساعات العمل ومستويات التوظيف، من قبل الحكومة المحلية. يجب أن تكون أنشطة الصندوق الترفيهي متسقة مع الخطة الطويلة الأجل للحكومة المحلية ويُموَّل جزء مهم من أنشطة الصندوق من قبل الحكومة المحلية. ولا يجوز للصندوق الترفيهي أن يُنشِئ مرافق جديدة ولا أن يشارك في أي أنشطة أخرى دون الحصول على موافقة من الحكومة المحلية. إذا توقف الصندوق الترفيهي عن العمل، يجب توزيع المتحصلات على مؤسسة خيرية أخرى ذات أغراض مشابهة. ولا تكون الحكومة المحلية مسؤولة عن ديون الصندوق الترفيهي (إذ تقتصر مسؤوليتها على ريال سعودي). تسيطر الحكومة المحلية على الصندوق الترفيهي. ومن خلال التحديد المفصل للطريقة التي يجب على الصندوق الترفيهي العمل فيها، تحدد الحكومة المحلية مسبقاً أنشطة الصندوق وطبيعة المنافع التي تعود عليها.
مثال 28 تحول الحكومة المحلية مراكزها الترفيهية ومكتباتها ومسارحها إلى صندوق خيري. وعند إنشاء الصندوق، تتوقع الحكومة المحلية الاستفادة من وفورات التكلفة، والاستخدام المتزايد للمرافق من قبل الجمهور العام، والمعالجة الضريبية الأكثر مواتية، وفرصة الوصول الأفضل للتمويل الذي يقتصر على المؤسسات الخيرية. يمكن أن يحدد الصندوق طبيعة ونطاق التسهيلات التي ستُقَدَّم ويمكن أن يشارك في أي أغراض خيرية أخرى. يُنتَخب مجلس الصندوق من قبل المجتمع. ويحق للحكومة المحلية الحصول على ممثل واحد في المجلس. ويجب على الصندوق الاحتفاظ بأي فائض واستخدامه لتحقيق أهدافه. تستفيد الحكومة المحلية من أنشطة الصندوق لكنها لا تسيطر عليه. ولا يكون بإمكان الحكومة المحلية أن توجه كيفية استخدام الصندوق لموارده.
مثال 29

أمثلة توضيحية
يعزز صندوق "أ" ويدعم وينفذ برامج وإجراءات ومبادرات لتجميل المدينة. ويحصل على التمويل من الحكومة المحلية لخدمات متنوعة، بما في ذلك إزالة الكتابة على الجدران ومشاريع تجميل المدينة وإدارة الفعاليات البيئية. ويقدم الصندوق تقريره إلى الحكومة المحلية حول أدائه في تقديم هذه الخدمات. وفي حال لم يكن الصندوق قائماً، كانت الحكومة المحلية ستحتاج إلى إيجاد طريقة أخرى لتَقْويم هذه الخدمات. يحصل الصندوق أيضاً على المساعدة من خلال التبرعات والعمل التطوعي من قبل المجتمع المحلي بما في ذلك الشركات المحلية والمدارس ومختلف فئات المجتمع والأفراد. أُنشئ الصندوق في الأصل عن طريق مسؤول رسمي في الحكومة المحلية. تعين الهيئة الحاكمة في الحكومة المحلية جميع الأمناء (مع مراعاة متطلبات معينة مثل التوازن بين الجنسين وموقع الأمناء). هناك ما بين 5 و12 أميناً. ويقوم الأمناء بتعيين المسؤولين. يجب الموافقة على أي تغييرات في ميثاق الصندوق من قبل الأمناء والهيئة الحاكمة للسلطة المحلية وفي حال تصفية الصندوق، يجب أن تُنقل الأصول الفائضة لهيئة خيرية مشابهة في نفس المنطقة الجغرافية. ويخضع هذا النقل للأصول لموافقة الحكومة المحلية. تتملك الحكومة المحلية مزيجًا من الحقوق في الصندوق بما في ذلك الحق في: أ. تعيين أو إعادة تعيين أو عزل كبار موظفي الإدارة في الصندوق الذين لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة؛ و ب. إقرار أو رفض الموازنات التشغيلية والرأسمالية المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة للصندوق؛ و ج. الاعتراض على التغيرات الرئيسة في الصندوق، مثل بيع أحد الأصول الرئيسة أو بيع الصندوق ككل. إن الحكومة المحلية قادرة على توجيه أنشطة الصندوق ذات الصلة (الخدمات) من خلال ترتيباتها بطريقة تصبح معها قادرة على التأثير على تكاليف وجودة الخدمات المقدمة. تتعرض الحكومة المحلية لعوائد متغيرة (الآثار الاقتصادية للخدمة وجودة الخدمة). وحيث تستخدم سلطتها للتأثير على هذه العوائد، تسيطر الحكومة المحلية على الصندوق.
مثال 30 جهة "أ" هي هيئة قطاع عام تشجع على إنشاء مساكن جديدة، وإصلاح وتحديث المنازل الموجودة، وتحسين أوضاع السكن والمعيشة. كما أنها تسهل الوصول إلى التمويل الإسكاني وتشجع المنافسة والكفاءة في تقديم التمويل الإسكاني. أسست الجهة "أ" صندوقًا مستقلًا ذا أهداف محددة بدقة. وظائف الصندوق هي استحواذ حصص في القروض السكنية المؤهلة وإصدار سندات رهن عقاري. تضمن الجهة "أ" السندات الصادرة عن الصندوق لكنها لا توفر تمويلًا مستمرًا – حيث يمول الصندوق أنشطته عبر الإيرادات المتحققة من استثماراته. وفي حال تصفية الصندوق، يجب توزيع أصول الصندوق على واحدة أو أكثر من المؤسسات الخيرية. ولا تملك الجهة "أ" حقوقًا مستمرة لاتخاذ القرار فيما يخص أنشطة الصندوق. تملك الجهة "أ" السلطة في الأنشطة ذات الصلة للصندوق لأنها قد حددت تلك الأنشطة عندما قامت بإنشاء الصندوق. تتعرض الجهة "أ" أيضاً للمنافع المتغيرة سواء من خلال تعرضها للسندات المضمونة أو لأن أنشطة الصندوق المحددة من قبل الجهة "أ" عند إنشاء الصندوق، تساعد الجهة "أ" على تحقيق أهدافها.
مثال 31 أُنشِئت وكالة تمويل بموجب تشريع معين. وهي مملوكة لعشر سلطات محلية وللحكومة المركزية. وهي تعمل على أساس ربحي. سوف تجمع الوكالة تمويل الديون وتقدم ذلك التمويل إلى السلطات المحلية المشاركة. وغرضها الأساسي هو توفير تكاليف تمويل أكثر كفاءة ومصادر تمويل متنوعة للسلطات المحلية. وقد تنفذ أي أنشطة أخرى يعتبرها المجلس متعلقة بشكل معقول بتلك الأعمال أو تتبع لها أو تخصصها. تلخص المنافع الرئيسة للسلطات المحلية المشاركة في خفض تكاليف الاقتراض. وقد يقرر مجلس وكالة التمويل دفع توزيعات أرباح لكن من المتوقع أن تكون هذه الأرباح متدنية.

أمثلة توضيحية
ويكون المجلس مسؤولاً عن التوجه الاستراتيجي لأنشطة وكالة التمويل ومسؤولًا عن مراقبتها. وسوف يضم المجلس ما بين أربعة وسبعة مديرين مع غالبية من المديرين المستقلين. هناك أيضاً مجلس للمساهمين يضم عشرة مساهمين معينين (بما في ذلك شخص يُعيَّن من الحكومة المركزية). يتلخص دور مجلس المساهمين فيما يلي: • مراجعة أداء وكالة التمويل والمجلس، ورفع التقارير إلى المساهمين بخصوص ذلك الأداء؛ و • تقديم توصيات للمساهمين بشأن تعيين وعزل واستبدال ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة؛ و • تنسيق قرارات إدارة المساهمين. وتشتري وكالة التمويل أوراقًا مالية للديون وفقاً لسياسات الإقراض و/أو السياسات الاستثمارية الخاصة بها، والتي أقرها مجلس الإدارة و / أو المساهمون. وللمشاركة في وكالة التمويل باعتبارها سلطة مساهمة رئيسة، قامت كل حكومة محلية باستثمار رأسمالي أولي بقيمة 100,000 ريال سعودي، وقدمت ضماناً ضد الضرائب العقارية المستقبلية ووافقت على اقتراض جزء من احتياجاتها من وكالة التمويل لمدة ثلاث سنوات. لا تسيطر الحكومة المركزية ولا السلطات المحلية المشاركة على وكالة التمويل. وعند تحديد كيفية محاسبة حصصهم في وكالة التمويل، ستحتاج الحكومة المركزية والسلطات المحلية المشاركة أيضاً إلى النظر فيما إذا كانا طرفين في الترتيب المشترك على النحو المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 37.
مثال 32 إن النشاط التجاري الوحيد للجهة "أ"، كما هو محدد في وثائق تأسيسها، هو شراء الذمم المدينة وخدمتها بشكل يومي لصالح الجهة "ب ". وتشمل الخدمة اليومية تحصيل وتحويل المبلغ الأساسي ودفعات الفائدة عند استحقاقها. وعند التخلف عن سداد المستحقات، تبيع الجهة "أ" المستحقات تلقائياً للجهة "ب "على النحو المتفق عليه بشكل منفصل في اتفاقية البيع بين الجهة "أ" والجهة "ب ". والنشاط الوحيد ذو الصلة هو إدارة الذمم المدينة عند التخلف عن السداد لأنه النشاط الوحيد الذي يمكن أن يؤثر بشكل مهم على الأداء المالي للجهة "أ". ولا تُعَدُّ إدارة الذمم المدينة قبل التخلف عن السداد هو نشاط ذو صلة لأنه لا يتطلب اتخاذ قرارات أساس يمكن أن تؤثر بشكل مهم على الأداء المالي للجهة "أ". وتكون الأنشطة قبل التخلف عن السداد محددة سلفاً وتعادل فقط جمع التدفقات النقدية عند استحقاقها وتحويلها إلى الجهة "ب ". لذلك، يجب فقط مراعاة حق الجهة "ب "في إدارة الأصول بعد التخلف عن السداد عند تَقْوِيم الأنشطة الكلية للجهة التي تؤثر بشكل مهم على الأداء المالي للجهة "أ". في هذا المثال، يضمن تصميم الجهة "أ" بأن يكون لدى الجهة "ب "سلطة اتخاذ القرارات في الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على الأداء المالي فقط في الوقت الذي تطلب فيه تلك السلطة. وتُعَدُّ شروط اتفاقية البيع جزءاً لا يتجزأ من المعاملة الكلية وتأسيس الجهة "أ". لذلك، تؤدي بنود اتفاقية البيع إلى جانب الوثائق التأسيسية للجهة "أ" إلى استنتاج مفاده أن الجهة "ب "تمتلك سلطة على الجهة "أ" على الرغم من أن الجهة "ب "تمتلك الذمم المدينة فقط عند التخلف عن السداد وتدير الذمم المدينة المتعثر سدادها خارج الحدود النظامية للجهة "أ".
التعرض للمنافع المتغيرة أو الحقوق فيها من جهة أخرى (الفقرة إرشادات التطبيق 57)
12. توضح الأمثلة التالية تَقْوِيم ما إذا كانت الجهة تتلقى منافع متغيرة من جهة أخرى لأغراض هذا المعيار.
مثال 33 أظهرت البحوث أن السياسات الصديقة للأسرة في الجامعات، والتي تشمل تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة حول الطفولة المبكرة، تُعَدُّ بالغة الأهمية في جذب الطلاب والموظفين والإبقاء عليهم. وهذا مهم بشكل خاص لجذب الموظفين رفيعي المستوى وطلاب الدراسات العليا، الذين يساعدون بدورهم في دعم سمعة الجامعة وقدرتها على الحصول على تمويل للبحوث. وتُعَدُّ المعلومات الأساسية أعلاه ذات صلة بالمثالين 33 أ و33 ب الموضحين أدناه. ويُدْرَسُ كل مثال على حدة.

أمثلة توضيحية
مثال 33 أ أَنشَأَتْ جامعة "أ" سبعة مراكز لرعاية الأطفال (ورغم أن الجامعة تحصل على تمويل من الحكومة لبرامجها التعليمية، إلا أن مراكز رعاية الأطفال أُنْشِئَتْ من قبل الجامعة وليس من قبل الحكومة). تعمل المراكز في مبانٍ تملكها الجامعة. وكل مركز له مديره الخاص وموظفوه وموازنته. يمكن استخدام المراكز من قبل موظفي وطلاب الجامعة فقط. والجامعة هي المزود المرخص لخدمات رعاية الأطفال. تمتلك الجامعة الحق في إغلاق المراكز أو نقلها إلى عقارات أخرى. ولأن مركز رعاية الأطفال موجود ضمن عقارات الجامعة، يُطلب من الموظفين والآباء والأمهات الالتزام بسياسات الصحة والسلامة لدى الجامعة. ويكون فريق إدارة مركز رعاية الطفل قادراً على تحديد جميع السياسات التشغيلية الأخرى. تحصل الجامعة "أ" على منافع غير مالية من توفير خدمات رعاية الأطفال في الحرم الجامعي. وعلى الرغم من أن الجامعة "أ" ليست مشاركة في الإدارة اليومية لهذه المراكز، إلا أن لديها القدرة على إغلاق المراكز أو تغيير ساعات عملها. تسيطر الجامعة "أ" على مراكز رعاية الأطفال.
مثال 33 ب قررت الجامعة "ب "توفير مبنى بدون مقابل مادي لتقديم خدمات رعاية الأطفال ضمن أراضي الجامعة. وتُوَفِّرُ خدمات رعاية الأطفال من قبل جمعية قد تأسَّسَت. وجميع الآباء والأمهات الذين يستخدمون مركز رعاية الأطفال هم أعضاء في المجتمع. يعين الأعضاء مجلس الجمعية وهم مسؤولون عن السياسات التشغيلية والتمويلية لمركز رعاية الأطفال. ويمكن استخدام المركز من قبل الموظفين والطلاب وعامة الناس، مع وجود أولوية للطلاب في الاستخدام. ولأن مركز رعاية الأطفال موجود ضمن عقارات الجامعة، يطلب من الموظفين والآباء والأمهات الالتزام بسياسات الصحة والسلامة لدى الجامعة. وتكون الجمعية هي المزود المرخص لخدمات رعاية الأطفال. وإذا توقفت الجمعية عن العمل، يجب أن توزع مواردها على منظمة غير ربحية مشابهة. ويمكن أن تختار الجمعية عدم استخدام مباني الجامعة في تقديم خدماتها. ورغم أن الجامعة تحصل على منافع غير مالية من خدمات توفير رعاية الأطفال في الحرم الجامعي، إلا أنها لا تملك السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالجمعية. في حين يملك أعضاء الجمعية، كونهم أولياء أمور الأطفال، السلطة لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للجمعية. ولا تسيطر الجامعة على الجمعية.
الربط بين السلطة والمنافع
السلطة المُفوضة (الفقرات إرشادات التطبيق 60 –63)
13. توضح الأمثلة التالية تَقْويم ما إذا كانت الجهة تتصرف باعتبارها أصيل أو وكيل لأغراض هذا المعيار.
مثال 34 يجوز أن تكون دائرة حكومية مسؤولة عن مراقبة أداء جهة أخرى في القطاع العام. ويكمن دور قسم المراقبة في التأكد من أن منهج الجهة الأخرى يتسق مع أهداف الحكومة، ويوفر للوزراء ضمان جودة بشأن التسليم والنتائج ويُقَوِّم أي مخاطر ويبلغ الوزير بها. لدى الدائرة اتفاق صريح مع الوزير يحدد مسؤولياتها الرقابية. وتملك الدائرة السلطة لطلب المعلومات من الجهة الأخرى وتقدم المشورة للوزير حول أي طلبات تمويل تقدمها تلك الجهة. كما تقدم الدائرة المشورة للوزير حول ما إذا كان يجب السماح للجهة الأخرى بتنفيذ أنشطة معينة. تعمل الدائرة باعتبارها وكيل عن الوزير.
مثال 35

أمثلة توضيحية
تنشئ حكومة منطقة [7]صندوقاً لتنسيق جهود جمع التبرعات لصالح البرامج الصحية والمبادرات الصحية الأخرى في المنطقة. يستثمر ويدر الصندوق أيضاً أموال أوقاف مخصصة. وتُصرف الأموال التي يتم جمعها إلى المستشفيات ومرافق رعاية المسنين المملوكة للحكومة في المنطقة. تعين حكومة جميع الأمناء في مجلس الصندوق وتمول التكاليف التشغيلية للصندوق. الصندوق هو مؤسسة خيرية مسجلة ومعفاة من ضريبة الدخل. تسيطر حكومة المنطقة على الصندوق بناءً على التحليل التالي: أ. يمكن لحكومة المنطقة أن تعطي توجيهات إلى الأمناء، ويكون لدى الأمناء القدرة الحالية على توجيه أنشطة الصندوق ذات الصلة. يملك الأمناء السلطة على الصندوق وبإمكان حكومة المنطقة أن تستبدل الأمناء وفق تقديرها الخاص. كما أن الواجب الائتماني للأمناء الذي يقتضي منهم العمل لصالح المستفيدين لا يمنع حكومة المنطقة من امتلاك السلطة على الصندوق؛ و ب. تتعرض حكومة المنطقة للمنافع المتغيرة من ارتباطها بالصندوق، وتملك حقوقا في تلك المنافع المتغيرة؛ و ج. يمكن أن تستخدم حكومة المنطقة سلطتها على الصندوق لتؤثر على طبيعة ومقدار منافع الصندوق؛ و د. تعتبر أنشطة الصندوق مكملة لأنشطة الحكومة المحلية.
مثال 36 أنشِئت هيئة نظامية بموجب تشريع معين لتقديم الخدمات إلى المجتمع. لدى الهيئة النظامية مجلس إداري يشرف على عمليات الهيئة ومسؤول عن عملياتها اليومية. يعين وزير الصحة في الحكومة مجلس إدارة الهيئة النظامية ويعين المجلس، شريطة موافقة الوزير، الرئيس التنفيذي للهيئة.[8] تعمل دائرة الصحة في الحكومة "باعتبارها مدير" لنظام الصحة العامة. يشمل هذا الدور: أ. القيادة الاستراتيجية، مثل تطوير خطط الخدمات الصحية على مستوى المناطق؛ و ب. التعليمات المتعلقة بتقديم الخدمات الصحية، مثل إبرام اتفاقيات الخدمة، والموافقة على الأعمال الرأسمالية وإدارة العلاقات الصناعية على مستوى المناطق، بما في ذلك شروط عمل موظفي الهيئة النظامية؛ و ج. مراقبة الأداء (على سبيل المثال، جودة الخدمات الصحية والقوائم المالية) واتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما لا يستوفي الأداء معايير الأداء المحدد. تطلب موافقة الوزير تحديداً للقرارات الرئيسة التالية: أ. الدخول في اتفاقيات الخدمة مع الهيئة؛ و ب. إصدار توجيهات ملزمة بشأن الخدمات الصحية؛ و ج. استكمال خطط الخدمات الصحية وتخطيط الأعمال الرأسمالية؛ و د. توظيف وتعويض الموظفين التنفيذيين في الهيئة النظامية. تحصل دائرة الصحة على مجمل تمويلها التشغيلي الرأسمالي من الحكومة.

[7] إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وهيكل الحكومة في المملكة مركزي.
[8] في سياق جهات القطاع العام في المملكة، المنصب المعادل لهذا المنصب هو الوزير، أو المحافظ، أو المدير العام، بحسب طبيعة الجهة.

أمثلة توضيحية
وبناءً على الحقائق والظروف المبينة أعلاه، تعمل دائرة الصحة عمومًا كوكيل عن الوزير فيما يتعلق بالهيئة النظامية. ويتجلى هذا في سلطة اتخاذ القرارات المقيدة التي تتمتع بها الدائرة. لا تسيطر دائرة الصحة على الهيئة النظامية. وحيث يعين الوزير مجلس إداري للهيئة النظامية ويوافق على القرارات الرئيسة التي تؤثر على أنشطة الهيئة، فإنه يتمتع أيضاً بسلطة توجيه الأنشطة ذات الصلة للهيئة. وعلى افتراض أن ضوابط السيطرة الأخرى (العوائد المتغيرة والعلاقة بين السلطة والمنافع) قد استُوفيَت، كما هو متوقع، يسيطر الوزير على الهيئة النظامية. ونتيجة لذلك، تُوَحَّدُ الهيئة النظامية في القوائم المالية ذات الغرض العام للحكومة ككل.
مثال 37 الحقائق في هذا المثال هي الحقائق نفسها الواردة في المثال 36 باستثناء ما يلي: أ. أوكل الوزير سلطة تعيين أعضاء المجلس الإداري للهيئة النظامية إلى رئيس دائرة الصحة؛ و ب. إن تعيين الرئيس التنفيذي للهيئة من قبل المجلس الإداري لا يتطلب موافقة الوزير؛ و ج. أوكل الوزير سلطة الموافقة على القرارات الرئيسة إلى رئيس دائرة الصحة؛ و د. يشمل تَقْوِيم أداء دائرة الصحة أداء الهيئة النظامية. لا يزال بإمكان الوزير أن يمارس الصلاحيات التي فُوِّضَت لرئيس دائرة الصحة، لكنه من غير المرجح فعلياً أن يقوم بذلك. في هذا المثال، اتسع نطاق سلطة اتخاذ القرارات التي تملكها دائرة الصحة بشكل مهم نتيجة قيام الوزير بتفويض السلطات إلى رئيس دائرة الصحة. وحيث تعمل دائرة الصحة باعتبارها أصيل بموجب التفويضات، فإنها تملك القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للهيئة النظامية وذلك لتحقيق أهداف الخدمات الصحية لدائرة الصحة. وحيث تكون دائرة الصحة أيضاً قادرة على استخدام سلطتها لتؤثر على طبيعة ومقدار منافع الدائرة، فإنها تسيطر كذلك على الهيئة النظامية.
مثال 38 عُيِّنَ رئيس الدائرة الحكومية المتعلقة بالتمويل والضرائب (وزارة المالية) بموجب النظام باعتباره وصي على عدد من صناديق الاستثمار. وتُمَوَّلُ صناديق الاستثمار عبر الضرائب المحددة وتستخدم لتقديم برامج الرعاية الاجتماعية الفدرالية. تجمع وزارة المالية معظم الإيرادات الضريبية المحددة التي ترتبط بهذه الصناديق. وتجمع وكالات أخرى أيضاً بعض الإيرادات وترسلها إلى وزارة المالية. فُوِّضَتْ وزارة المالية بمسؤولية إدارة الصناديق. وبالنسبة لكل صندوق من الصناديق، تستثمر الخزينة مباشرة جميع المقبوضات المقيدة في حساب الصندوق، وتحافظ على الأصول المستثمرة في صندوق الأمانة الاستثمارية المحدد إلى أن تنشأ الحاجة إلى المال من قبل الوكالة ذات الصلة. عندما تحدد الوكالات ذات الصلة أن هناك حاجة إلى المال، تسترد وزارة المالية الأوراق المالية من الأرصدة الاستثمارية للصناديق، وتحويل المتحصلات النقدية، بما في ذلك الفوائد المكتسبة على الاستثمارات، إلى حسابات البرنامج لصرفها من قبل الوكالة. تقدم وزارة المالية تقارير شهرية وأخرى دورية لكل وكالة. وتفرض وزارة المالية رسوم إدارة على خدماتها. لا تسيطر وزارة المالية على الصناديق.
مثال 39 تدير حكومة محلية عشرة صناديق، يتعلق كل منها بمنطقة محددة. وتحتفظ الصناديق بأصول محددة (مثل الأراضي والعقارات والاستثمارات). تتلقى الصناديق الإيرادات المرتبطة بالأصول وبعض الضرائب مثل ضرائب العقارات في تلك المنطقة. وينص التشريع على حقوق الصناديق في امتلاك هذه الأصول المحددة وقبض الإيرادات المحددة. ويجوز استخدام أصول وإيرادات الصندوق فقط لصالح سكان المنطقة.

أمثلة توضيحية
لدى الحكومة المحلية سلطة واسعة على إنفاق الأموال. ويجب استخدام الصناديق لصالح المجتمع باستخدام الأحكام المعقولة التي تعتبرها الحكومة المحلية مناسبة ومع مراعاة مصالح سكان المنطقة. ويجب أن تستخدم الحكومة المحلية الأموال في مجالات الإنفاق التي لا تغطيها الضرائب. ويجب أن تكون النفقات المحملة على الصندوق هي لأغراض يسمح بها النظام. تخضع الصناديق لسيطرة الحكومة المحلية.
مثال 40 صندوق ثروة سيادية (الصندوق) هو صندوق دائم أُنْشِئَ بموجب الدستور، وتُديرُه مؤسسة حكومية. وينص التشريع على أنه يحق للصندوق الحصول على 25% على الأقل من متحصلات مبيعات النفط. ويخصص الصندوق حصة معينة من هذه الإيرادات لصالح الأجيال الحالية والقادمة من المواطنين. تدير الجهة أصول كل من الصندوق وبعض الاستثمارات الأخرى وتُعَوَّضُ مقابل ذلك. ولا تنفق الجهة إيرادات الصندوق. وتتخذ القرارات بشأن إنفاق إيرادات الصندوق من قبل مجلس الوزراء. وفى كل سنة، تقسم إيرادات الصندوق بين المصروفات التشغيلية ودفع مبلغ سنوي للمقيمين الذين يستوفون ضوابطاً محددة في التشريع. لا تسيطر الجهة على صندوق الثروة السيادية. بل هي تعمل فقط بصفتها وكيلًا عنه.
مثال 41 ينشئ متخذ القرار (مدير الصندوق) أسواقاً ويدير صندوقاً منظماً متداوَلاً بشكل عام وفقًا لمعايير محددة بدقة ومنصوص عليها في تفويض الاستثمار حسبما هو مطلوب بموجب الأنظمة واللوائح المحلية. تم تسويق الصندوق للمستثمرين باعتباره استثمار في محفظة متنوعة من الأوراق المالية التي تخص جهات متداولة بشكل عام. ويملك مدير الصندوق، ضمن المعايير المحددة، حرية التصرف بشأن الأصول التي سيتم الاستثمار فيها. وأجرى مدير الصندوق استثماراً بنسبة 10% في الصندوق وهو يحصل على رسوم مبنية على السوق عن خدماته تعادل 1% من صافي أصول الصندوق. وتعتبر الرسوم متناسبة مع الخدمات المقدمة. ولا يترتب على مدير الصندوق أي واجب لتمويل خسائر تتجاوز استثماره البالغة نسبته 10%. لا يُطلب من الصندوق أن ينشئ، ولم يقم بإنشاء، مجلس إدارة مستقل. ولا يملك المستثمرون أي حقوق أساس يمكن أن تؤثر على سلطة اتخاذ القرار لمدير الصندوق، لكن يمكنهم استرداد حصصهم ضمن حدود معينة يضعها الصندوق. ورغم عمل مدير الصندوق ضمن المعايير المنصوص عليها في تفويض الاستثمار ووفقًا للمتطلبات التنظيمية، إلا أنه يملك حقوق اتخاذ القرار التي تمنحه القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للصندوق – ولا يملك المستثمرون حقوقًا أساس يمكن أن تؤثر على سلطة اتخاذ القرارات لمدير الصندوق. يتلقى مدير الصندوق رسوماً مبنية على السوق عن خدماته بما يتناسب مع الخدمات المقدمة كما أن لديه استثماراً نسبيًّا في الصندوق. ويؤدي التعويض واستثماره إلى تعرُّض مدير الصندوق لتغير في المنافع من أنشطة الصندوق دون خلق أي تعرض مهم من شأنه أن يشير إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. في هذا المثال، يشير تعرض مدير الصندوق إلى تغير المنافع من الصندوق إلى جانب سلطة اتخاذ القرار في حدود المعايير المقيدة إلى أن مدير الصندوق هو وكيل. وبناءً على ذلك، يخلص مدير الصندوق إلى أنه لا يسيطر على الصندوق.
مثال 42 ينشئ متخذ القرار أسواقًا ويدير صندوق يوفر فرصًا استثمارية لعدد من المستثمرين. ويجب على متخذ القرار (مدير الصندوق) أن يتخذ قرارات تكون في مصلحة جميع المستثمرين وفقاً لاتفاقيات إدارة الصندوق. وبالرغم من ذلك، يتمتع مدير الصندوق بحرية تصرف واسعة في اتخاذ القرارات. ويتلقى مدير الصندوق رسومًا مبنية على السوق عن خدماته تعادل 1% من الأصول قيد الإدارة، و20% من إجمالى فائض الصندوق إذا تم تحقيق مستوى محدد من الفائض. وتُعَدُّ الرسوم متناسبة مع الخدمات المقدمة.

أمثلة توضيحية
ورغم أنه يجب على مدير الصندوق اتخاذ قرارات في مصلحة جميع المستثمرين، إلا أنه يملك سلطة واسعة لاتخاذ القرارات لتوجيه أنشطة الصندوق ذات الصلة. وتدفع لمدير الصندوق رسوم ثابتة متعلقة بالأداء تتناسب مع الخدمات المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، تسهم المكافأة التي يحصل عليها في تحقيق التوافق بين مصالح مدير الصندوق ومصالح المستثمرين الآخرين لزيادة قيمة الصندوق، دون التسبب في التعرض لتغير في المنافع الناتجة من أنشطة الصندوق يكون على قدر من الأهمية بحيث قد تشير المكافأة في حد ذاتها، إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. يطبق نمط الوقائع والتحليل أعلاه على الأمثلة 42 أ – 42 ج الموصوفة أدناه. ويُدرَسُ كل مثال على حدة.
مثال 42 (أ) يملك مدير الصندوق أيضاً استثماراً بنسبة 2% في الصندوق يسهم في مواءمة مصالحه مع مصالح المستثمرين الآخرين. ولا يترتب على مدير الصندوق أي واجب لتمويل الخسائر التي تتجاوز استثماره الذي تبلغ نسبته 2%. وبإمكان المستثمرين عزل مدير الصندوق بأغلبية بسيطة، ولكن فقط عند إخلاله بالعقد. إن استثمار مدير الصندوق البالغ نسبته 2% يزيد من تعرضه لتغير المنافع من أنشطة الصندوق دون خلق تعرض مهم من شأنه أن يشير إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. وتُعَدُّ حقوق المستثمرين الآخرين في عزل مدير الصندوق حقوقَ حماية؛ لأنه من الممكن ممارستها فقط عند الإخلال بالعقد. في هذا المثال، على الرغم من أن مدير الصندوق لديه سلطة واسعة في اتخاذ القرارات وبالرغم من تعرضه لتغير المنافع من حصصه وتعويضه، إلا أن تعرض مدير الصندوق يشير إلى أنه يعمل كوكيل. لذلك، يستنتج مدير الصندوق أنه لا يسيطر على الصندوق.
مثال 42 (ب) يملك مدير الصندوق استثماراً بنسبة أكبر في الصندوق، لكن لا يترتب عليه أي واجب لتمويل الخسائر التي تتجاوز ذلك الاستثمار. وبإمكان المستثمرين عزل مدير الصندوق بأغلبية بسيطة لكن فقط عند إخلاله بالعقد. في هذا المثال، تُعَدُّ حقوق المستثمرين الآخرين في عزل مدير الصندوق هي حقوق حماية لأنه من الممكن ممارستها فقط عند الإخلال بالعقد. وبالرغم من أنه يدفع لمدير الصندوق رسوماً ثابتة متعلقة بالأداء تتناسب مع الخدمات المقدمة، إلا أن الجمع بين استثمار مدير الصندوق وتعويضه قد يترتب عليه التعرض لتغير المنافع من أنشطة الصندوق يكون على قدر من الأهمية بحيث يشير إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. كلما كانت الحصص الاقتصادية لمدير الصندوق أكبر وكلما كانت التغيرات المرتبطة بها أكبر (مع مراعاة تعويضه وحصصه الأخرى إجمالاً)؛ كان التركيز الذي يوليه مدير الصندوق لتلك الحصص الاقتصادية في التحليل أكبر، وكان من المرجح أن مدير الصندوق هو الأصيل. فعلى سبيل المثال، بعد النظر في مكافأته والعوامل الأخرى، يمكن أن يرى مدير الصندوق أن استثماراً بنسبة 20 % كافٍ لكي يسيطر على الصندوق. بالرغم من ذلك، في ظروف مختلفة (أي، في حال اختلاف المكافأة والعوامل الأخرى) قد تتحقق السيطرة عند اختلاف مستوى الاستثمار.
مثال 42 (ج) يملك مدير الصندوق استثماراً بنسبة 20% في الصندوق، لكن لا يترتب عليه أي واجب لتمويل الخسائر التي تتجاوز استثماره البالغ نسبته 20%. لدى الصندوق مجلس إدارة، جميع أعضائه مستقلون عن مدير الصندوق ويُعيَّنون من قبل مستثمرين آخرين. ويعين المجلس مدير الصندوق بشكل سنوي. وإذا قرر المجلس عدم تجديد عقد مدير الصندوق، فإنه يمكن تأدية الخدمات التي يؤديها مدير الصندوق من قبل مديرين آخرين في الصناعة. ورغم أنه يدفع لمدير الصندوق رسوماً ثابتة متعلقة بالأداء تتناسب مع الخدمات المقدمة، إلا أن الجمع بين استثمار مدير الصندوق بنسبة 20% وتعويضه قد يؤدي إلى التعرض لتغير في المنافع من أنشطة الصندوق يكون على قدر من الأهمية بحيث يشير إلى أن مدير الصندوق هو الأصيل. وبالرغم من ذلك، يملك المستثمرون حقوقاً أساس لعزل مدير الصندوق – حيث يوفر مجلس الإدارة آلية للتأكد من أن المستثمرين يمكنهم عزل مدير الصندوق إذا قرروا القيام بذلك.

أمثلة توضيحية
في هذا المثال، يركز مدير الصندوق بشكل أكبر على الحقوق الانتزاع الأساس في التحليل. وبناءً على ذلك، فعلى الرغم من أن مدير الصندوق يتمتع بسلطة واسعة في اتخاذ القرارات ويتعرض لتغير منافع الصندوق المتحققة من تعويضه واستثماره، إلا أن الحقوق الأساس المحتفظ بها من قبل مستثمرين آخرين تشير إلى أن مدير الصندوق يعمل بصفة وكيل. لذلك، يستنتج مدير الصندوق أنه لا يسيطر على الصندوق.
مثال 43 أسّسَت الجهة "أ" لشراء محفظة أوراق مالية مضمونة بالأصول وذات سعر ثابت، وموِّلتْ بواسطة أدوات دين ذات سعر ثابت وأدوات حقوق الملكية. صُمِّمَت أدوات حقوق الملكية لتوفير الحماية الأولية من الخسارة إلى مستثمري الديون والحصول على أي منافع متبقية من الجهة "أ". وسُوِّقَت المعاملة لمستثمري الديون المحتملين كاستثمار في محفظة أورق مالية مضمونة بالأصول مع التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالتعثر المحتمل من قبل مصدري الأوراق لمالية المضمونة بالأصول في المحفظة ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بإدارة المحفظة. وعند التأسيس، كانت أدوات حقوق الملكية تمثل 10% من قيمة الأصول المشتراة. ويدير متخذ القرار (مدير الأصول) محفظة الأصول النشطة من خلال اتخاذ القرارات الاستثمارية ضمن الضوابط المحددة في نشرة اكتتاب الجهة "أ". ويحصل مدير الأصول على أتعاب ثابتة مبنية على السوق مقابل هذه الخدمات (أي 1% من الأصول التي تتم إدارتها)، ورسوم متعلقة بالأداء (أي 10% من الفائض) إذا تجاوزت فوائض الجهة "أ" مستوى محدد. وتعتبر الرسوم متناسبة مع الخدمات المقدمة. ويملك مدير الأصول 35% من أدوات حقوق الملكية في الجهة "أ". في حين يمتلك النسبة المتبقية بواقع 65% من أدوات حقوق الملكية، وجميع أدوات الدين الخاصة بالجهة "أ"، عدد كبير من مستثمرين كطرف ثالث من غير ذوي العلاقة الموزعين على نطاق واسع. ويمكن عزل مدير الأصول، دون سبب، بقرار أغلبية بسيطة من المستثمرين الآخرين. وتدفع لمدير الأصل رسوم ثابتة ومتعلقة بالأداء تتناسب مع الخدمات المقدمة. وتوائم المكافأة بين مصالح مدير الصندوق ومصالح المستثمرين الآخرين لزيادة قيمة الصندوق. ويتعرض مدير الأصول للتغير في العوائد المتحققة من أنشطة الصندوق لأنه يملك 35% من أدوات حقوق الملكية ومن مكافأته. ورغم عمل مدير الأصول ضمن الضوابط المحددة في نشرة اكتتاب الجهة "أ"، إلا أنه يملك القدرة الحالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تؤثر بشكل مهم على منافع الجهة "أ" التي تتخذ شكل عوائد – ويكون لحقوق الانتزاع التي يملكها مستثمرون آخرون أهمية ضئيلة في التحليل لأن هذه الحقوق محتفظ بها من قبل عدد كبير من المستثمرين الموزعين على نطاق واسع. في هذا المثال، يركز مدير الأصول بشكل أكبر على تعرضه لتغير عوائد الصندوق من صافي أصول الصندوق/ أدوات حقوق الملكية بالصندوق، التي تتبع أدوات الدين. ويؤدي امتلاك 35% من أدوات حقوق الملكية إلى خلق تعرض ثانوي للخسائر وللحقوق في عوائد الجهة "أ"، والذي يكون على قدر من الأهمية بحيث يشير إلى أن مدير الأصول هو الأصيل. وبناءً على ذلك، يخلص مدير الأصول إلى أنه يسيطر على الجهة "أ".
مثال 44 يكفل متخذ القرار (الكفيل) قناة للبائعين المتعددين تصدر أدوات دين قصيرة الأجل لمستثمرين طرف ثالث آخرين تعد أطرافاً ثابتة لا علاقة بينهم. وسُوِّقَت المعاملة للمستثمرين المحتملين باعتبارها استثمار في محفظة أصول متوسطة الأجل ذات أسعار عالية مع الحد الأدنى من التعرض لمخاطر الائتمان المرتبطة بالتعثر المحتمل من قبل المصدرين للأصول في المحفظة. يبيع محولون متعددون محافظ أصول عالية الجودة متوسطة الأجل إلى القناة. ويحافظ كل محول على محفظة الأصول التي يبيعها للقناة ويقوم بإدارة الذمم المدينة عند التعثر عن السداد مقابل أتعاب خدمة مبنية على السوق. كما يوفر كل محول حماية من الخسائر الائتمانية الناجمة عن محفظة أصوله من خلال ضمان الأصول المنقولة إلى القناة. يحدد الكفيل شروط القناة ويدير عملياتها مقابل أتعاب مبنية على السوق. وتتناسب الأتعاب مع الخدمات المقدمة. ويوافق الكفيل على البائعين المسموح لهم بالبيع إلى القناة، ويوافق على الأصول التي ستُشْتَرَى من قبل القناة ويتخذ القرارات حول تمويل القناة. يجب أن يعمل الكفيل بما يصب في مصلحة جميع المستثمرين.

أمثلة توضيحية
ويحق للكفيل الحصول على أي منفعة متبقية من القناة ويوفر أيضاً دعماً ائتمانيًّا وتسهيلات سيولة للقناة. ويستوعب الدعم الائتماني الممنوح من قبل الكفيل خسائر تصل إلى 5% من جميع أصول القناة، بعد أن تُسْتَوعَب الخسائر من قبل المحولين. ولا تقدّم تسهيلات السيولة مقابل الأصول المتعثرة. ولا يملك المستثمرون حقوقًا أساس يمكن أن تؤثر على سلطة الكفيل في اتخاذ القرار. وبالرغم من أنه تُدفع للكفيل أتعابٌ مبنية على السوق مقابل خدماته بما يتناسب مع الخدمات المقدمة، إلا أنه يتعرض لتغير المنافع من أنشطة القناة بسبب حقوقه في أي منافع متبقية من القناة وبسبب توفير الدعم الائتماني وتسهيلات السيولة (أي تتعرض القناة لمخاطر السيولة عن طريق استخدام أدوات دين قصيرة الأجل لتمويل الأصول المتوسطة الأجل). وعلى الرغم من أن كل محول من المحولين يتمتع بحقوق اتخاذ القرار التي تؤثر على قيمة أصول القناة، إلا أن الكفيل يملك سلطة واسعة لاتخاذ القرارات تمنحه القدرة الحالية على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على المنافع المتحققة من القناة (أي أن الكفيل يحدد شروط القناة، ويحقق له اتخاذ القرارات بشأن الأصول (الموافقة على الأصول المشتراة وعلى حاملي تلك الأصول) وتمويل القناة (التي لا بد من إيجاد استثمارات جديدة لها بشكل منتظم)). كما أن الحق في الحصول على المنافع المتبقية من القناة وتوفير الدعم الائتماني وتسهيلات السيولة يعرض الكفيل إلى تغير المنافع من أنشطة القناة التي تختلف عن تغير المنافع للمستثمرين للآخرين. وتبعاً لذلك، يشير التعرض إلى أن الكفيل هو الأصيل بالتالي. وبناءً على ذلك، يخلص الكفيل إلى أنه يسيطر على القناة. كما أن واجب الكفيل بالعمل في مصلحة جميع المستثمرين لا يمنع كونه أصيلاً
المتطلبات المحاسبية: فقدان السيطرة (الفقرات 52-55أ)
13أ. يوضح المثال التالي معالجة بيع حصة في جهة مسيطر عليها لا تحتوي على عملية.
مثال 44 "أ" تمتلك جهة مسيطرة حصة بنسبة 100% في جهة مسيطر عليها لا تحتوي على عمليات. وقامت الجهة المسيطرة ببيع 70% من حصتها في الجهة المسيطر عليها إلى جهة زميلة والتي تملك فيها حصة بنسبة 20%. ونتيجة لهذه المعاملة تفقد الجهة المسيطرة السيطرة على الجهة المسيطر عليها. القيمة الدفترية لصافي أصول الجهة المسيطر عليها 100 ريال سعودي، والقيمة الدفترية للحصة المباعة 70ريالاً سعوديًّا (70 ريالاً سعوديًّا = 100 ريال سعودي × 70%). القيمة العادلة للعوض المستلم 210 ريالات سعودية، وهو أيضًا القيمة العادلة للحصة المباعة. الاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا يمثل جهة زميلة يتم المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية وقيمته العادلة 90 ريالاً سعوديًّا. المكسب المحدد وفقًا للفقرات 54 –55، وقبل الإلغاء المطلوب وفقًا للفقرة 55 أ يبلغ 200 ريال سعودي (ريال سعودي 200 = 210 ريالات سعودية + 90 ريالاً سعوديًّا – 100 ريال سعودي). يتكون هذا المكسب من جزأين: أ. المكسب البالغ (140 ريالاً سعوديًّا) الناتج من بيع 70% من الحصة في الجهة المسيطر عليها للجهة الزميلة. هذا المكسب هو الفرق بين القيمة العادلة للعوض المستلم (210 ريالات سعودية) القيمة الدفترية للحصة المباعة (70ريالاً سعوديًّا). وفقًا للفقرة 55أ، تثبت الجهة المسيطرة في الفائض أو العجز مبلغ المكسب المنسوب إلى ملكية المستثمر غير ذي العلاقة في الجهة الزميلة الحالية. وهذا يمثل بنسبة 80%من هذا المكسب، وهو 112 ريالاً سعوديًّا (112 ريالاً سعوديًّا = 140 ريالاً سعوديًّا ×80%). الحصة المتبقية وهي 20% من المكسب (28 ريالاً سعوديًّا = 140 ريالاً سعوديًّا × 20 %) تُلْغَى مقابل القيمة الدفترية للاستثمار في الجهة الزميلة الحالية. ب. المكسب البالغ (60 ريالاً سعوديًّا) الناتج من إعادة القياس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به مباشرة في الجهة المسيطر عليها سابقًا. هذا المكسب هو الفرق بين القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا (90 ريالاً سعوديًّا) ونسبة 30% من القيمة الدفترية لصافي أصول الجهة المسيطر عليها (30 ريالاً سعوديًّا = 100 ريال سعودي ×30%). وفقًا للفقرة 55 أ، تثبت الجهة المسيطرة في الفائض أو العجز مبلغ المكسب المنسوب إلى حصة المستثمر غير ذي العلاقة في الجهة الزميلة الجديدة. هذا يمثل 56% (70% × 80%) من المكسب،

أمثلة توضيحية
وهو 34 ريالاً سعوديًّا (34 ريالاً سعوديًّا = 60 ريالاً سعوديًّا ×56%). النسبة المتبقية البالغة 44% من المكسب وهي 26 ريالاً سعوديًّا (26 ريالاً سعوديًّا = 60 ريالاً سعوديًّا ×44 %) أُلْغِيَت مقابل القيمة الدفترية للاستثمار المحتفظ به في الجهة المسيطر عليها سابقًا.
الجهات الاستثمارية (الفقرات "إرشادات التطبيق 88 –إرشادات التطبيق 106")
14. توضح الأمثلة التالية تَقْويم ما إذا كانت الجهة هي جهة استثمارية لأغراض هذا المعيار.
مثال 45 أسِّسَت جهة ذات شراكة محدودة، في عام 20x1 باعتبارها شراكة محدودة مدتها 10 سنوات. تنص مذكرة العرض على أن غرض الشراكة المحدودة هو الاستثمار في الجهات التي تتمتع بإمكانيات نمو سريع، وذلك بهدف ازدياد القيمة خلال عمرها. تقدم الجهة GP (الشريك العام للشراكة المحدودة) ما نسبته 1% من رأس المال إلى الشراكة المحدودة وتكون مسؤولة عن تحديد الاستثمارات المناسبة للشراكة. في حين يقدم 75 شريكًا محدودًا تقريبًا، ممن ليس لهم علاقة بالجهة GP، ما نسبته 99% من رأس المال لتلك الشراكة. تبدأ الشراكة المحدودة أنشطتها الاستثمارية في عام 20x1. وبالرغم من ذلك، لا تُحَدَّد أي استثمارات مناسبة بحلول نهاية 20x1. وفي عام 20x2 ستملك الشراكة المحدودة حصة مسيطرة في جهة واحدة، هي مؤسسة ABC. إن الشراكة المحدودة غير قادرة على إقفال معاملة استثمارية أخرى حتى عام 20x3، وهو الوقت الذي تمتلك فيه حصص حقوق ملكية في خمس شركات عاملة إضافية. وبخلاف استحواذ حصص حقوق الملكية هذه، لا تنفذ الشراكة المحدودة أي أنشطة أخرى. تقيس الشراكة المحدودة وتُقَوِّم استثماراتها على أساس القيمة العادلة ويتم توفير هذه المعلومات إلى الجهة GP والمستثمرين الخارجيين. لدى الشراكة المحدودة خططٌ لاستبعاد حصصها في كل من الجهات المستثمر بها خلال عمر الشراكة الممتد لعشر سنوات. وتشمل عمليات الاستبعاد هذه البيع المباشر مقابل النقد، وتوزيع الأوراق المالية القابلة للتسويق للمستثمرين بعد الطرح العام الناجح للأوراق المالية للجهات المستثمر فيها واستبعاد الاستثمارات بالبيع للجمهور أو لجهات أخرى ليست ذات علاقة.
مثال وبناء على المعلومات المقدمة، تلبي الشراكة المحدودة تعريف الجهة الاستثمارية منذ تأسيسها في عام 20x1 وحتى 31 ديسمبر 20x3 لأن الشروط التالية قائمة: أ. حصلت الجهة المحدودة على الأموال من الشركاء المحدودين وتزود أولئك الشركاء بخدمات إدارة الاستثمار؛ و ب. النشاط الوحيد للشراكة المحدودة هو اقتناء حصص حقوق الملكية في الشركات العاملة بهدف تحقيق ازدياد القيمة خلال عمر الاستثمارات. وقد حددت الشراكة المحدودة ووثقت استراتيجيات الخروج لاستثماراتها، وجميعها استثمارات في حقوق الملكية؛ و ج. تقيس الشراكة المحدودة وتُقَوِّم استثماراتها على أساس القيمة العادلة وتقوم بالتقرير عن هذه المعلومات المالية لمستثمريها. بالإضافة إلى ذلك، توضح الشراكة المحدودة الخصائص التالية التي تعتبر ملائمة في تَقْويم ما إذا كانت تلبي تعريف الجهة الاستثمارية: أ. تُموَّل الشراكة المحدودة من قبل العديد من المستثمرين؛ و ب. تُمَثَّل الملكية في الشراكة المحدودة بواسطة حصص وحدات الشراكة التي يُستَحوَذ عليها من خلال المساهمات الرأسمالية. لا تحتفظ الشراكة المحدودة بأكثر من استثمار واحد طوال الفترة. بالرغم من ذلك، لأنها لا تزال في فترة بداية أعمالها ولم تحدد الفرص الاستثمارية المناسبة.
مثال 46 أُسِّسَ صندوق تقنية ذات مستوى عالٍ من قبل شركة تقنية للاستثمار في شركات التقنية المبتدئة للحصول على ازدياد القيمة. تملك شركة التقنية حصة بنسبة 70 % في صندوق التقنية ذات المستوى العالي وتسيطر على صندوق التقنية ذات المستوى العالي؛ وتعود حصة الملكية الأخرى بواقع 30% في صندوق التقنية ذات المستوى العالي لعشرة مستثمرين. تملك شركة التقنية خيارات للاستحواذ

أمثلة توضيحية
على استثمارات محتفظ بها من قبل صندوق التقنية ذات المستوى العالي، بقيمتها العادلة، والتي ستُمارَسُ إذا كانت التقنية التي طورتها الجهات المستثمر فيها سوف تعود بالنفع على عمليات شركة التقنية. لم تُحَدَّدْ أي خطط للخروج من الاستثمارات بواسطة صندوق التقنية ذات المستوى العالي. ويُدارُ صندوق التقنية ذات المستوى العالي من قبل مستشار استثماري يعمل باعتباره وكيل عن المستثمرين في صندوق التقنية ذات المستوى العالي. على الرغم من أن غرض صندوق التقنية ذات المستوى العالي هو الاستثمار لزيادة رأس المال وبالرغم من أنه يوفر خدمات إدارة الاستثمار لمستثمريه، إلا أن الصندوق لا يُعَدُّ جهة استثمارية بسبب الترتيبات والظروف التالية: أ. تملك شركة التقنية، وهي الجهة المسيطرة على صندوق التقنية ذات المستوى العالي، خيارات للاستحواذ على استثمارات في الاستثمارات المحتفظ بها من قبل صندوق التقنية ذات المستوى العالي إذا كانت الأصول التي طورتها تلك الجهات سوف تعود بالنفع على عمليات شركة التقنية. ومن شأن هذا أن يوفر منافع بالإضافة إلى ازدياد القيمة أو الإيرادات الاستثمارية؛ و ب. لا تتضمن الخطط الاستثمارية لصندوق التقنية ذات المستوى العالي استراتيجيات خروج لاستثماراته التي تتمثل في استثمارات في حقوق الملكية في حقوق الملكية. ولا تخضع الخيارات المحتفظ بها من قبل شركة التقنية لسيطرة صندوق التقنية ذات المستوى العالي ولا تشكل استراتيجية خروج.
مثال 47 أُسِّسَت الجهة العقارية لتطوير وامتلاك وتشغيل الممتلكات العقارية والمكتبية والتجارية الأخرى. تحتفظ الجهة العقارية عادة بعقاراتها في جهات منفصلة خاضعة للسيطرة ومملوكة بشكل كامل، والتي لا تمتلك أي أصول أو التزامات كبيرة أخرى بخلاف القروض المستخدمة لتمويل العقارات الاستثمارية ذات العلاقة. تسجل الجهة العقارية وكل جهة من جهاتها المسيطر عليها عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 16، *العقارات الاستثمارية*. وليس لدى الجهة العقارية إطار زمني محدد للتصرف باستثماراتها العقارية، لكنها تستخدم القيمة العادلة للمساعدة في تحديد الوقت الأمثل لاستبعادها. على الرغم من أن القيمة العادلة هي من مؤشرات الأداء، إلا أن الجهة العقارية ومستثمريها يستخدمون مقاييساً أخرى، بما في ذلك معلومات عن التدفقات النقدية المتوقعة وإيرادات ومصروفات الإيجار، لتَقْوِيم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية. ولا يعتبر كبار موظفي الإدارة في الجهة العقارية معلومات القيمة العادلة هي سمة القياس الرئيسة لتَقْوِيم أداء استثماراتها وإنما هي جزء من مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسة ذات الصلة.
مثال 48 تنفذ جهة عقارية أنشطة واسعة في إدارة العقارات والأصول، بما في ذلك صيانة العقارات، والنفقات الرأسمالية، وإعادة التطوير، والتسويق واختيار المستأجرين، والتي توكل تنفيذ بعضها إلى أطراف خارجية. يشمل هذا اختيار العقارات للتجديد والتطوير والتفاوض مع الموردين بشأن أعمال التصميم والإنشاء التي يتعين القيام بها لتطوير هذه العقارات. يشكل نشاط التطوير هذا جزءًا كبيرًا منفصلا من أنشطة الجهة العقارية. لا تستوفي الجهة العقارية تعريف الجهة الاستثمارية للأسباب التالية: أ. تملك الجهة العقارية نشاطاً كبيرًا مستقلًا ينطوي على الإدارة النشطة لمحفظة ممتلكاتها، بما في ذلك مفاوضات عقد الإيجار، وأنشطة التجديد والتطوير، وتسويق الممتلكات لتوفير منافع أخرى بخلاف ازدياد القيمة أو الإيرادات الاستثمارية، أو كلتيهما؛ و ب. لا تتضمن الخطط الاستثمارية للجهة العقارية استراتيجيات خروج محددة لاستثماراتها. ونتيجة لذلك، تخطط الجهة العقارية للاحتفاظ بتلك الاستثمارات العقارية إلى أجل غير محدود؛ و

أمثلة توضيحية

ج. على الرغم من أن الجهة العقارية تسجل عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 16، إلا أن القيمة العادلة هي ليست سمة القياس الرئيسة المستخدمة من قبل الإدارة لتَقْويم أداء استثماراتها. إذ تُستخدم مؤشرات أداء أخرى لتَقْويم الأداء واتخاذ القرارات الاستثمارية.

مثال

أُسِّسَت جهة، تتمثل في صندوق رئيس، في عام 20x1، مدته عشر سنوات. يُحْتَفَظ بحقوق ملكية الصندوق الرئيس من قبل اثنين من الصناديق المغذية ذات العلاقة. وتُنْشَأ الصناديق المغذية فيما يخص بعضها البعض لتلبية المتطلبات النظامية أو التنظيمية أو الضريبية أو المتطلبات المشابهة. وتُرَسْمَلُ الصناديق المغذية باستثمار نسبته 1% من الشريك العام و99% من مستثمري حقوق الملكية الذين ليس لهم علاقة بالشريك العام (مع عدم وجود أي طرف يملك حصة مالية مسيطرة).

مثال 48

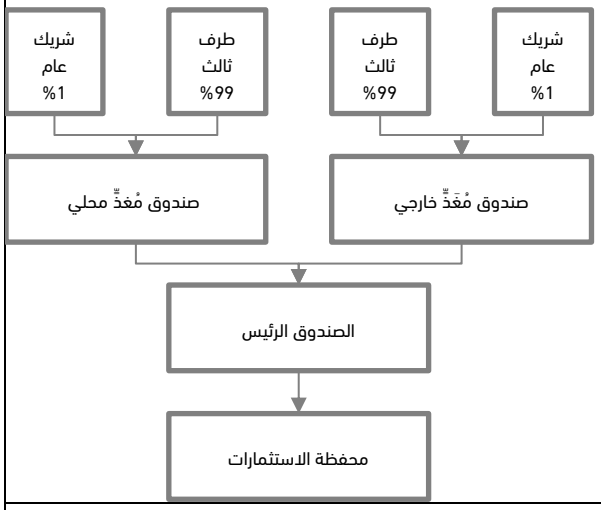

الغرض من الصندوق الرئيس هو امتلاك محفظة من الاستثمارات بهدف ازدياد القيمة والحصول على إيرادات استثمارية (مثل توزيعات أرباح أو الفوائد أو إيرادات الإيجار). إن الهدف الاستثماري المعلن عنه للمستثمرين هو أن الغرض الوحيد لهيكل صندوق التغذية الرئيس هو إتاحة فرص استثمارية للمستثمرين في أسواق متخصصة مستقلة للاستثمار في مجموعة كبيرة من الأصول. وقد حدد الصندوق الرئيس ووثق استراتيجيات الخروج لاستثمارات حقوق الملكية والاستثمارات غير المالية التي يملكها. يمتلك الصندوق الرئيس محفظة من استثمارات الديون قصيرة ومتوسطة الأجل، إذ يتم الاحتفاظ ببعض هذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ويتم تداول بعضها الآخر لكن الصندوق الرئيس لم يحدد بشكل خاص الاستثمارات التي سيتم الاحتفاظ بها والاستثمارات التي سيتم تداولها. يقيس الصندوق الرئيس ويُقَوِّم كافة استثماراته تقريبا، بما في ذلك استثمارات الديون الخاصة به، على أساس القيمة العادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى المستثمرون المعلومات المالية الدورية، على أساس القيمة العادلة، من الصناديق المغذية. ويتم تمثيل الملكية في كل من الصندوق الرئيس والصناديق المغذية عبر وحدات حقوق الملكية.

مثال

يستوفي كل من الصندوق الرئيس والصناديق المغذية تعريف الجهة الاستثمارية. وتكون الشروط التالية قائمة:

أ. يحصل كل من الصندوق الرئيس والصناديق المغذية على الأموال لغرض تزويد المستثمرين بخدمات إدارة الاستثمار؛ و

ب. إن غرض هيكل صندوق التغذية الرئيس، الذي تم إبلاغه مباشرة إلى المستثمرين في الصناديق المغذية، هو الاستثمار فقط للحصول على ازدياد القيمة والإيرادات الاستثمارية وقد حدد الصندوق الرئيس ووثق استراتيجيات الخروج المحتملة لاستثمارات حقوق الملكية الخاصة به واستثماراته غير المالية؛ و

ج. على الرغم من أن الصناديق المغذية ليس لديها استراتيجية خروج فيما يخص حصصها في الصندوق الرئيس، إلا أنه يمكن الاعتبار بأن لديها استراتيجية خروج لاستثماراتها لأن الصندوق الرئيس قد تأسَّسَ فيما يخص الصناديق المغذية وهو يملك استثمارات بالنيابة عن الصناديق المغذية؛ و

د. تُقاس الاستثمارات المحتفظ بها وتُقَوَّم من قبل الصندوق الرئيس على أساس القيمة العادلة وتُقَوَّم معلومات عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق الرئيس إلى المستثمرين على أساس القيمة العادلة من خلال الصناديق المغذية.

أمثلة توضيحية
مثال تم إنشاء الصندوق الرئيس والصناديق المغذية فيما يخص بعضها البعض لتلبية المتطلبات النظامية أو التنظيمية أو الضريبية أو المتطلبات المشابهة. وعند أخذها مجتمعة في الحسبان، فهي تعرض الخصائص التالية: أ. تملك الصناديق المغذية بشكل غير مباشر أكثر من استثمار واحد لأن الصندوق الرئيس يمتلك محفظة من الاستثمارات؛ و ب. على الرغم من أن الصندوق الرئيس يُرسمل بالكامل من قبل الصناديق المغذية، إلا أن الصناديق المغذية تُموَّل من قبل العديد من المستثمرين الذين ليس لهم علاقة بالصناديق المغذية (والشريك العام)؛ و ج. تمثّل الملكية فى الصناديق المغذية عبر حصص وحدات حقوق الملكية التى تُمتَلَك من خلال المساهمات الرأسمالية.
مثال 49 تأسست شركة حكومية "أ" بنشاط رئيس يتمثل في توفير تمويل حقوق ملكية لكل من المشاريع القائمة والجديدة. ويتلخص هدفها الاستثماري في السعي لزيادة القيمة الرأسمالية والعوائد. وتُنَفَّذ جميع عمليات الاستحواذ وفق ذلك الأساس. أما استراتيجية الشركة فهي زيادة القيمة العادلة للاستثمارات من أجل تحقيق مكسب عند استبعادها. تُقَوِّم الإدارة وتراقب القيمة العادلة للاستثمارات بصورة منتظمة. وتستبعد الشركة الاستثمارات بشكل منتظم عندما تصل إلى مرحلة معينة من النضوج وذلك لتوفير الأموال للفرص الاستثمارية المستمرة. ويُوزَّع أي فائض على الحكومة على شكل توزيعات أرباح. كما تقدم الشركة خدمات متعلقة بالاستثمار للحكومة بشأن سياسات الحكومة الخاصة بمساعدة الجهات التي تواجه ضائقة مالية. تعمل الشركة بصفة وكيل في إدارة وتنفيذ بعض برامج حوافز الأعمال التابعة للحكومة. ولا تتعرض الشركة لأي خسائر أو مخاطر نتيجة ارتباطها مع هذه البرامج. الشركة هى جهة استثمارية. وهى تستوفى جميع الجوانب الثلاثة من تعريف الجهة الاستثمارية.